

الركاب البرية في السواحل المصرية

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً



الكواكب الدرية في

الشواهد النحوية

الدكتور

عبد السيد محمد عبد الحميد

المدرس بكلية آداب قنا

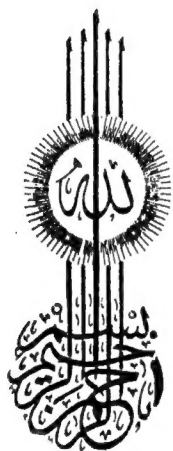
الجزء الثاني

الناشر

مكتبة الكليات الأزهرية

حسين محمد إمام وأخوه محمد

٩ ش الصادقية - الأزهر - القاهرة



- ٥ -

- ٧ -

قال شاعر :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى ، أَمْ نَوَوَا ظَلَمَنَا ؟

إِنْ يَظْلَعُونَا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطَلَنَا

قائل البيت :

لقد بحثت عن نسبه إلى قائل معين ، فلم أجد من نسبه إلى قائل بعينه
والبيت من شواهد ابن هشام الأنصارى فى شلور الذهب ١٨١ ، وفى

قطر الندى ١٤٧ ، ومن شواهد العيى ١ / ٥١٢ ، والتصريح ١ / ١٥٧
والأشموئى ١ / ١٩٠ ، والمكردى ٣٠

اللغة :

قَاطِن : اسم فاعل : من « قطن بالمكان : أقام به ، وتوطنه ، فهو
قَاطِن ، وبابه « دَخَلَ » والجمع : قُطَان ، وقَاطِنَةٌ ، وقَطِطِينَ ... » مختار
الصحاح ، مادة (ق ط ن)

ظلعنا : فى مختار الصحاح ، مادة (ظ ع ن)

« ظلعن : سار وبابه « قطع » . و « ظلعنا » . أيضاً - بفتحين - وقرئ
بهما قوله تعالى « يوم ظعنكم » (١) والظعينة : الهودج ، كانت فيه امرأة ، أو لم
تكن ، والجمع : « ظُئُن ، وظُئُن ، وظُعائن ، وأظُئعان ... »

ومعنى البيت :

يقول الشاعر .

أقيم بالمكان ، والدار قوم نحوبتى سلمى ، أم قرروا الازمحال ،
والتحول عن الدار ، والمكان ... ؟

(١) من الآية ٨٠ من سورة النحل .

وانهم إن يرحلوا فإن عيش ، وإقامة من يبقى بالمكان بعدهم لعجيب
إذا لا تحلو إقامة بالمكان بدون من تهواهم النفس .

الاستشهاد بالبیت

استشهد بالبیت ابن هشام : في قطر الندى استشهادا ، جاء في معرض
الكلام عما يغنى عن الخبر ، حيث قال في شرح « قطر الندى » وبل
الضدى :

« إذا كان المبتدأ وصفا ، معتمدا على نفى ، أو استفهام استغنى
بمرفوعه عن الخبر » - تقول .

« أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ ؟ وَمَا قَاتِمُ الزَّيْدَانَ » « قَالَ زَيْدَانُ » فاعل بالوصف
والكلام مستغن عن الخبر ، لأن الوصف - هنا - في تأويل الفعل .

ألا ترى أن المعنى : أَيْقَوْمُ الزَّيْدَانِ ؟ وما يَقَوْمُ الزَّيْدَانِ ، والفعل
لا يصح الإخبار عنه ، فكل ذلك ما كان في موضعه .
قال :

ومن شواهد الاستفهام

أَقَاتِنِ قَوْمٌ سَكَمَى ، أَمْ نَوَّوْا ظَعَنًا ؟

إِنْ يَطْعَمُوا فَعَجِيبُ عَيْشٍ مِنْ قَطَنًا »

وابن هشام - هنا -

ذكر التعليل المقبول لإعراب ما بعد الوصف فاعلا ، أغنى عن الخبر
واقصر في هذا الكتاب على نوعين .

الاستفهام ، والنفي (١) .

(١) ص ١٤٦ ، ١٤٧ شرح قطر الندى ٢ وبل الصدى .

وقد استشهد ابن هشام بالبیت فی كتابه « شنور الذهب . . وشرحه »
وذلك فی معرض تقسیم المبتدأ إلى نوعین .

قال :

« الثالث من المرفوعات : المبتدأ . (أى : مرفوعات الأسماء)
وهو نوعان : مبتدأ له خبر ، وهو الغالب ، ومبتدأ ليس له خبر . لكن
له مرفوع یغنی عن الخبر .

ويشترکه النوعان فی أمرین :

أحدهما : أنها مجردان عن العوامل اللفظية .

والثاني : أن لهما عاملاً معنوياً ، وهو الابتداء ، ونغنی به : كونهما على
هذه الصورة من التجرد للإسناد .

ويختلفان فی أمرین :

أحدهما : أن المبتدأ الذى له خبر یكون صريحاً ، نحو : « الله ربنا »
و « محمد نبينا »

ومؤولاً ، نحو : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ... » (١) ، أى : وصيامكم
خير لكم ...

ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فی تأويل الاسم البتة ، بل ، ولا كل
اسم .

بل يكون اسماً هو صفة ، نحو : « أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ » ؟ و « مَا مَضْرُوبُ
الْعَمْرَانِ » .

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

والثاني : أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه ، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي ، أو استفهام . كما مثلنا .
وبقوله :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مِنْ أَقَاطِيعٍ
وقوله :

أَقَاطِينَ قَوْمٍ سَلَمَى ، أَمْ نَوَّوَا ظَلَمَنَا ؟
لَنْ يَطْلَعُنَا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطَنَاءِ (١) ...
وابن هشام - هنا :

قد وازن بين نوعي المبتدأ وهما : الذي له خبر ، والذي له مرفوع
أغنى عن الخبر ، وبين الاشتراك ، والافتراق بينهما .
واقصر على الاعتماد على النفي ، أو الاستفهام .



صنيع ابن هشام في الاستشهاد بالبيت في كتابه « التوضيح »
استشهد ابن هشام بالبيت في « التوضيح » وصرح بالمضمون « الأزهري
صاحب التصريح »

قال ابن هشام - بعد تعريف المبتدأ .
« ولابد للوصف المذكور من تقدم نفي ، أو استفهام ، نحو قوله
« خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتُمَا » ونحو : « أَقَاطِينَ قَوْمٍ سَلَمَى ؟ » (٢) .

(١) ص ٢٣٠ ، ٢٣١ شعور الذهب .

(٢) ١٥٧/١ التصريح بمضمون التوضيح .

وقال الشيخ خالد الأزهرى فى « التصريح بمضمون التوضيح » . مع المتن ، والشرح .

« ولا بد للوصف المذكور » وما هو بمنزلة (من) اشتراط (تقدم نفى ، أو استفهام) عليهما .

وهل ذلك شرط فى العمل ، أو الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ؟
قولان :

أرجحهما الثانى : قاله فى المغنى .

والنفى : يشمل النفى بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم .
فالنفى بالحرف ، نحو قوله :

(خليلٌ ما واثٍ بهتدي أنثما) إذا لم تكونا لى على من أقاطع

« لما » نافية ، « واثٍ » مبتدأ ، و « أنثما » : سد مسد الخبر .

وفيه رد على الزحشرى ، وابن الحاجب ، حيث شرطا : أن يكون المرفوع اسما ظاهرا .

(١) ابن الحاجب :

« عثمان بن أبى بكر بن يونس ، العلامة : جمال الدين ، أبو عمرو ابن الحاجب ، الدوينى الاصل ، الإسناى المولد ، المقرئ ، النحوى ، المالكى ، الأصولى ، الفقيه ، صاحب التصانيف المتقحة .

ولد بعد سنة سبعين ، وخمسائة بلسنا بن الصعيد . . كان أبوه جنديا كرديا ، حاجبا للأمر : عز الدين الصلاحي . فاشتغل أبو عمرو فى صغره بالقاهرة ، وحفظ القرآن ، وأخذ على شيوخ العصر القراءات ، والفقه ، والنحو . . ثم قدم دمشق ، ودرس بجامعها فى زاوية المالكية ، ويعد من أنكباء العالم ، وغلب عليه النحو ، ألف كثيرا من أشهر ما ألف فى النحو الكافية ، وفى الصرف الشافية ، ورزقت تصانيفه القبول لحسنها وتنقيحها . . مات بالاسكندرية سنة ٦٤٦ (١٣٤/٢) (١٣٥) (بغيسة الوعاة ...) .

قاله الموضح في شرح الشنور .

وجوابه : أن المراد بالظهور : ضد الاستتار .

والنفي بالفعل ، نحو « ليس قائم الزيدان » : « فقام » اسم « ليس »

و « الزيدان » فاعل « بقام » سد مسد خبر « ليس »

قاله ابن عقيل .

(و) النفي بالاسم ، نحو : « غير قائم الزيدان » « فغير » مبتدأ ،

وقائم « مضاف إليه و « الزيدان » فاعل « بقام » سد مسد خبر « غير »

لأن المعنى : ما قام الزيدان : فعومل « غير قائم » معاملة « ما قام »

قاله ابن عقيل - أيضا - ، والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو :

« إنما قائم الزيدان » لأنه في قوة قولك « ما قائم إلا الزيدان » .

« والاستفهام » : يشمل الاستفهام بالحرف ، وبالاسم .

فالاستفهام بالحرف « نحو » قوله :

أقايين قوم سلمى ، أم نووا ظمنا ؟

إن يظعنوا فمجيئ حيث من قطننا

« فطافن » مبتدأ ، من « قطن بالمكان » : إذا أقام به ، و « قوم سلمى »

فاعل ، سد مسد الخبر ، والظعن : السير .

والاستفهام بالاسم ، نحو : « كيف جالس عمران ^(١) » ... ؟

وترى : أن ابن هشام عزز ما تقدم من استشهاد بالبيت .

أما الشيخ بخالد الأزهرى فإنه أباض في التثنية ، والتنوين ، وأشار إلى

مختلف الآراء ، وذكر أقوالا للعلماء ، تحققها - فيما بعد إن شاء الله تعالى .



استشهاد العيني بالبیت :

استشهد العيني بالبیت ، تبعاً لشارحين من شراحه هما :

(أ) ابن الناطم .

(ب) ابن هشام .

وقد رمز لهما بالرمز « ظه » .

واستشهاد ابن هشام قد أوضحناه ، وذلك في الكلام على استشاده

بالبیت في « التوضيح » .

بقى علينا استشهاد ابن الناطم ، ونأخذه من كتابه . إن شاء الله تعالى —

ثم نعود إلى شرح وتوضيح العيني .

قال ابن الناطم : بعد تعريف المبتدأ ، وشرح التعريف .

« وقد وضح من هذا » :

أن المبتدأ إما . ذوخبر « كزَيْد » : من قولك « زَيْدٌ عاذِرٌ وإِذَا

وصف مستند إلى الفاعل ، أو نائبه « كسَارٍ ، ومَكْرَمٌ » من قولك :

« أَسَارٍ هَكَذَا » ؟ و « مَا مُكْرَمَ الْعِمْرَانِ »

فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر ، لشدة شبهه بالفعل .

ولذلك : لا يحسن استعماله ، ولا يطرأ في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه

من الفعل وهو الاستفهام ، أو النفي ، كما في قوله :

أَفَاطِلُنْ قَوْمٌ سَلَمَى ، أَمْ نُوَوَّا ظَعَنًا ؟

إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُنْ مَنْ قَطْنَا

وقول الآخر :

خَلِيلِي مَا وَاثٍ بَعْدِي أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ^(١)
وواضح مما تقدم من كلام ابن الناظم أنه هو الذي فتح الباب للاستشهاد
بالشاهد ، وعيد الطريق لمن جاء بعده .



توضيح العيني :

ذكر العيني : أنه لم يقف على اسم قائل البيت ، وذكر بحره ، وشرحه
شرحاً لغوياً وجاء بمعناه ، ثم الإعراب - في إجمال - ، ثم قال :
« الاستشهاد فيه : في قوله .

« أَقَاطُنْ قَوْمٌ سَكَمَى ؟

حيث سد الفاعل ، وهو قوله « قَوْمٌ سَكَمَى » مسد الخبر .
وهذا لا يحسن استعماله إلا إذا اعتمد على ما يقربه من الفعل وهو :
الاستفهام ، أو النفي .
والبيت المذكور فيه الاستفهام^(٢) .

وعبارة العيني قربة الشبه بعبارة ابن الناظم في التعليل .



استشهاد الأشموقي :

شرح الأشموقي قول ابن مالك :

« مَبْتَدَأُ زَيْدٌ ، وَعَاذَرُ خَبَرٌ إِنْ قَلَّتْ زَيْدٌ عَاذَرٌ مِنْ عَاذَرٍ
وَأَوَّلُ مَبْتَدَأٍ ، وَالْثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي « أَسَارِ ذَانِ »

(١) ص ١٠٥ ، ١٠٦ شرح ابن الناظم للامية والده - بتحقيقنا .
(٢) ٥١٢/١ ، ٥١٣ شواهد العيني .

قال الأشموني ، وقد مزج المتن بالشرح ، كمادته :
 « (وأوّل) من الجزأين (مبتدأ ، والثاني) منهما (فاعل أغنى)
 عن الخبر (في) نحو : (أسارَ ذان) الرجلان .
 ومنه قوله .

أَقَاطِنُ قَوْمُ سَكَمَى ، أَمْ نَوَوَا ظَلَمَنَا ؟ (١)
 ولم يكمل الأشموني البيت .
 لكنه أتى بكثير من الشواهد ، بعده .



استشهاد المكودي :

شرح المكودي بيت الناظم ، وهو :
 « وأوّل مبتدأ ، والثَّانِي فاعِلُ أغنى في « أسارَ ذان » ؟
 « يعنى أنك إذا قلت « أسارَ ذان » ؟
 فالأول : الذى هو « أسار » مبتدأ
 والثاني : الذى هو « ذان » فاعل أغنى عن الخبر .
 « فأسار » اسم فاعل ، من « سرى » و « ذان » تثنية « ذا » .
 وإنما لم يحتاج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لأنه بمنزلة الفعل فاعلته بمرفوعه .
 وقوله : « وقس » أى على المثالين ، وهما :
 « زيدٌ عاذِر » و « أسارَ ذان » .
 وقس — أيضا — على الثانى ، فى كونه بعد استفهام .

(١) ١٨٩/١ ، ١٩٠ شرح الأشموني .

وقوله « وكاستفهام النفي » : يعنى : أن النفي مثل الاستفهام فى وقوع الوصف ، المذكور بعده .

فمثال ، وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر :

أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمَى ، أَمْ نَوَّوْا ظَعَنًا ؟
إِنْ يَظْلَعُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطَنًا

ومثاله بعد النفي قوله :

خَلِيلٌ مَا وَافَّ بِعَهْدَى أَنْثَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مِّنْ أَقَاطِعٍ.....^(١)
وقد برز فى كلام المكودى أمران :

١ - أخذ القواعد النحوية من النظم ، وتحليله التحليل الدقيق ، مع التأني فى الاستنباط .

ب - التأثير الواضح بآهن النظم ، كبقية شراح الألفية لأنه الإمام ، والسباق .

إعراب البيت

أَقَاطِنُ : الممزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح ، لا يحمل له من الإعراب

« قَاطِنٌ » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وساخ الابتداء به ، لعمله فيما بعده ، واعتماده على أداة الاستفهام .

قَوْمٌ فاعل ، سد مسد خبر « قَاطِنٌ » مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

(١) ص ٣٠ شرح المكودى .

سلمى « قوم » مضاف ، وسلمى « مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها التعذر .

أم حرف عطف ، مبنى عن السكون ، لا محل له من الإعراب .

نوا « نوى » فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدر ، لا محل له من الإعراب وواو الجماعة فاعل ، ضمير ، في محل رفع .

ظعنا مفعول به « لنوا » منصوب بالفتحة .

وجملة الفعل « نوى » والفاعل واو الجماعة ، والمفعول به « ظعنا »

معطوفة على جملة المبتدأ « أقاطن » ؟ وفاعله « قوم سلمى » ..
من عطف الجمل .

وساغ ذلك ، وحسن ، لأن جملة المبتدأ ، وفاعله انذى سد مسد الخبر في قوة الجملة الفعلية .

فالعطف من عطف الجملة الفعلية ، على جملة هي في قوة الجملة الفعلية .

إن حرف شرط جازم ، يجزم فعلين :

أو وهما : فعل الشرط .

ولأنهما : جوابه ، وجزاؤه .

يظعنوا فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم « بأن » وعلامة جزمه حذف النون ، لأنه من الأفعال الخمسة .

وواو الجماعة فاعله ، ضمير مبنى على السكون في محل رفع .

فنجيب الفاء : واقعة في جواب الشرط .

ولما كانت جملة الجزاء اسمية حدث انقطاع بين جملي الشرط والجزاء .

فأتى بالفاء ، وفيها نوع سبب ، والسبب - في الأصل - الحبل
فأعادت الفاء الربط ، وحدث الاتصال بها بين جملي الشرط ، والخزاء
« عجيب » خبر مقدم ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
عيش مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
والجملتان من الخبر المقدم ، والمبتدأ المؤخر في محل جزم جواب الشرط
« عيش » مضاف .

من « من » مضاف إليه ، وهو اسم موصول بمعنى الذي ، مبنى على
السكون في محل جر بالإضافة .

قطنا « قطن » فعل ماض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب
وفاعل « قطن » ضمير مستتر جوازا ، تقديره : « هو » يعود على
« من » الموصولة .

وجملة « قطن » من الفعل . والفاعل المستتر جوازا ، لا محل لها من
الإعراب ، صلة الموصول ، وهو « من » .
والآلف في « قطنا » للإطلاق .

ملحوظة :

لا يصلح أن يكون الوصف ، وهو « قاطن » خبراً مقدماً و « قوم سلمى »
مبتدأ مؤخرأ .

وذلك : لأن « قوم سلمى » دال على معنى الجمع ، بسبب كونه اسم جمع
أما « قاطن » فهو مفرد ، ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ، ولا عما
يدل عليه .

وقد سبق الوصف بهزة الاستفهام : فدل ذلك : على أن الوصف -
الواقع مبتدأ يجوز أن يكتفى برفوعه عن الخبر ، إذا سبقته أداة الاستفهام .



وبعد ذلك يأتي دور الملحوظات ، والدراسة النابعة من الشاهد .
وذلك في الآتي :

١ - لما كان الشاهد من شواهد « باب الابتداء » كان علينا أن نتناول
« الابتداء » ، ثم نعرف « المبتدأ » .
(أ) الابتداء :

من العوامل المعنوية ، كالتجرد من الناصب ، والجزاء ، . . . والعوامل
المعنوية لها قوة العوامل اللفظية في العمل .
وعرفه الأشموني ، فقال :

« وهو الاهتمام بالاسم ، وجعله مقدما ، ليستدل إليه فهو أمر معنوي » (١) .
وقال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني :
« والابتداء : - في اللغة - : الافتتاح .
وفي الاصطلاح :

قيل : كون الاسم معرفي عن العوامل اللفظية .
وقيل : جعل الاسم أولا ، ليخبر عنه (٢) .
وأيا ما كان الأمر : فإن العربي نطق بالاسم - إذا وقع في أول الكلام
ولم يسبقه ناسخ - مرفوعاً .

وجاء النحوي - بآخرة - فأراد أن يعطى للرفع ، وأن يجعل الرفع
شيئاً ، كالحديث ، الذي لا بد له من محدث ، وكالآثر الذي لا بد له من
مؤثر ، فاهتدى إلى عامل معنوي ، سماه « الابتداء »

(١) ١٩٣/١ شرح الأشموني .

(٢) ١٩٣/١ حاشية الصبان على الأشموني .

وجاء في كتاب « تسهيل نيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى » .
« العوامل فى النحو مائة » .

« لفظية ، ومعنوية » أى : منسوبة إلى معنى .

إِآ وهى : مالا يكون له خط فيه بأن يكون معنى يتصور فى القلب ،
كالابتداء (١) .

والجرجانى (٢) يسرد العوامل المعنوية ، واللفظية ، بعد ذلك .

والقصد :

فإن الابتداء عامل معنوى ، له قوة العامل اللفظى فى التأثير ، فكما
يرفع الفعل الفاعل ، كذلك يرفع الابتداء وهو عامل معنوى - المبتدأ فالعامل
اللفظى ، والعامل المعنوى على قدر سواء فى العمل ، والتأثير .

(ب) تعريف المبتدأ :

من التعاريف التى صدر عنها النحاة ، وداروا فى فلکها تعريف بلر
الدين ابن الناطم ، ولهذا : رأيت أن أسجله من كتابه .

(١) ص ٤ تسهيل نيل الامانى فى شرح عوامل الجرجانى .

(٢) الجرجانى ٢٠

« عبد القاهر بن عبد الرحمن ، الجرجانى ، النحوى ، الإمام
المشهور : أبو بكر . اخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، ولم يأخذه عن غيره ،
لأنه لم يخرج من بلده ، وكان من كبار أئمة العربية ، والبيان ، شامعيا ،
اشعريا .

صنف المغنى فى شرح الإيضاح ، المقتصد فى شرحه ، إعجاز القرآن :
الكبير والصغير ، الجبل ، العوامل المائة ، العمدة فى التصريف . وغير ذلك .
مات سنة إحدى - وقيل أربع ، وسبعين ، وأربعمائة . » (البقية

قال ابن الناطم :

« المبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، غير الزيدة ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمكتفى به » (١) .

وقد شرح التعريف ، فقال :

« فقولى : « الاسم » جنس للمبتدأ ، يعم الصريح منه ، نحو : « زيد قائم » .

والقول ، نحو : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ... » (٢) والمجرد عن العوامل اللفظية « مخرج للاسم فى بابى : كان ، وإن » ، وللمفعول الأول فى باب « ظن » و « غير الزيدة » مدخل لنحو : « يَحْصِبُكَ زَيْدٌ » ، « وما مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ » (٣) ... : مما جاء مجرورا بحرف جر زائد .

وقولى : « مخبرا عنه ، أو وصفا » مخرج لأسماء الأفعال ، نحو : « نَزَلَ ، وَذَرَاكَ » و « رافعا لمكتفى به » مخرج لنحو « قائم » من قولك « أقائم أبوه زيد ؟ »

فلان مرفوعه ليس مكتفى به معه (٤) .

٢ - المراد بالوصف ، وسر عمله حمل الفعل :

أ المراد بالوصف :

يصرح الأشموني بالمراد بالوصف ، فيقول :

(١) ص ١٠٥ شرح ابن الناطم لالدية والده .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .

(٤) ص ١٠٥ شرح اللية ابن مالك لابن الناطم .

«... ثم لافرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول
أو صفة مشبهة (١)»

ويزيد الصبيان على ذلك ، فيقول - معلقاً على قول الأشموني -
«... أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو منسوباً ، نحو : «هل أحسن
في عين زيد الكحل منه في عين غيره ؟» .

و «ما قُرئَ الزَّيْدَانِ ...» (٢) .
وعلى ذلك نقول : - بعد أن اكتملت الصورة :
المراد بالوصف :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، واسم
التفضيل ، والمنسوب .

وكل وصف يعمل عمله المقرر له . فيما بعده ، ويقفى ما بعده عن الخبر
ب سر عمل الوصف عمل الفعل :

يجيب ابن هشام الأنصاري عن سر ذلك في كتابه شرح القطر ، حيث
يقول : معللاً -

«... لأن الوصف - هنا - في تأويل الفعل .

ألا ترى أن المعنى : أيقومُ الزَّيْدَانِ ؟ وما يقومُ الزَّيْدَانِ ،
والفعل لا يصح الإخبار عنه ، فكذلك ما كان في موضعه» (٣) .

(١) ١٩٠/١ شرح الأشموني .

(٢) ١٩٠/١ حاشية الصبيان على شرح الأشموني .

(٣) ص ١٤٦ شرح قطر الندى ، ويل الصدى .

ونوضح ذلك ، بعض التوضيح ، فنقول :

إذا قلت :

« أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ » ؟ - مستفهما - ، أو قلت : « مَا قَاتِمُ الزَّيْدَانَ »
- نافياً - .

فذلك في قوة قولك : « أَيْقُومُ الزَّيْدَانَ » ؟ - مستفهما - و « مَا يَقُومُ
الزَّيْدَانِ » - نافياً - .

« فِقَاتِمٌ » في المثالين - وما أشبههما - قائم مقام الفعل « يقوم » والفعل
لا يقع بعده الخبر ، وإنما يقع بعده الفاعل ، أو نائبه .

وعندما اكتفى الوصف - في المعنى - بمرفوعه ، الذي هو فاعل أو
نائب فاعل ... في الصناعة النحوية ، أغنى هذا المرفوع عن الخبر ،
الذي يطلبه المبتدأ ، لكمال معنى الجملة ، وسد المرفوع مسد الخبر .

٣ - أثار الشيخ خالد الأزهرى في التصريح إلى اشتراط النفي ، أو
الاستفهام ...

وقال :

« وهل ذلك شرط في العمل ، أو الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ؟ قولان .
أرجحهما الثاني » (١).

ويلقى الأضواء على ذلك الشيخ محمد عبي الدين عبد الحميد في كتابه
[« عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك »] فيقول .

(١) ١٥٧/١ التصريح بمضمون التوضيح .

« والذي تحصل لنا من كلام النحاة ، أن منهم من ذهب إلى أن تقدم
النفي ، أو الاستفهام شرط في عمله « أى : أمم الفاعل » النصب .
فأما الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر فليس ذلك شرطا فيه .
ومنهم من ذهب إلى أن هذا شرط في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر كما
أنه شرط في عمله النصب .

وكلام المؤلف - هنا - ككلام الناطم يدل على هذا المذهب (١) .
ويعزز ما تقدم ما نقله الشيخ : يس في حاشيته على « التصريح بمضمون
التوضيح .

قال : فيما يخص اسم الفاعل -

« ... وإنما ذلك شرط . فيما إذا عمل النصب ، لامطلقا » (٢)

كما ذكر الشيخ خالد الأزهرى نقلين عن ابن عقيل - في خبر « ليس »
وكللك في « غير » .

ونص عبارة ابن عقيل في الموضوعين ، كما يلي :

قال ابن عقيل :

« ... لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف - كما مثل - أو بالفعل ، كتقولك :

« ليسَ قائمُ الزَّيدانِ »

« فليس » فعل ماض ، و « قائم » اسمه ، والزَّيدانِ » فاعل ، سيد مسد

خبر « ليسَ »

وتقول : « غيرُ قائمِ الزَّيدانِ » :

(١) ١٨٨/١ عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك .

(٢) ١٥٧/١ حاشية يس الطيبي ، الحمصي ، على التصريح .

« لغير » مبتدأ ، « وقائم » مخفوض بالإضافة ، و « الزيدان » فاعل
« بقائم » ، سد مسد خبر « غير » .

لأن المعنى : « ما قائم الزيدان » فعومل « غير قائم » معاملة
« ما قائم » (١)

وقد استشهد ابن عقيل على « غير » ببعض الشواهد النحوية (٢).

والاشموني - كمادته في جمع الأشياء ، والنظائر - يقول .

لا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهل ، أو كيف ، أو
من أو ما . (٣)

كما يقول في النفي .

... . النفي الصالح لمباشرة الاسم : حرفا كان ، وهو « ما » ، وإن
أو اسما وهو « غير » أو فعلا ، وهو « ليس » (٤) .

أثار الشيخ خالد نقطة خلافة ، وعزاها لابن هشام في شرح « شلور
الذهب » . . .

وذلك في قول الشاعر :

خَلِيلِي مَا وَكَيْ بِعَهْدِي أَنْتُمَا

« فأنتما » فاعل « واف » سد مسد الخبر ، وهو ضمير .

ومن هنا جاء رد ابن هشام على ابن الحاجب ، والزغشري ، والكوفيين

(١) ١٩٠/١ شرح ابن عقيل .

(٢) ١٩٠/١ ، ١٩١ شرح ابن عقيل .

(٣) ١٩٠/١ شرح الاشموني .

(٤) ١٩١/١ شرح الاشموني .

قال ابن هشام :

« وقول : « رافعاً لمكفى » أهم من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً : « كفوم سكتى » في البيت الثاني ، أو ضميراً منفصلاً « كائنتما » في البيت الأول .

وفيه رد على الكوفيين ، والزمخشري ، وابن الحاجب : إذا أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً .

وأوجبوا في قوله تعالى « أراغب أنت^(١) » أن يكون محمولا على التقديم ، والتأخير .

وذلك لا يمكنهم في البيت الأول : إذا لا يجزى عن المنفى بالمفرد^(٢) .

ونحقق ذلك من كافية ابن الحاجب ، فراه يقول : عن المبتدأ « الاسم المنفرد عن العوامل اللفظية ، مسنداً إليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي ، وألف الاستفهام ، رافعة لظاهر . . . »^(٣)

ويفهم الرضى فهماً آخر في قول ابن الحاجب « . . . لظاهر » فلا يكون للاعتراض وجه .

يقول الرضى :

« قوله : « رافعة لظاهر » احتراز عن نحو : « أقالمان الزيدان ؟ وأقائمون الزيثون ؟ » فإنه خبر .

ويؤيد بالظاهر : ما كان بارزاً ، غير مستكن ، سواء كان مظهراً .

(١) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

(٢) ص ٢٣٢ شرح شذور الذهب .

(٣) ٨٥/١ الكافية لابن الحاجب .

نحو « أقائم الزيدان » أو مضمرأ ، كقولك - بعد ذكر الزيدين : -
« أقائمهما »

فإن قولك « هما » فاعل ، مع كونه مضمرأ » (١).

ومن كلام نجم الأئمة : الرضى ، وتمثيله لقول :

إن مراد ابن الحاجب بالظاهر شامل لما كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً
بارزاً غير مستتر .

ومن ذلك ، نقول : أنه لا وجه للاعتراض على ابن الحاجب ، تبعاً
لتوجيه الرضى ، وتمثيله

أما ابن هشام فقد فهم من قول ابن الحاجب « رافعة لظاهر » .

أن الظاهر ما قابل الضمير .

فجاء الاعتراض على ذلك ، والرد بالشاهد المتقدم

... ما واث بهتدى أنتمآ

وفعوه إلى الزمخشري ، فنقول :

قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : (أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِ يَتِي)

يَا إِبْرَاهِيمُ... » (٢) ؟

« .. وقدم الخبر على المبتدأ في قوله : « أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِ يَتِي »

يَا إِبْرَاهِيمُ » ؟

لأنه كان أهم عنده ، وهو عنده أعنى : (٣) «

(١) ٨٨ ، ٨٧/١ شرح الكافية للرضى .

(٢) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

(٣) ٢٠/٣ الكشاف للزمخشري .

وجريان الزمخشري نحو الدافع البلاغى جعله يتجه هذا الاتجاه .
إذا أن الإعراب يكون على هذا .

« راعب » خبر مقدم ، « وأنت » مبتدأ مؤخر .
وقد أخذ عليه ابن هشام أنه أوجب أن يرفع الوصف اسماً ظاهراً لاضميراً .
ولكن إيجاب ما تقدم لا يمكن أن تقصر عليه عبارة الزمخشري .
والزمخشري يذكر وجهاً من الإعراب ، ارتضاه ، ليقرر ما شاء من أمر
بلاغى .

وجاء فى حاشية الجمل ، على الجلالين ما يلى :
« أراعب » : مبتدأ ، وسوغه اعتماده على أداة الاستفهام .
« أنت » فاعل ، سد مسد خبره .

وهذا أولى من إعرابه : « أنت » مبتدأ ، و « راعب » خبر مقدم ، كما
ذهب إليه الزمخشري ، لأنه لا تقديم فيه ، ولا تأخير ، إذا رتبة الفاعل
التأخير عن رافعه ، لأنه لا فصل بين العامل ، الذى هو « أراعب » وبين
معموله ، وهو « عن آلتى » بأجنهى ، وهو « أنت » إذا كان مبتدأ ، لأن
الخبر ليس عاملاً فى المبتدأ (١) .

والجمل يجعل الإعراب الأول أولى من الثانى ، ويذكر السبب الذى من
أجله كان أولى .

ونذكر هنا ما أخذله المرادى على ابن الحاجب فى قوله : « وألف
الاستفهام » .

حيث قال ابن أم قاسم المرادى ، فى شرح قول ابن مالك :

(١) ٦٥/٣ حاشية الجمل على الجلالين .

« وَكَاسْتِفْهَامُ النَّفْيِ »
وأطلق الاستفهام ، ليتناول جميع أدواته « كهل ، ومن ، وما . فهو
أولى من قول ابن الحاجب « وألف الاستفهام » (١).
فقد فهم المرادى من قول ابن الحاجب « وألف الاستفهام » قصر ما
يعتمد الوصف عليه في هذا النوع على همزة الاستفهام .
وإذا رجعنا إلى فهم الرضى ، وشرحه وتمثيله نراه يتسع في فهم مراد
ابن الحاجب ، إذا يقول :

« » وكلنا بعد « هل » الاستفهامية نحو : « مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ »
وَأَقَاتِمُ الزَّيْدُونِ » ٢ و « هَلْ حَسَنَ الزَّيْدَانِ » ... (٢)
وهنا نرى التساع فهم الرضى بما يحمل « ألف الاستفهام » ليس المقصود
منها مطلق همزة الاستفهام ، وإنما يمكن أن تتناول أدوات الاستفهام غير
الهمزة .

٤ - سر الاعتماد على النفي ، أو الاستفهام :

يقول ابن الناطم : مشيراً إلى الضرب الثانى من ضربى المبتدأ ، الذى
يكتفى بمرفوعه عن الخبر « » فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن
الخبر ، لشدة شبهه بالفعل .

ولذلك : لا يحسن استعماله ، ولا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما
يقربه من الفعل ، وهو الاستفهام ، أو النفي (٣).

(١) ٢٦٩/١ شرح المرادى لالفيه ابن مالك .
(٢) ٨٧/١ شرح كلفية ابن الحاجب للرضى .
(٣) ص ١٠٥ شرح الفية ابن مالك لابن الناطم .

يريد بذلك :

أن سر اكتشاف الوصف بمرفوعه عن الخبر : إنما هو الشبه الشديد بالفعل ، والفعل إنما يحتاج إلى فاعل ، أو نائب فاعل ، ولا يحتاج إلى خبر .

وإذا كان هذا الشبه موجوداً ، فإن الذى يقربه من الفعل أكثر هو : النفى ، والاستفهام .

لذلك : لزم اشتراط ما يقرب من الفعل عند البصريين ماعدا الانخفاض (١) ويعزز كلام ابن الناطم العيني ، فيقول - فى الوصف ، المعتمد على استفهام . . . وهذا لا يحسن استعماله ، إلا إذا اعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام ، أو النفى .

(١) الانخفاض :

« سعيد بن مسعدة : أبو الحسن الأخفش ، الأوسط . وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين . . كان مولى بنى مجاشع ابن دارم ، قرأ النحو على سيبويه ، وكان أسن منه ، ولم يأخذ عن الخليل ، وكان معتزلاً ، حدث عن الكلبي ، والنخعي ، وهشام بن عروة ، وروى عنه أبو حاتم السجستاني ، وحفل بغداد ، واتسم بها مدة ، وروى ، وصنف بها .

أراد أن يأخذ بحق استاذة سيبويه من مؤامرة الكسائي عليه ، وهزيمة سيبويه فى المناظرة ، فغلبه الكسائي بدعائه ، وأدب أولاد الكسائي ، وقرا له كتاب سيبويه ألف كتاباً ، منها كتاب فى معنى القرآن الفه للكسائي . . وكان أعلم الناس بالكلام ، وأحفظهم بالجل ، وتحول عن بعض آرائه البصرية ، وتابع الكوفيين فى بعض آرائهم . .

مات سنة ٢١٠ هـ وقيل ٢١٥ هـ ، وقيل ٢٢١ هـ « (البغية ٥٩٠/١ - ٥٩١) .

٥ - ما يعتمد الوصف عليه في العمل :

اقتصر الشراح للخلاصة تبعاً لابن مالك في قوله :

« وئس ، وكاستفهام النفي »

على نوعين مما يعتمد عليه ، ويقرب الوصف من الفعل ، وهما .

١ - الاستفهام .

٢ - النفي .

وقد تقدم ذلك .

ونرى الشارح الأندلسي ابن جابر يضيف أشياء أخرى يعتمد الوصف عليها في رفع الفاعل ، أو نائبه ، والاكتفاء بالمرفوع عن الخبر ، فيقول « . . . » . واعلم أنه يشترط في الوصف إذا رفع الفاعل أن يتقدمه .

استفهام ، كما في قوله : « أسارَ ذان ؟ »

أو النفي ، كقولك : « ما قائمُ الزيدان » .

والاعتماد على ذي خبر ، كقولك : « كان قائماً زيد » .

أو على ذي حال ، كقولك : « جاء ضاحكاً زيد » .

وعلى ذي وصف ، كقولك : « مررت برجلٍ عالمٍ أبوه » .

ولم يلبه المصنف على شيء من ذلك إلا بالمثال على الاستفهام في قوله :

... .. « أسارَ ذان ؟ »

ونبه على النفي بالنص في قوله :

... .. « وكاستفهام النفي » (١)

(١) ص ١٨٤ شرح ابن جابر الاندلسي لألفية ابن مالك - بتحقيقنا -

والشارح الأندلسي يريد أن يقول :

نص ابن مالك بالتمثيل ، أو النص على شيئين فقط ، وهما .
الاستفهام والنفي .

وقد يمكن أن يعتمد عليه أشياء ، مثل .

الاعتماد على ذى خبر .

الاعتماد على ذى حال .

الاعتماد على ذى وصف .

وهذا : يكون ابن جابر استوفى ، جميع الأنواع ، فالشرح المستشير
يكمل القصور في المتن . والله أعلى ، وأعلم .

٦ - رافع المبتدأ ، والخبر :

جعل مسك الختام في دراستنا حول الشاهد الكلام عن « رافع المبتدأ
والخبر » ، فنقول :

بسط القول في ذلك أديب النحاة : ابن يعيش الحلبي ، في شرح مفصل
الزمخشري : فقد أورد الآراء ، وناقشها رأياً فرأياً ، وزيف ما فيه زيف
وارتضى ما هو جدير بالقبول من الآراء (١) .

كما عرض ذلك السيوطي في « هب الهوامع . . . » وعرض آراء السابقين ،
التي أتى عليها جمعاً ، ونقداً . . . » (٢)

ورأيت تسجيل ما قاله الشارح الأندلسي : ابن جابر : إذ فيه قرب
المانخذ ومهولة العرض ، ووضوح العبارة .

(١) فليراجع من شاء ٨٣/١ إلى ٨٥ شرح المفصل لابن يعيش .

(٢) فليراجع من أراد ٩٤/١ ، ٩٥ هب الهوامع شرح جمع الجوامع .

شرح ابن جابر بيت الخلاصة ، وهو :
« ورفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعَ خَبْرٌ بِالْمُبْتَدَأِ »
قال :

« هذا البيت نبه فيه على الرفع للمبتدأ ، والخبر .
واعلم أن النحويين اختلفت أقوالهم .
فمنهم من جعل الابتداء . هو الرفع للمبتدأ والمبتدأ هو الرفع للخبر .
فيكون — على هذا عامل — الخبر لفظياً ، وعامل المبتدأ معنوياً .
ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء رفع المبتدأ ، والخبر فيكون عاملهما —
مما — معنوياً .
ويضعف هذا القول : بأن العامل اللفظي — على قوته لا يعمل رفعين .
فكيف يعملهما الابتداء - ، الذي هو معنى .
والقولان للبصريين .
وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ فيكون
عاملهما — مما — لفظياً .
وردد ذلك :

بأن الخبر يرفع الفاعل في نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ » .
فيلزم على هذا : أن يكون قد عمل رفعين : في الفاعل ، والمبتدأ .
وذلك :

لا يقوى عليه الفعل ، الذي هو أقوى العوامل .
فكيف المشبه به ؟

واختار المصنف القول الأول :

وهو قول الجمهور .

فأشار إلى أن الابتداء هو الراجع للمبتدأ بقوله :

ورفعوا مُبتدأً بالابتداء

وقصر « الابتداء » للضرورة .

وأشار إلى أن رافع الخبر هو « المبتدأ » بقوله .

... .. كذلك رُفِعَ خبرُ بالمُبتدأ »

فالتشبيه بقوله « كذلك » في الرفع ، لا في الراجع .

لأن رافع المبتدأ - عنده - بخلاف رافع الخبر .

فلا يصح التشبيه في ذلك .

وسهل همزة « الابتداء » في آخر البيت ألفا - لاستقامة النظم (١) .

وما ذكره الشارح الأندلسي من الآراء هو أبرز ما قيل في هذا الشأن

ويشير ابن أم قاسم المرادي إلى أن المذاهب في ذلك سبعة ، اختار

ابن مالك أحدها، وقال عنه : أنه « الصحيح » ومذهب سيبويه (٢) وقال عنه

ابن عقيل « واعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه » والخلاف لأطائل تحته .

والله أعلى ، وأعلم .

(١) ص ١٨٨ ، ١٨٩ شرح ابن جابر الأندلسي لالغية ابن مالك .

(٢) ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ شرح المرادي لالغية ابن مالك .

(٣) ٢٠١/١ شرح ابن عقيل .

قال الطائي :

خبيرٌ بنو لَهَب ، فَلَا تَكْ مُلْجِيَا . مَقَالَةٌ لِهَبِي ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
الْقَالِل .

رجل من الطائيين ، لم أجد في المراجع التي اطعنت عليها من عينه .

ويقول العيني :

قاله رجل من الطائيين ، لم نقف على اسمه .

والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد : العيني ٥١٨ / ١ والتصريح ١٥٧ / ١ والممع
٩٤ / ١ ، والدرر ٧٢ / ١ والأشرفي ١٩٢ / ١ ، والمكودي ص ٣٠ والشارح
الأندلسي أيضا .

اللمعة :

خبير : من الخيرة ، وهي : العلم بالشئ ، اسم فاعل .
يقال : فلان خبير بهذا ، أي : عالم به .
وفي القاموس المحيط ، مادة (الخبر) .

... . ورجل خباير ، وخبير - ككتف - وخبير :
عالم به .

لهب : - بكسر اللام ، وسكون الهاء - وهم من بني نصر بن الأزد .
وهم أزجر قوم .

وقد اشتهروا بالزجر والعيافة حتى قال فيهم كثيرة عزة .

تيممت لِهَباً أَبْتَنَى العَلَمَ عِنْدَهُمْ .
وقد صَارَ عِلْمُ العَائِفِينَ لِكُلِّ لِهَبٍ
م ٣ - الكواكب الثرية ج ٢

ومن بنى لهب اللهى الذى قال عندما فر طائر من الأرض ، فوقعت
من رجليه حصاة على مقدم رأس عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فأدمته
وكان ذلك فى وقت الحج .

« فقال ذلك الرجل اللهى : والله أمير المؤمنين لا ينجى بعد هذا العام (١) » .
فصادف كلامه جريان المقادير بذلك .

لكن الأمر ليس مطردا ، ولا يصح أن لتفت إليه ، ولا يعمل به .
على أن أصحاب الفطنة ، والفطرة السليمة من الجاهليين ما كانوا
يعترفون بذلك ، ولا يقولون به .

ومن ذلك يقول شاعر عاقل :

لعمرك ما تدرى الطوارق بالحمى

ولأزاجرات الطير ، ما الله صانع

وفى مختار الصحاح ، مادة (ز ج ر) :

« الزجر : المنع ، والنهى ، وزجره فانزجر ، وازدجره فازدجر .

— أيضاً : العيافة .

وهو ضرب من التكهن ، تقول : زَجَرْتُ أَنْ يَكُونَ كَذَا ، وكَذَا .

ملغياً : من « ألغى ، يلغى » : أبطل ، يبطل ، اسم فاعل .

وفى مختار الصحاح ، مادة (ل غ ا) :

« لغا : قال باطلا ، وبابه « عدا ، وصدى »

« وألغى الشيء أبطله ، وألغاه من العدد : أبطله منه . . . »

(١) ص ٣٠ الجرجاوى على شواهد ابن عقيل ،

مقالة فهي : قوله .

وفي المختار ، مادة (ق و ل) :

« قال : يقول قولاً ، وقولَةً ، ومَقَالاً ، ومَقَالَةً . . . »

ومعنى البيت :

إن بنى لب قوم عالمون يزجر الطير ، وبالعياقة ، خبراء بهما ...

فإذا قال أحدهم كلاماً ، أو تكهن بأمر من الأمور فاستمع إلى قوله
وأنصت إلى حكمه

ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر ، أو عاف حين تمر الطير عليه ، أو
يقدر أمراً من تصرفها العشوائي .

الاستشهاد بالبيت

قبل أن ندخل في الاستشهاد بالبيت ، وتناول النجاة له ،
علينا أن نبرز القضية النحوية ، التي يدور الجدل حولها ، وتفرع المذاهب
النحوية طرائق قديداً .

في الاستشهاد بالبيت السابق علمنا أن المبتدأ نوعان :

(أ) نوع له خبر ، ولا كلام لنا فيه الآن . -

(ب) ومبتدأ ليس له خبر ، وإنما هو وصف له مرفوع أغنى هذا المرفوع

عن الخبر ، وسد مسدده .

وقالوا : إن هذا المبتدأ قريب الشبه من الفعل ، والفعل يمكن أن يحل
عله ، والفعل يحتاج إلى مرفوع .

وهذا المرفوع يقع فاعلاً ، أو نائب فاعل .

وفي كلتا الحالتين يسد هذا المرفوع مسد الخبر .

ولكى يكون الشبه بالفعل أدخل في باب الشبه قالوا : أنه لا بد من أن يعتمد على نفى ، أو استفهام . . أو غيرهما — كما سبق .
وهذه هي القضية النحوية ، التي كان الاستشهاد من أجلها في الشاهد السابق .

على أن هذه القضية النحوية ليست محل اتفاق بين جميع النحاة ، وإنما هي موضع خلاف .
وابن مالك وقف من هذه القضية موقفاً وصل إليه باجتهاده النحوى حيث يقول .

وَأَوَّلُ مَبْتَدَأٍ ، وَالنَّسَائِي فَاعِلٌ أَغْنَىٰ فِي : « أَسَارِدَانِ
وَقَسَ ، وَكَاسَتْهُمَا النَّفَىٰ
وهذا الذى استشهد له فيما سبق .

ثم ذكر الخلاف في القضية النحوية ، وسجل رأيه فيها ، وعده من باب القلة ، حيث صدر الحكم النحوى « بقد » إلى للتقليل في مثل هذا الموضع وكما عودنا ابن مالك في كثير من النظم أن يأتي « بقد » للتقليل .
قال ابن مالك :

« وقد يجوز نحو « فائز أولو الرشد »
وتقدير الكلام :

وقد يجوز نحو قولك : « فائز أولو الرشد » .
والمراد بنحو هذا المثال :

كل وصف وقع بعده مرفوع ، يستغنى به عن الخبر ، ولم تتقدمه أداة استفهام ، ولا أداة نفى . . . ولا غيرهما ، مما يقربه من الفعل ويجعله أكثر قرباً منه .
وبعد تحديد القضية النحوية يأتي دور الاستشهاد بالبيت .

استشهاد العيني :

استشهد العيني بالبيت ، تبعا لاستشهاد ثلاثة من الشراح به هم :

(أ) ابن الناظم .

(ب) ابن هشام .

(ج) ابن عقيل .

ورمز لهم بالرمز « ظهع » .

ولناخذ ذلك — إن شاء الله تعالى من نصوص كتبهم ، ثم نعود إلى توضيح العيني .

استشهاد ابن الناظم :

قال ابن الناظم : — بعد أن قرر الاعتماد على النفي ، أو الاستفهام في الوصف الذى يستغنى بمرفوعه عن الخبر ، واستشهد له ، كما سبق .
« أما إذا لم يعتمد على الاستفهام ، أو النفي كان الابتداء به قبيحاً .
وهو جائز على قبحه .

ومن الشواهد عليه قول الشاعر :

خَيْرُ بَنُو لِهَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلَغِيًّا مَقَالَةً لِهَبِي ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
فهذا مثل قوله .

... .. قَائِرٌ أَوْ لَوْ الرَّشِدُ (١)

وعلى ذلك نقول .

أن الحكم النحوى لهذه المسألة فى رأى ابن الناظم — تبعا لوالده .

(١) ص ١٠٧ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم .

الجواز مع القبح :

وقد استأنس ابن الناطم بكلام سيويه في الكتاب

« قال سيويه » :

فأما الذي يبنى عليه شيء هو فإن المبنى عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء .

وذلك قولك : « عبدُ الله مُنْطَلِقٌ ^(١) » .

وقد اكتفى ابن الناطم بالنقل من كتاب سيويه بهذا القدر ، لأن فيه الاستئناس على ما هو بصدد تقريره .

ومن الخبر أن نضيف إلى نقله عبارة سيويه ، التي توضح الموضوع فضل توضيح .

قال سيويه :

« ...ارتفع « عبدُ الله » ، لأنه ذكر ليبنى عليه « المُنْطَلِقُ »

وَأُرتفع « المنطلق » ، لأن المبنى على المبتدأ بمنزلة ^(٢) » .

وذكر إمام أهل الصناعة رأى أستاذه الخليل ، فقال .

وزعم الخليل : أنه يستحب أن يقول « قائمٌ زيدٌ »

وذلك إذا لم يجعل قائماً ، مقدماً ، مبنيًا على المبتدأ ^(٣) .

ونأخذ مما تقدم :

(١) أن « قائمٌ زيدٌ » قبيح ، إذا جعل على حالته ، ولم يكن هناك

تقديم ، وتأخير .

(١) ص ١٠٨ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناطم .

(٢) ٢٧٨/١ كتاب سيويه .

(٣) ٢٧٨/١ كتاب سيويه .

وذلك : لعدم اعتماد الوصف على نفى ، أو استفهام ، أو غيرهما .

(ب) أن مذهب ابن مالك النحوى فى هذه القضية مستند إلى مذهب إمام أهل الصناعة ، سييويه ، وشيخه : الخليل .

(ج) متابعة ابن الناظم متابعة سليمة .

(د) الحكم النحوى فى المسألة : الجواز على قلة ، مع القبح .

استشهاد ابن هشام :

استشهد ابن هشام بالشاهد فى التوضيح بعد أن قرر أنه « لابد للوصف المذكور من تقدم نفى ، أو استفهام . . ثم استشهد بما سبق الاستشهاد به ثم قال بعد ذلك :

« . . . خلافا للأخفش ، والكوفيين .

ولا حجة لهم فى نحو : « خبير بنو لهب » خلافا للناظم ، وابنه ، لجواز كون الوصف خبراً مقملاً .

ولما صح الإخبار به عن الجمع ؛ لأنه على « قعيل » فهو على حد : « والملائكة بعد ذلك ظهير^(١) » .

ثم يمزج المصرح ، وهو الشيخ خالد الأزهرى ، شرحه بمن ابن هشام ، فيقول :

« . . . وإذا لم يتقدم على الوصف نفى ، ولا استفهام لا يكون مبتدأ .

« خلافا للأخفش ، والكوفيين » فى إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام .

(١) ١٥٧/١ التوضيح .

(ولا حاجة لهم في نحو قول بعض اللطائيين :

«خَيْرُ بَنُو لَهَبٍ» فلا ترك مُلغياً مقالة لِهَبِي ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

(خلافاً للناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو «خير» (خبراً مقلماً) و «بنو لهب» مبتدأ مؤخرًا .

(وإنما صح الإخبار به) أى : «خير» مع كونه مفرداً (من الجمع) وهو : «بنو لهب» (لأنه) أى : «خير» (على) وزن (فعليل) .

و «فعليل» على وزن المصدر «كصهيل» ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى ، والجمع ، فأعطى حكم ما هو على زنته ، فهو على حد «والملائكة بعد ذلك ظهير» (١) .

و «لهب» - بكسر اللام ، وسكون الهاء - جى من الأزد . (٢)

وابن هشام - هنا - .

يقف موقفاً يخالف فيه الناظم ، وابنه :

فهو يشترط تقديم نفى ، أو استفهام ، . . على الوصف .

ويقف من الشاهد موقف من يجعله يتطرق إليه الاحتمال .

والشاهد إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وإنه يرى أن الأمر في الشاهد مبني على التقديم ، والتأخير ، والتقدير على

ملحبه :

«بَنُو لَهَبٍ خَيْرٌ» الأول منجداً ، والثاني المخبر :

ويجعل المسألة من قبيل «والملائكة بعد ذلك ظهير» .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم .

(٢) ١٥٧/١ التصريح بمضنون التوضيح .

« فظهر ، وخبر » من واد واجد ، وكلاهما يصح الإخبار به عن الجمع ، لأن « قميلاً » على وزن المصدر ، والمصدر يخبر به عن الواحد ، والمثنى ، والجمع ، فكلك ، ما كان على وزانه .



استشهاد ابن عقيل :

يقول ابن عقيل في شرح الخلاصة .

« ومذهب البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ ، إلا إذا اعتمد على نفي ، أو استفهام .

ومذهب الأخفش ، والكوفيون : إلى علم اشتراط ذلك فأجازوا « قَائِمُ الزَّيْدَانِ » :

« فقائم » مبتدأ ، و « الزَّيْدَانِ » فاعل سد مسد الخبر .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله .

... .. وقد يَجُوزُ نَحْوُ : « قَائِمٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ »

أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ ، من غير أن يسبقه نفي أو استفهام (١) .

وبعد شرح ما تقدم ، وبسط القول فيه ، أشار ابن عقيل إلى مذهب ابن مالك ، وممن أخذ هذا المذهب فقال .

وزعم المصنف : أن سبويه يميز ذلك على ضعف .

(١) ١٩٢/١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ شرح ابن عقيل .

ومما ورد منه قوله .

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي ، المذوب قال : يا لآ (١)
« فخير » مبتدأ .

و « نحن » فاعل ، سد مسد الخبر .

ولم يسبق « خير » نفي ، ولا استفهام .

وجعل من هذا قوله .

خبير بنو ليهب ، فلا تك ملهياً مقالة ليهب ، إذا الطير مرت
« فخبير » مبتدأ .

و « بنو ليهب » فاعل سد مسد الخبر (٢) .

(١) معنى الشاهد ، الذي أتى به ابن عقيل :

نحن خير منكم عند الناس : أو عند الناس ، على رواية « عند الناس »
وهي أنسب لعجز البيت ، عندها يستصرخ المستغيث ، ويلوح بثره ،
ويقول : يا لفلان .

وفي البيت شاهدان :

أولهما : أن « خير » مبتدأ ، و « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، دون
الاعتداد على نفي ، أو استفهام ... وهذا دليل للكوفيين ، والأخفش ،
والناظم ، وإبنة .

ولا مبررة بشبهة من قال : « خير » خبر لحنوف ، والتقدير : نحن
خير ، و « نحن » في البيت تأكيد للخبير المستتر في « خير » لأن في ذلك
لجواً إلى تقدير ما يفنى ما في الكلام عنه ؟ فلا فائدة من تقدير « نحن »
مع وجود ذلك في البيت .

وثانيهما : وقوع « نحن » امعلا ، سد مسد الخبر ، وهو ضمير بارز ،
ولا يجوز أن يكون « نحن » مبتدأ مؤخر ، ويكون « خير » خبراً مقدماً ،
لوجود الفصل بين « خير » وما يتعلق به وهو قوله : « عند الناس » وقوله :
« منكم » ، والفصل أجنبي ، وهذا الاستشهاد للجمهور .

(٢) ١٩٤/١ ، ١٩٥ شرح ابن عقيل .

ونلمح من ابن عقيل :

(أ) متابعة الناظم ، وابنه ، وفي ذلك متابعة للكوفيين ، بلا قبح
(ب) تعزيز الشاهد بشاهد آخر ، لا يقبل التأويل ، ولا يتطرق إليه
الاحتمال .

دور المعنى ، وتوضيحه :

بعد أن ذكر المعنى ما يذكره قبل الشرح ، وبعد الشرح ، والإعراب
الإجمالى جاء موعد الاستشهاد بالبيت ، وفي ذلك يقول :

« الاستشهاد فيه » :

في قوله : « بنو لَهَب » : حيث سد الفاعل - ها هنا - مسد الخبر ، من
غير اعتياده على استفهام ، أو نفى .
وهذا قبيح عند السيوطي .

وجائز عند الكوفيين ، والأنخض ... (١) .
ولم يذكر المعنى رأى ابن هشام في تحريج الشاهد .



استشهاد السيوطي :

استشهد السيوطي بالشاهد في كتابه « معجم الموامع شرح جمع الجوامع »
قال السيوطي :

« ولم يشترط الكوفيون ، والأنخض الاعتدال عليهما (أى : انتهى ،
والاستفهام) : بناء على رأيهم الآتى في عمله غير معتمد ، وشرطه ابن مالك
استحساناً ، لا وجوباً .

(١) ٥٢٠/١ شواهد المعنى .

فأجازه دونه بقبیح : وجعل منه قوله .

خبيرُ بنو لَهَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا

وأجيب : بأن « خيرا » خبر مقدم .

ولم يطابق لأن باب « فعيل » لا يلزم فيه المطابقة .

ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبهه به .

ولأجل ذلك منع ما يمنع منه الفعل (١) . . .

والسيوطي يعزز ما تقدم ، ولا يضيف جديدا ويلخص ما قيل .



توضيح الشنقيطي : - بعد أن يكمل البيت .

يقول : « استشهد به على أن الوصف يجوز الابتداء به من غير اعتماد على استفهام ، أو نفى ، عند الأخفش ، والكوفيين . وأجازه ابن مالك على قبح » (٢) .



استشهاد الأشموني :

قال الأشموني شارحا قول ابن مالك ، مع مزج المتن بالشرح .

« وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور

من غير اعتماد على نفى ، أو استفهام .

(نَحْوُ : « فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ »)

(١) ٦٤/١ مع الهوامع .

(٢) ٧٢/١ الدرر اللوامع .

وهو قليل جداً .

خلافًا للأخفش ، والكوفيين .

ولا حجة في قوله :

خبيرٌ بنولهبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْفِيًا مَقَالَةً لِهَيْبٍ ، إِذَا الطَّبَرُ مَرَّتْ
لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، على حد « والملايكة بعد ذلك
ظهري » (١)

واستشهاد الأثيري، تشتم منه راحة استشهاد ابن هشام في التوضيح ،
ويلمح فيه الصدور عنه ، وجنوحهما إلى مذهب البصريين .



{ | | ويمكننا أن نقول استناداً إلى ما تقدم من استشهاد : إن المذاهب — في
هذه المسألة — ثلاثة . }

المذهب الأول : وهو مذهب البصريين ما عدا الأخفش وهو المنع

المذهب الثاني : وهو مذهب الكوفيين ، والأخفش : وهو الجواز ،

بلا قبح .

المذهب الثالث : وهو مذهب الناطم ، وابنه : وهو الجواز بقبح ، وعلى قلة .



استشهاد المكودي :

يقول المكودي .

« وقوله :

... .. وَكَذَلِكَ يَجُوزُ نَحْوُ : « قَائِزٌ أَوْلُو الرُّشْدِ »

(١) ١٩٢/١ شرح الأثيري ...

يعنى : أن هذا الوصف المذكور قد يأتى غير معتمد على استفهام ولا نفى .

وفهم من قوله « وقد يجوز » قلة ذلك .

ومن قوله :

خبيرٌ بنو ليهبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَمَالَةً لِيَهْبٍ ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
« ففائزٌ أولُو الرشد » فى المثال مثل « خبيرٌ بنو ليهبٍ » فى البيت (١)
وعبارة المكودى - مع الإيجاز - وافية بغرض الاستشهاد بالبيت .



استشهاد الشارح الأندلسى .

يقول ابن جابر الأندلسى فى شرح بيت النازم :

وقَسْ ، وكاستفهام النفى ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : « فائزٌ أولُو الرشد »
وذلك فيما يخص قول النازم « وقد يجوز ... » .
ثم قال فى بقية البيت .

إن الوصف قد يقع مبتدأ ، رافعا للفاعل ، البياد مسد الخبر ، من غير استفهام . ولا نفى ، ولا مسوغ مما ذكرناه .

فقوله : « وَقَدْ يَجُوزُ » نبه به على قلة ذلك ، ومثله « بفائزٌ أولُو الرشد » .
« لفائز » مبتدأ و « أولُو » فاعل سد مسد الخبر .

ولم يعتمد الوصف الذى هو « فائز » على الاستفهام ، ولا نفى ولا شيء مما قررناه .

(١) ص ٢٠ شرح المكودى لالفة ابن مالك .

ومنه قول الشاعر :

خبيرٌ بَنُو لِهَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلَغِيًّا مَقَالَةَ لِهَبِيٍّ ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
فرفع « خبير » بالابتداء ، ورفع به الفاعل ، الذى هو « بنو » مع
أنه لم يتقدمه ما يعتمد عليه من نفي ، أو استفهام ، أو غيرهما .

ومثل هذا قليل قبيح ، وإن كان جائزاً فى بعض اللغات (١) .
ومنع ابن جابر : جواز أن يكون « بَنُو لِهَبٍ » مبتدأ ، وأن يكون « خبيرٌ »
خبراً عنه . وذلك حيث يقول .

« ولا يجوز أن يكون — هنا — الفاعل مبتدأ ، والصفة خبر مقدم
وسنبين ذلك فى البيت الآتى (٢) .

ومما جاء فى شرح البيت ، الذى وعد بالبيان فى شرحه قواه :
« .. وهذا الإعراب المقرر إنما يكون إذا كان الوصف مطابقاً
لما بعده فى سوى الأفراد .

ويعنى بسوى الأفراد : التثنية ، والجمع ... » (٣)
والخلاصة :

أن ابن جابر يمنع أن يكون « بَنُو لِهَبٍ » مبتدأ ، وأن يكون « خبيرٌ »
خبراً عنه
وذلك : لعدم المطابقة — فى رأيه — : إذا أن « بَنُو لِهَبٍ » جمع ، وأن « خبير »
مفرد ، أى : بحسب الظاهر .

(١) ص ١٨٤ ٢ ١٨٥ شرح ابن جابر الاندلسى لآلفية ابن مالك .

(٢) ص ١٨٥ شرح ابن جابر الاندلسى ...

(٣) ص ١٨٦ شرح ابن جابر الاندلسى ...

ولم يذهب إلى ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري ، الذي قرر المطابقة وذلك : لأن « ظهيرا » على وزن « فعيل » مثل المصدر « صهيل » .
والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى ، والجمع ، وكذلك ما وازنه فله حكمه .

وعلى ذلك نقول : إن المطابقة موجودة « فقطهيرا » وإن كان في صورة المفرد ، إلا أنه في حكم المثنى ، أو الجمع ، ومعناها ، وفي بيت الشاهد المطابقة في الجمع
ثم يقول ابن جابر - معززا المنع : -
« ولا يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما ، والثاني مبتدأ ، لعدم مطابقة الخبر المبتدأ .

إذا لا يجوز أن يكون المبتدأ مثنى ، أو جموعا ، والخبر مفردا (١) »
ثم جاء ابن جابر بضابط عام للمسألة ، فقال .
« وضابط هذه المسألة » : في تقدم الوصف :
أن الوصف إن خالف ما بعده : بأن يكون مفردا وما بعده مثنى ،
أو جموعا تعين أن يكون مبتدأ ، وما بعده فاعل ، سد مسد الخبر .
ولا يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما .
وإن تطابق الوصف مع ما بعده : فلن كانت المطابقة في الأفراد جاز
أن يكون الوصف مبتدأ ، أو خبرا مقدما .
وإن تطابق في خبر الأفراد تعين أن يكون الوصف خبرا مقدما . (٢)
وعلى ذلك :

يمنع ابن جابر التقديم ، والتأخير في انشاهد ، لعدم المطابقة .

(١) ص ١٨٧ شرح ابن جابر الاندلسي ...

(٢) ص ١٨٨ شرح ابن جابر الاندلسي ...

ومن مزيد النفع العلمى :

أن نلخص هذه المسألة من التوضيح ، وشرحه ، وذلك فيما يلى :

إذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال :

وجوب الابتدائية : إذا لم يطابق الوصف ما بعده ، نحو : « أقائمٌ

أخوك » ؟

« فقامم » مبتدأ ، و « أخوك » فاعل سد مسد الخبر .

ولا يجوز العكس ، لا يجزى عن المنفى بالمفرد .

وجوب الخبرية : إذا طابق الوصف ما بعده فى التثنية ، أو الجمع ،

نحو .

« أقائمَان أَخَوَاكَ » ؟ و « أَقَائِمُونَ لِأَخَوْتِكَ » ؟

فالوصف خبر مقدم ، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر .

ولا يجوز العكس ، لأن الوصف إذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل :

فى لزوم الإفراد على اللغة الفصحى .

ويجوز ذلك على غيرها ، فى لغة « أكلوفى البراغيث » .

جواز الأمرين : إذا كانت المطابقة فى الإفراد : تذكيرا ، وتأنينا

نحو : « أقائمٌ أَخُوكَ » ؟ و « أَقَائِمَةٌ أَخْتُكَ » ؟

وهنا جاز الأمران : إذ يجوز أن يجعل الوصف مبتدأ ، وما بعده

فاعلا ، سد مسد الخبر ، ويجوز ، أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا ، والوصف

خبرا مقلما .

(١) ١٨٥/١ التصريح بضمون التوضيح - بتصرف - .

م ٤ - الكواكب الدرية ج ٢

فإن قيل : إن الأصل في المقدم الابتداء ، هورضى ذلك : بأن الأصل في الوصف الخبرية .

وهنا نقول : لما تعارض الأصلان تساقطا ، وبقي جواز الأمرين .

إعراب الشاهد

خبر : اسم فاعل ، جاء على « قتعيل » بمعنى « خباير » .
مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة واسم الفاعل يعمل عمل فعلة : من رفع للفاعل ، أو رفع للفاعل ، ونصب للمفعول ، إذا كان متعديا ، واستوفى شرط العمل .
وخبر نكرة : والنكرة لا تقع مبتدأ ، إلا بمسوخ .
والذي سوخ الابتداء بها - هنا - أن اسم الفاعل ، وهو : « خبر » عامل فيها بعده الرفع ، والمتعلق « بخبر » محذوف ، والتقدير : « خبر » بالعيافة .

بنو : فاعل سد مسد الخبر ، مرفوع بالواو ، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم والنون المحذوفة لأجل الإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، « بنو » مضاف .

لهب : مضاف إلى « بنو » مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والأصل « بنون لهب » فحذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة فلا : « الفاء » عاطفة ، حرف ، مبنى على الفتح ، لا عمل له من الإعراب ، أو الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، تقديره : وإذا كان كذلك فلا تلك ملغيا .

« لا » ناهية ، حرف ، مبنى لا عمل له من الإعراب .

تلك : فعل مضارع ، متصرف من « كان » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر : إذا أصله « تكون » حذفت الحركة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين مجزوم « بلا » الناهية ، وعلامة جزمة السكون ، على النون المحذوفة تخفيفا .

واسم « تلك » مستتر فيه وجوبا ، والتقدير : فلا تلك « أنت » .

ملغيا : خبر « تلك » منصوب بالفعل الناقص « تلك » وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

و « ملغيا » اسم فاعل ، من مصدر الفعل « ألغى » وهو - حينئذ - يحتاج إلى فاعل .
وفاعله ضمير مستتر فيه .

مقالة : مفعول به لاسم الفاعل « ملغيا » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف .

لهي : مضاف إلى « مقالة » مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان - ضمن معنى الشرط - خافض لشرطه منصوب بجوابه ، فهو عامل ، ومعمول .

هكذا يقول المهرهون :

ولا يرتضى ابن هشام في معنى اللبيب هذا الإعراب من جميع الوجوه وله بعض تحفظات (تراجع في « إذا » في معنى اللبيب ، عن كتب الأعراب)

الطير : فاعل لفعل محذوف ، يفسره الفعل المذكور بعده ، وذلك لأن « إذا » يليها الفعل .

والتقدير : إذا مرت الطير مرت .

والجملة : من الفعل المحذوف ، وفاعله المذكور في محل جر بإضافة « إذا » إليها .

وهذا معنى قول المبرزين « خافض لشرطه » .

أما جواب الشرط : فهو محذوف « يدل عليه الكلام » .
والتقدير :

إذا مرت الطير فلا تلك ملغيا مقالة لمبي .

مرت « مر » فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .

و « التاء » تاء التأنيث ، والأصل فيها أن تكون ساكنة « مرت » وحركت تاء التأنيث بالكسر ، للروى .

وهي حرف لا محل له من الإعراب ، تلحق الفعل الماضي ، دلالة على تأنيث فاعله .

والفاعل مستتر جوازا ، تقديره « هي » يعود على « الطير » .

وجملة « مرت » - من الفعل ، والفاعل المستتر - لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

والجملة التفسيرية من الجمل السبع - التي لا محل لها من الإعراب وما بعد « إذا » يعرب على شريطة التفسير : يعرب فاعلا ، إن كان الفعل مبنيا للمعلوم ، ونائب فاعل إن كان الفعل المفسر مبنيا للمجهول .

ثم يأتي دور بعض الملحوظات ، والدارسة حول الشاهد ، وذلك في الآتي .

١ - اتجاهات المذاهب النحوية :

(أ) البصريون ، ما عدا الأخفش : المنع ، وتخريج ما خالف مذهبهم .
كما ذنبهم .

(ب) الكوفيون ، والأخفش الجواز ، دون قبح .

(ج) ابن مالك ، وابنه : الجواز بقلة ، مع القبح .

٢ - مواقف من استشهادوا بالشاهد من المذاهب السابقة :

النظرة المتأنية تجعلنا نقول :

إن المذاهب الثلاثة تعود - بالنسبة للجواز ، وعدمه - إلى مذهبين .

(أ) مذهب البصريين عدا الأخفش من المانعين ، والذين يخرجون الشواهد على حسب مذهبهم النحوي .

ونجد ضلع ابن هشام معهم ، وتأثر به الأتقوني .

(ب) مذهب الكوفيين ، والأخفش والذين يرون الجواز ، دون قبح

وانضم إليهم مذهب الناظم ، وابنه ، اللذين يريان الجواز مع القبح ، والقلة .

ونرى بقية من استشهادوا بالبيت ممن سجلنا استشهاداتهم يتابعون هذا

المذهب .



٣ - اعتراضا الأزهري ، وإجابته عنهما :

ذكر الشيخ خالد الأزهري اعتراضين ، وأجاب عنهما ، نذكرهما

فيما يلي .

الأول :

« فإن قلت : إذا جوز الأخفش كون الوصف مبتدأ ، من غير أن يعتمد

على نفي ، أو استفهام .

لما سوغ الابتداء به ، وهو نكرة .

قلت : عمله في المرفوع بعده .

وسأني أن العمل من جملة المسوغات (١) .

الثاني :

« فإن قلت : العمل مشروط بالاعتدال ، وقد تخلف - هنا - .

قلت :

الأنفخش : لا يشترط في عمل الوصف اعتداده على شيء (٢) .



§ - دراسة تطبيقية على نوع مما تقدم :

علما بما تقدم : أن الوصف يشمل اسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعال التفضيل .

وستلقى الضوء على « اسم الفاعل » مع الاستعانة بشرح الشارح الأندلسي لألفية ابن مالك ، مع إيجاز العبارة - ما أمكن ذلك - وذلك فيما يلي : -

اسم الفاعل : هو الصفة الدالة على حدث ، وفاعله ، الجارية مجرى الفعل في إفادة الحدوث ، والصلاحية للاستعمال : بمعنى الماضي ، والحال ، والاستقبال .

- يسمى اسم انفعال موافقاً للفعل المضارع ، في حركاته ، وسكناته ، وعدت حروفه .

(١) ١٥٧/١ التصريح بمفهوم التوضيح :

(٢) ١٥٧/١ ، ١٥٨ التصريح بمفهوم التوضيح .

ولا جعل هذا: لم يعمل إذا كان بمعنى الماضي، مجردا عن الألف، واللام لأنه قد جاء بمعنى فعل، لا يوافقه في الحركات، والسكنات، وعدد الحروف. ويعمل إذا كان بمعنى الحال، والاستقبال لحصول الشبه بينه وبين الفعل المضارع من جهة المعنى، واللفظ.

— إذا كان اسم الفاعل محلى «بأل» عمل مطلقا، دون شرط آخر. وذلك: لأنه أغنى هو، وفاعله المضمر عن جملة الصلة، ولا يكون ذلك إلا في الجملة الفعلية.

إذا لم يكن اسم الفاعل محلى «بأل» عمل عمل فعله بشرطين. أولهما: أن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال، لا بمعنى الماضي.

وسر ذلك:

أنه إذا كان بمعنى الماضي: فإنه يكون بمعنى فعل ماض، لا يوافقه في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه.

وثانيهما: أن يعتمد على شيء مما يلي.

— الاستفهام، نحو: «أمكريمٌ زيدٌ عمرا؟»

— النفي، نحو: «ما مكريمٌ زيدٌ المقصر».

— الاعتقاد على موصوف محذوف، نحو: «يا رجلاً طالعا جبلا».

— أن يكون نعتا لنكرة، نحو: «مررتُ برجلٍ راكبٍ فرسا».

— أن يكون حالا لمعرفة، نحو: «جاء زيدٌ طالبا أدبا».

— أن يكون مسندا، نحو: «زيدٌ ضاربٌ غلامه رجلا».

— ومن المسند.

خبر المبتدأ ، وخبر كان ، وإن ، والمفعول الثانى ، فى باب « ظن »
وذلك نحو : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » و « كان قيسٌ محباً لبيلى » ،
و « إنَّ زيداُ مكرماً عمراً » ، و « ظننتُ عمراً ضارباً خالداً » .
— يعمل اسم الفاعل ، إذا اعتمد على موصوف ، وكان ذلك
الموصوف محدوداً .

ومن ذلك قوله تعالى : « ومنَ النَّاسِ ، والدَّوَابِّ ، والأَنْعَامِ
مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ ^(١) » .
والتقدير :
ومن الناس ، والدواب ، والأنعام صنف مختلف ألوانه كذلك .



مانتقدم من الشروط ، والأمثلة هى ما يحتاج إليه الوصف ليعمل عمل فعله .
وقد سجل الناظم فى الألفية فى باب « الابتداء » .
١ — النفى ، بنصبه عليه ، حيث قال « ... وكاستفهام النفى »
٢ — الاستفهام ، بالتمثيل فى « أسأركَ ذانِ ؟ »
وكان ذلك فى معرض الكلام عن المبتدأ ، الذى لا خبر له . وإنما له
مرفوع سد مسد الخبر .
لكنه :

عند الكلام فى « عمل اسم الفاعل » ذكر جميع المسوغات لأن المقام
يتطلبها .

(١) من الآية ٢٨ من سورة فلطر .

وعلينا أن نضم المسائل النحوية : بعضها إلى بعض ، لمسئلة البحث ، ويسر تناول .

٥ - الزجر ، والعيافة . . .

قلنا - فيما تقدم - إن بنى طب اشتهروا من بين العرب بهما .
وقبل إن نتحدث عنهما ينبغي أن نسأل سؤالاً ، ثم نجيب عنه ، وهو
هل كان للعرب علوم قبل الإسلام ، وفي جاهليتهم الأولى .
وللإجابة عن هذا السؤال نقول :

ما المراد بالعلوم ؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول :

إن المراد بالعلوم الحقائق الثابتة ، التي وصل إليها العلماء بالبحث ،
والملاحظة ، والتجربة ، والتطبيق ، وحتى عدت من الحقائق الكونية الثابتة
المقررة .

وكان الوصول إليها بنور العقل ، ولا يختلف فيها العقلاء من زمن إلى
زمن ، ومن بلد إلى بلد

وإذا كانت حقيقة العلم قد اتضحت ، وجاء دور الإجابة عن السؤال
فنقول :

كان للعرب المتحضرين : في اليمن ، والشام والحيرة ثقافة ، وحضارة
وعلوم مثل هندسة الإرواء ، وبناء السلود ، وحضر المجارى المائية وتخطيط
المدن ، وتدبير الجيوش ، والطب ، والحساب ، والزراعة . . .

أما سراد العرب فلأنهم بدو ، أميون ، لاعهد لهم بهذه العلوم ، لأنها
لاتنشأ ، وتنمو وترعرع إلا في ظل الحضارة .

أما ما كان للسواد الأعظم من العرب فإننا نطلق عليه : المعارف .
والمعارف : أفادها هؤلاء بتجارهم ، أو اقتبسوها من جيرانهم ومخالطهم
من الأمم الأخرى ، أو اقتضتها طبيعة بلادهم في نواح شتى من نواحي الحياة .
لكنها لم تجمع . ولم ترتب ، ولم تصل إلى درجة يصح أن تسمى معها
علوما ولم تتبع الأسلوب العلمي في الوصول إليها ، وفي بلوغ غاياتها .
وقد اشتهر هؤلاء بألوان من المعارف ، اهتموا إليها بالفطرة ووصلوا
إليها بطريقة مما تقدم .

وأهم هذه المعارف - في إيجاز - ما يلي .

١ - الأخبار :

وقد كان العرب حفاظاً لها ، لأمتهم ، وللاعتماد على حافظتهم ، ولقلة
أعمالهم ، التي ينفق فيها الوقت ، ولأنهم كانوا يحبون السمر ، والحديث ،
لما في ذلك من إشباع لغريزة حب الاستطلاع ، ومعرفة أخبار الأمم المجاورة
والقبائل الذاهبة ، والباقية .

والأخبار : لا تخلو من دس ، وتخليط ، إلا ما تضافت الروايات على
صداقه ، كقصبة القيل ، ويوم ذي قار ، ونحوهما .

٢ - الأنساب :

وكان هؤلاء من أحفظ الأمم لها ، لأنها مناط فخرهم ، وعزهم ومدار
منافراتهم .

ومن أشهر النسابين « دَعْفَلُ بْنُ حَنْظَلَةَ » التَّوَيْي ، الذي قيل فيه :
« أَنْسَبُ مِنْ دَعْفَلٍ ^(١) » .

(١) راجع المثل ، ووفادته على محالوية (رضى الله عنه) وإجابته بما
وجه إليه من أسئلة ... مجمع الأمثال للبيدائى ٣٠٨/٢ .

وأخبار دغفل مشهورة ، وقد أدرك النبي « صلى الله عليه وسلم » وفد على معاوية « رضى الله عنه » .

ومن يضرب بهم المثل - أيضا - في ذلك « ابن لسان الحمرة » فقد قيل « أنسب من ابن لسان الحمرة » (١) .

ومن عظماء النساين أبو بكر الصديق « رضى الله عنه » .

وقد روى له الميداني ، صاحب مجمع الأمثال مورد المثل المشهور :

« إِنَّ الْبَلَاءَ مُوَكَّلٌ بِالْمُنْطِقِ » (٢) .

وطبقات الأنساب عندهم : الشعب ، فالقييلة ، فالعمارة ، فالبطن ، فالفخذ ، فالفصيلة .

٣- النجوم :

فقد عرفوا أسماءها ، وطلوعها ، وغروبها ، لأنهم كانوا يعتمدون عليها في سيرهم : برا ، وبحرا ، وساعدهم على ذلك صفاء جوهم ومعارف خلطاتهم من الكلدانيين « الصابئة » الذين كثروا ببلاد العرب .

٤- المطر والرياح :

وقد عنوا بذلك عناية كبيرة - لاعتمادهم عليها في حياتهم ، وقد استطاعوا بالخبرة - أن يعرفوا السحاب المطر ، والكهام ، والبرق الخطب ، والصادق ، ودلالة الرعد على قرب المطر ، أو بعده ، والسحب التي أمطرت ، وفي أي مكان سقط مطرها ، والسحب التي تمطر ، ومتى تمطر .

(١) مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٢٠٩ .

(٢) مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٩ ، ٢٠ .

وفي الأغاني شيء من ذلك .

وأما الرياح فقد عرفوا صفاتها وأنواعها :

ومن ذلك : الصبا ، والقبول ، والدبور ، والنعاى ، والشمال
والجنوب ، والنكباء ، والسواقي ، والخواصب ، والصرصر ، والعاصف ،
والسموم ، والمعصرات ، والأعاصير .
وغير ذلك ، وقد تكفلت كتب فقه اللغة بالحديث عنها ، وبيان كل
منها .

٥- الملاحاة :

وقد كان لعرب السواحل ، كأهل اليمن ، والبحرين معرفة بالمراكب
وسيرها في البحار .

وتجد في تراثهم ، وأشعارهم أسماء المراكب ، وأجزائها ، وسائقها
مثل : السفينة ، والقارب ، والمجداف ، والسكان ، والجوؤ ، والقلس
وزان « بر » والربان ، والنوق .

٦- الطب :

كان لهم فيه حظ وافر مكتسب بالتجربة ، أو منقول عن غيرهم من
الأمم المجاورة ، يتوارثونه : جيلا بعد جيل .

فقد عالجوا مرضاهم : بخلصة النبات ، وبالعسل ، وبالحكى بالنار
وبالبتر وبالحجامة .

وبعضهم كان يعالج بالرقى ، والعزائم .

وقد أخذ بعضهم الطب عن الروم ، والفرس قبيل الإسلام . ومن أشهر
أطبائهم « الحارث بن كلدة الثقفى » والمتوفى سنة ١٣ هـ .

ويقال : إنه صاحب الحكمة المشهورة : « البطنة بيت الداء والحمية رأس الدواء » .

ومن المشهورين - أيضا - ابن « حَزِيم » .
وكتب اللغة مليئة بأسماء الأمراض ، والعقاقير .

٧ - قيافة الأثر :

وهي تتبع آثار الأقدام ، والأخفاف ، والخوافر ، والاستدلال بها على ذويها .

وبذلك : عرفوا النعم الضالة ، والمسروقة ، ومسالك اللصوص ،
والفارين وقد مهروا في ذلك ، حتى قيل : إنهم كانوا يميزون بين قدم
الشاب ، والشيوخ ، والرجل ، والمرأة ، والبكر ، والثيب .

٨ - قيافة البشر :

وهي الاستدلال بهيئة الإنسان ، وملاحمه ، وأعضائه على نسبه .

ومن المشهورين في ذلك منهم : بنو مدليج ، وبنو هب .

وقد روى أن قائفا دخل فرأى أسامة بن زيد ، وزيدا ، وعليهما
قطيفة قد غطيا بها رعوسهما ، وبدت أقدامهما ، فنظر إليهما ، وقال :
إن هذه الأقدام بعضها من بعض .

فسر بذلك النبي « صلى الله عليه وسلم » .

٩ - القرامنة :

وقد كان لهم منها نصيب كبير .

وهي : الاستدلال بهيئة الشخص ، وشكله ، ولونه ، وكلامه على
أخلاقه وفضائله ، ورذائله .

ومرجعها إلى العقل ، فكلما كان أكل كانت أقوى .

وقصة أولاد نزار مع الأفعى الجرهمى مشهورة .
وللإمام الشافعى نصيب كبير : أخذاً عن العرب السابقين .
فقد حكى أنه رأى رجلاً ، وكان معه محمد بن الحسن ، فقال انشافعى
هو « حداد » وقال محمد : هو « نجار » .
فسئل الرجل فقال « كنت حدادا ، والآن نجار » .
٩٠ - الكهانة ، والعرافة :

قيل : هاشىء واحد .
وهو الإخبار عن المغييات : ماضية ، أو مستقبلية ، أو حالية اعتماداً
على القرائن أو على النجوم ، أو على الحصى ، أو الجن - فى زعمهم أو بقياس
المستقبل على الماضى .
وقد كانت العرب تفرع إلى الكهنة فى أمور كثيرة . وقيل فى ذلك
شعر كثير .

ومن أشهر العرافين :
عراف البمامة : رباح بن عجلة ، وعراف نجد : الأبلق الأسدى . .
١١ - التنطير :

وجاء فى لسان العرب ، مادة « طير » .
« التنطير بالسوانح ، والبوارح ، من الظباء ، والطيور ،
وغربهما ، وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم ، فنفاه الشرع ، وأبطله ، ونهى
عنه » .

وفعل ذلك يقال له الزجر .
وفى لسان العرب - أيضاً - مادة (زجر)

« قال الزجاج : الزجر : النهر ، والزجر للطير ، وغيرها : النيمن بسنوحها والتشاؤم بـروحها . . . »

وذلك : أن العرب كانت تعتقد : أن من أراد البدء في عمل ، أو الشروع في سفر ، فإنه يحسن أن يتوثق أولاً من نجاحه ، أو إخفاقه : بأن يزجر الطير ، الذي يلاقيه :

فإن انصرف إلى جهة اليمين تفاءل ، وشرع في عمله ، ويسمى الطير صانحاً .

وإن انصرف إلى غيرها تشام ، ورجع عن عمله ، ويسمى الطائر بارحاً . وقد كانوا يتفاءلون بالسانح ، ويتشامون بالبارح .
وقد أدرك العقلاء منهم خطأ ذلك — كما تقدم .

وعلى ذلك نقول :

إن بنى لهب كانوا زجرة طير ، وقد اشتهروا بذلك من بين العرب شهرة سارت بها الركبان ، وجرت مجرى الأمثال .

وقد سبق أن ذكرنا أن اللهيبين — أيضاً — كانوا مشهورين بقيافة البشر وعلى ذلك جاء بيت الشاهد .

بقى علينا بعد ذلك أن نجعل مسلك الختام في هذا الشاهد .

١٢ — موقف الإسلام من الزجر :

جاء في باب « الطيرة » في صحيح البخارى :

« حدثني عبد الله بن محمد : حدثنا عثمان بن عمر ، حدثنا يونس ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر « رضى الله عنهما » .
أن رسول الله « صلى الله عليه وسلم » قال :

« لا عدوى ، ولا طيرة » ، والشؤم في ثلاث : في المرأة ، والدار ،
والدابة^(١) .

وجاء في باب « لا هامة »

« حدثنا محمد بن الحكم : حدثنا النضر : أخبرنا إسرائيل : أخبرنا
أبو حصين ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة « رضى الله عنه » عن النبي
« صلى الله عليه وسلم » قال :

« لا عدوى ، ولا طيرة » ، ولا هامة ، ولا صفر^(٢) .
ومن ذلك نقول .

إن الرسول الأمين بحث في أمة أمية لها معارفها ، وعاداتها ، وللخلق
كافة فرأى في قومه أمورا ، زينها الشيطان : في المعتقدات ، والعادات وهي
منافذ إلى الشرك . . . فأغلقها الرسول العظيم ببيانه المحكم .
ومن ذلك « التطير » .

فالتطير إذا زجر تحرك حركة عشوائية ، بفريزته في حب البقاء ، والبعد
عن مصدر الضرر ، والخطر .

فجاء الزاجر : وقد حسب هذه الحركة حسابا دقيقا ، ورتب عليها .

« أفعل ، أو لا أفعل » و « افعل ، ولا تفعل »

وفي ذلك ما فيه من الأضرار البالغة في المعتقدات ، وفي نواحي السلوك
البشرى .

(١) ٣٤٠/٢١ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ،
لابن حجر العسقلاني .

(٢) ٣٤٤/٢١ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني .

فأوصد الرسول العظيم هذا الباب ببيانه القاطع المحكم...
ونقل ابن حجر العسقلاني في شرح حديث: « إنما الشؤم في ثلاثة عن
ابن قتيبة .

« قال ابن قتيبة، ووجهه أن الجاهلية كانوا يتطهرون فنهام النبي صلى
الله عليه وسلم .
وأعلمهم أنه : لا طيرة .

فلما أبوا أن ينتهوا بقيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاثة » (١)
ويرى الفقهاء أن التطير فيها : في المرأة العقم ، وفي الدار : سوء الجيران ،
وفي الدابة : عدم الغزو عليها .

ونقول :

إن نشأة العرب في بيئتهم ، المترامية الأطراف ، دون علم متوارث عن
معصوم ، محفوظ في الصدر ، ومدون في الكتب ، وفي كون متقلب ،
ظواهره تحتاج إلى تفسير ، ولامفسر ، وفي غابة من البشر ، يسود فيها
قانون القوة ...

مع ما فطر عليه الإنسان من رغبة جامحة إلى تحقيق رغائبه التي لا تنفد
عند حد ، ومع الإشفاق من نوازل تهاجمه ، وآلام تنازله . .

ولاعلم عنده إلا إثارة من علم اليوم والأمس قبله ، وهو ما لا ينفى شيئاً
كل ذلك : دفعه دفعاً حثيثاً إلى تلمس ما يتوهم أنه يعينه على استطلاع غيب
لما بات موعده بعد ، أو حكم في أمر لما يحن البت فيه بعد ...
والطبيعة من حوله كتاب مفتوح ، فليقرأ فيه : خطأ ، أو صواباً .

(١) ١١/١٢ ملتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني.

المهم: أن يكون لديه مرجع في العزم على أموره بالمضى ، أو الانصراف والإقبال ، أو الإدبار . . .

فانتهى به المطاف إلى غير هدى ، ووصل به إلى « تطير » يمارس الطير ، ويزجرها ، أو غيرها - وهي لاتدري من أمرها شيئاً ، ولا من أمره شيئاً ، ولا من أمر الكون شيئاً - فعلم الغيب اختص به علام الغيوب « جل ، وعز » .

فيتوهم أنها قرأت الغيب ، وصدرت عنه فإن تيامنت ظن أنها تقول له : امض لما شئت ، وإلا توهم أنها تقول له : انصرف عما شئت .

ولثبوت هذا الوهم في النفوس ، ولغريزة الإنسان في حب المنافع ، وإشفاقه من المضار ، كان هذا الأمر راسخاً في الغريزة ، وثابتاً في الفطرة فعالجه الرسول الأمين - أيضاً - مع غيره مما يشبهه ، فقال « صلى الله عليه وسلم » (ثلاثة لا يخلو منها أحد) .
الحسد ، والطيرة ، والظن .

قلنا : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ .

قال : إذا حسدت ، فلا تبغ ، وإذا تطيرت ، فلا ترجع ، وإذا ظننت فلا تحقق » .

والقصد : أن مبدأ الهاجس بهذه الأشياء لا يمكن دفعه ، أو منعه ، ولا حرج فيه ، ولا إثم ، وإنما الحرج ، والذنب فيما زاد على ذلك : البغي في الحسد : تمنى زوال نعمة المحسود ، وفي الطيرة : التشاوم ، والرجوع عن القصد ، وفي الظن التبع ، حتى يتحقق أو لا يتحقق ، والله تعالى أعلى ، وأعلم .



قال العباس^(١) بن مرداس ، يخاطب خُفاف بن نُذبة :
أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنتَ ذَا نَفِيرٍ فَلَا نَقْوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ
العباس بن مرداس :

« هو العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد قيس بن رفاعه
ابن الحارث بن حبي بن الحارث بن هينة بن سليم بن منصور : السلمي
أسلم قبل فتح مكة ببسبر ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، ومن حسن
إسلامه منهم .

وقدم على رسول الله « صلى الله عليه وسلم » في ثلثائة في الركب من
قومه ، فأسلموا ، وأسلم قومه .
وكان ينزل البادية بالبصرة .
وقيل : إنه قدم دمشق : وابتنى بها داراً .

يخاطب العباس بهذا : خُفاف بن نُذبة ، وهو أبو خراشة^(٢) .
وخُفاف بن نُذبة ...
وهي اسم أمه : وهو صحابي أيضاً .

وخُفاف : شاعر مشهور ، وفارس مذكور من فرسان قيس وهو ابن
عم صخر ، ومعاوية ، وأختهما الخنساء : الشاعرة المشهورة .
واسم أبي خفاف « حمير » .
وكان خفاف أسود حالكا ، وهو أحد أغربة العرب .

(١) ترجمته في ١٦٨/٣ إلى ١٧٠، أسد الغابة .
(٢) ٥٥/٢ ، ٥٦ العيني ؟ وراجع ترجمته في ١٢٨/٢ ، ١٣٩ -
أسد الغابة .

وهو ممن ثبت على إسلامه في الردة . شهد مع رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم (حنيناً) .

وأناروا: شهد المفتح مع النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم ومعه لواء بنى سليم وأبوت من البيعة .

ونو من شواهد :

كتاب سيوبه - ١ / ١٤٨ ، والإنصاف ٥٢ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ ،
٨ / ١٣٢ ، والخزانة ٢ / ٨٠ ، ٤ / ٤٢١ ، وشمس الذهب ١٨٦ ،
واقطر ١٦١ ، ومغني اللبيب ٣٥ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤ ، وشرح شواهد المغني
للسيوطي ٤٣ ، ٦٥ ، والعيني ٢ / ٥٥ ، والتصريح ١ / ١٦٥ ، ومع
المواضع ١٢٢ ، والدرر اللوامع ١ / ٩٢ ، والأشمونى ١ / ٢٤٤ ، ٤ / ٤٩
ويس ١ / ١٩٤ ، والشارح الأندلسي ٢٤٠ .

اللغة :

أباخرشة : كنية الشاعر الصحابي خُصَّاف بن ندبة السلمي .

نفر : في القاموس المحيط . مادة « نفر » .

«... والذَّفَرُ: الناس كلهم، وما دون العشرة من الرجال، كالنفيِر والذَّفَرُ:
القوم ينفرون معك، ويتنافرون في القتال، أو هم الجماعة يتقدمون في الأمر...»

الأولى - بفتح الفاء - والثانية - بسكون الفاء .

ويريد العباس : القوم ، والجماعة .

أى : إذا كنت ذا نفر تعز بهم ، وجماعة تمتلئ بهم فخرا ، وقوم
تضمخ بهم

قوى : في القاموس المحيط ، مادة « القوم » .

« القوم : الجماعة من الرجال ، والنساء معا ، أو الرجال خاصة

أو تدخله النساء على تبعية ، ويؤنث والجمع : أقوام ، وجمع الجمع أقاوم
وأقاوم ، وأقام .. »

ويريد العباس : قومه ، وجماعته ، ورجاله الأقوياء الأشداء ...

الضَّبْعُ في القاموس المحيط مادة الضَّبْع :

« الضَّبْعُ : العضد : كلها ، أو وسطها بلحمها ، أو الإبط ، أو ما بين الإبط إلى نصف العضد من أعلاه .

والضَّبْعُ - بضم الباء - وسكونها - مؤنثة ، والجمع : أضْبَعٌ وضَبَاعٌ ، وضَبْعٌ - بضمين ، وبضمة ، ومضبة .

والذكر ضِبْعَان - بالكسر - والأنثى - ضِبْعَانَة ، وضَبْعَة ...

وهي سبع كالذئب ، إلا إذا جرى كأنه أعرج فلذا سمي الضَّبْعُ العرجاء .

والضَّبْعُ - « كرجل » - السنة المحبدة ...

ويريد العباس بالضبع : السنة المحبدة .

قال حمزة الأصفهاني : إن الضبع إذا وقع في غم عاثت ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب

ومن إفسادها . وإسرافها فيه : استعارت العرب اسمها لل... وبسببها ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

والأصفهاني بهذا : يذكر التعليل الذي من أجله أطلقت العرب على

السنة المحبدة كلمة « الضبع » .

والمعنى :

بأبأ خراشة .

أن كنت كثير القوم : عظيم العدد ، وكنت تعتر بقومك ، وتزهو بجماعتك فلان قومي موفورون ، وهم كثيرو العدد ، لم تأكلهم السنة المحبدة ولم تضعفهم الحروب ، ولم تل منهم الجوائح والأزمات .
أى : فأنا عزيز بقوى عزتك بقومك .



الاستشهاد بالبيت

استشهد بالبيت إمام أهل الصناعة : سيوييه ، في الكتاب فقال :
« هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك لإظهاره في غير الأمر والنهي (١)
وذلك قولك : أَخَذْتَهُ بِذِرَّتِهِمْ ، فَصَاعِدًا ، وَأَخَذْتَهُ بِدِرْهِمٍ ،
فَزَائِدًا .

حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم آمنوا أن يكون على
الباء ، لو قلت : أَخَذْتَهُ بِصَاعِدٍ ، كان قبيحا ، لأنه صفة ، ولا يكون في
موضع الاسم .

كأنه قال : أَخَذْتَهُ بِذِرَّتِهِمْ ، فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا ، أَوْ فَذَهَبَ
صَاعِدًا ... » (٢)

ثم ذكر إمام أهل الصناعة مسائل يخلف فيها الفعل . . .
ثم قال - بعد ذلك :

« ... ومن ذلك قول العرب : « أَمَا أَنْتَ مَنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ » .
و « أَمَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ذَهَبْتُ مَعَهُ » .
وقال الشاعر : « العباس بن مرداس » .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَلِمَ قَوَى لِمَ تَأْكُلُهُمُ الضَّبْعُ
فلما هي « أَنْ » ضُمَّتْ إِلَيْهَا « مَا » ، وهي « مَا » التوكيد ،
ولزمت كراهية أن يحذفوا بها لتكون عوضا عن ذهاب الفعل

(١) ١٤٦/١ كتاب سيوييه .

(٢) ١٤٧/١ كتاب سيوييه : ١٥

كما كانت « الهاء ، والألف » عوضاً في « الزنادقة » و « اليماني (١) »
ويشرح الأعلام الشنتمري الاستشهاد ، فيقول . .

« وأنشد في باب ترجمته : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل
المتروك لإظهاره في غير الأمر ، والتي « لعباس بن مرداس :

أَبَا نَحْرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَسِلْنِ قَوِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
الشاهد فيه : .

حمل ذَا نَفَرٍ « على إضمار « كان » .

والتقدير : « لَأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ » :

فحذفت « كان » وجعلت « ما » لازمة « لأن » عوضاً عن حذف الفعل
بعدها .

ومعنى الكلام : الشرط ، ولذلك دخلت الفاء جواباً « لَأَمَّا »
والضبع : — هنا — السنة الشديدة .

أى : إن كنت كثير القوم ، عزيزاً فإن قوى موفورون ، لم تهلكهم
السنون (٢) .

والخلاصة :

حذف « كان » الناقصة ، والتعويض عنها « بما » الزائدة ، والتي
أدغمت في « نون » أن على المصدرية ، وبقي اسم « كان » وهو الضمير
البارز ، المنفصل « أنت » ونحوها ، وهو « ذَا نَفَرٍ » .

(١) ١٤٧/١ ، ١٤٨ ، كتاب سيبويه .

(٢) ١٤٨/١ شرح الأعلام لشواهد سيبويه : كتاب سيبويه .

استشهد أن البركات الأنباري .

استشهد أبو البركات الأنباري بالبيت في المسألة « ١٠ » قال :
ذهب الكوفيون : إلى أن « لولا » ترفع الاسم بعدها ، نحو .

« لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ » .

وذهب المصريون : إلى أنه يرتفع بالامتداد .

أما الكوفيون : فاحتجوا : بأن قالوا .

إنما قلنا : إنها ترفع الاسم بعدها ، لأنها نافية عن الفعل ، الذي لو ظهر
لرفع الاسم ، لأن التقدير في قولك : « لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ » ، لو لم يمنعني
زَيْدٌ من إكرامك لَأَكْرَمْتُكَ .

إلا أنهم حلفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا « لا » على « لو » فصارا ،
بمنزلة حرف واحد .

وصار هذا بمنزلة قولهم : « أَمَا أَزَيْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ » .

والتقدير فيه : « أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ » .

قال الشاعر .

أَبَا غُرَاشَةَ : أَمَا أَزَيْتَ ذَا نَفْسِي فَإِنَّ قَوِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ
والتقدير فيه :

أَنْ كُنْتُ ذَا نَفْسِي : فحذف الفعل ، وزاد « ما » على « أَنْ » عوضاً
عن الفعل .

كما كانت الألف في « الجاني » عوضاً عن إحدى ياءى النسب .

والذي يدل على أنها عوض عن الفعل : أنه لا يجوز ذكر الفعل معها
لثلاث يجمع بين العوض ، والمعوض .

ونحن ، وإن اختلفنا في أن « أن » - ها هنا : هل هي بمعنى « إن » الشرطية ، أو أنها في تقدير « لأن » ؟ فما اختلفنا في « أن ما » عوض عن الفعل (١).

والاستشهاد لم يكن مقصودا لداته ، وإنما جاء تنظيرا لحذف الفعل والتعويض عنه .

وتفسير الكوفيين ، وتحليلهم لم يخرج عن الدائرة ، التي وضعها سيبويه.



استشهاد ابن يعيش الحلبي :

استشهد ابن يعيش الحلبي بالبيت مرتين .

الأولى : - في إظهار العامل في خبر كان :

يقول ابن يعيش :

« ... وأما قولهم : « أَمَا أَنْتَ مُنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ » :

« فمُنْطَلَقًا » : منصوب بفعل مضمر .

وأصل « أَمَا » - ها هنا - : « أَنْ » وهي المصدرية ، ضمت إليها

« مَا » زائدة مؤكدة ، ولزمت لزيادتها - ها هنا - عوضاً عن الفعل المحذوف .

والمعنى : لَيْسَ كُنْتُ مُنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ » ، أي : لانطلاقك في

لها

الماضي انطلقت معك .

وإنما قدرناها في الماضي ، لأنك أوليتها الماضي ، ولو أوليتها المستقبل

لقدرتها بالمستقبل .

(١) ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ شرح الكافية للرضي .

(٢) ص ٥٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ...

وحسن حذف الفعل ، لإحاطة العلم بأن « أن » هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ ، وصار لذلك منزلة « إن » الشرطية : في دلالتها على الفعل :
و « أَنتَ » مرتفع بالفعل ، الذى صار « مَا » عوضاً عنه ، وهو
« كَانَ » و « أَنْ » من « أَمَا » فى موضع نصب « بانطلقتُ » .
والمعنى : انطلقتُ لَأَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقاً ^(١) .
وأما قوله .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنتَ ذَا نَفَرٍ فَمِنْ قَوْمٍ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُجُ
والشاهد فيه :

نصب « ذَا نَفَرٍ » على « أَنْ كَانَ ذَا نَفَرٍ » : فحذفت « كَانَ »
وجعلت زيادة « مَا » لازمة عوضاً عن الفعل المحذوف .

ولأجل أن الثانى مستحق بالأول دخلت « الفاء » فى الجواب . والضبيح
هنا - السنة .

فأما « أَنْ » فى البيت فموضعها نصب بفعل يدل عليه قوله : لم
تأكلهم الضبيح .

تقديره : بقيت ، أو سلمت ، ونحوهما مما يدل عليه قوله : لم تأكلهم
الضبيح .

وابن يعيىش فى استشهاده فى هذا الموضع يحلو إمام أهل الصناعة
سيبويه ، مع ما يقتضيه الإفهام من قليل من بسط العبارة .

الثانى : فى زيادة « مَا » .

(١) ٩٨/٢ ، ٩٩ شرح الفصل لابن يعيىش الطبى .

قال ابن يعيش :

والثاني : استعمالها زائدة مؤكدة ، غير كافية ، وذلك على ضربين أحدهما : أن تكون عوضاً عن محذوف .
والآخر : أن تكون مؤكدة لا غير .

فالأول قولهم : « أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ مَعَهُ » و « أَمَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ذَهَبَ مَعَهُ » .
ومنه قوله الشاعر .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
قال سيديويه :

« إنما هي » أن « ضمت إليها » ما « للتوكيد ، ولزمت عوضاً عن ذهاب الفعل (١) .

والأصل : أن كنت منطلقاً انطلقت معك .

أى لأن كنت : فموضع « أن » نصب بانطلقت .

لما سقطت اللام وصل الفعل فنصب .

وأما « أن » في البيت - فموضعها - أيضاً - نصب بفعل مضمر دل عليه ، « فَإِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ » ويفسر ، ولا يكون منصوباً « بَلَمْ يَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ » ، لأن ما بعد « أن » لا يعمل فيها قبلها (٢) .

(١) عبارة سيديويه : « إنما هي » أن « ضمت إليها » ما « وهي » ما « التوكيد » ولزمت ، كراهة أن يجحدوا بها ، لتكون عوضاً عن ذهاب الفعل .
وقد تقدمت العبارة في استشهداد سيديويه بالبيت والعبارة في ١٤٨/١ الكتاب .

(٢) ١٣٢/٨ ، ١٣٣ شرح الفصل لابن يعيش .

وهذا الاستشهاد قد انصب على « ما » - و أيضا - لم يخرج عن كتاب
سبويه ، وقد استأنس بعبارة .



استشهاد البغدادي صاحب الخزانة :

يحسن بنا أن نسجل كلام نجم الأئمة الرضى قبل أن نورد استشهاد
البغدادي الذي يشرح استشهاد الرضى في شرحه لكافية ابن الحاجب ،
فتقول .

الاستشهاد الأول :

قال الرضى : - في الكافية ، مع الشرح (١) .

« و (يجب الحذف) » أى : يجب حذف « كان » بعد أن كان معوضا
منها « ما » نحو قوله :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوَّيْ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ
أَي : لِأَن كُنْتُ : فحذف حرف الجر ، جوازاً على القياس المذكور
في المفعول له ، ثم حذف « كان » وأبدل منه « ما » فوجب الحذف لثلاث يجمع
بين العوض ، والمعوض منه .

وأجاز المبرد ظهور « كان » على أن « ما » زائدة لا عوض .

ولا يستند في ذلك إلى سماع .

ثم أدم « النون الساكنة في الميم ، وجوباً ، فبقى الضمير المرفوع
المتصل بلا حامل يتصل به ، فجعل منفصلاً ، فصار « أَمَا أَنْتَ » (٢) .

وقد ذكر الرضى رأى الكوفيين ولم يستبعده حيث قال :

(١) ٢٥٣/١ شرح كفاية ابن الحاجب للرضى .

(٢) ٢٥٣/١ شرح الكفاية للرضى .

« وقال الكوفيون : « أن » المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ، ويجوزون
بمعنى « أن » المفتوحة شرطية » .

قالوا : القراءتان في قوله تعالى « أن تُفِِّلَ » (١) : أى : فتح الهمزة وكسرها
بمعنى واحد ، أى : بمعنى الشرط .

و « ما » - عندهم - أيضا - عوض عن الفعل المحذوف .

ولا أرى قولهم بعيدا من الصواب ، لمساعدة اللفظ ، والمعنى إياه .

أما المعنى : فلأن معنى قوله : « أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... البيت » :
إن كنت ذا عدد فليست بفرد .

وأما اللفظ : فلمجىء اتفاق في هذا البيت (٢) :

ثم يأتى توضيح البغدادى فيقول - بعد أن يسجل البيت .

« على أن أصل : « أَمَا أَنْتَ » لأن كنت ، كما شرحه الشارح المحقق
وغير غنباره .

وهذا البيت ، ونحوه ، اختلفت في نخرجه ، أهل البلدين (٣) :

وعلاصة الخلاف أخذوا من البغدادى :

البهريون :

يرفعون « أنطلق » من القول : « أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقَةً أَنْطَلِقُ مَعَكَ » :
الكوفيون :

أصل « أن » - في هذا - « إن » المكسورة ، التى للجزاء ، وأنها تفتح إذا
دخلت عليها « ما » ليلىها الاسم ، ويجيزون « أَمَا زَيْدٌ قَائِمًا أَقِمْ مَعَهُ » بفتح الهمزة
وعلى ذلك : فهم يجزمون « أنطلق » على الجزاء .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ شرح الكافية للرضى .

(٣) ٨٠/٢ خزائن الأدب للبغدادى .

الاستشهاد الثاني : - في حروف العطف « الفاء »

يقول الرضي :

« . . . والفاء في قوله :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَلَنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
زائدة عند البصريين ، دون الكوفيين (١) »

أما البغدادي فإنه لم يزد ، بعد أن أورد البيت أن قال .

« على أن الفاء زائدة عند البصريين ، غير زائدة عند الكوفيين » (٢)
وأحال على ما ذكره الرضي في الشاهد التاسع والأربعين ، بعد المائتين ، في
خبر « كان » وهو ما سبق .

وفي كلام الرضي دقة ، وتحقيق ، وفي شرح البغدادي إضافة ، واستيعاب
وقد ذكر الرضي رأياً في كلمة « الضبع » أسنده إلى ابن الأعرابي ، قال :
وقال ابن الأعرابي : ليس يريد بالضبع السنة .

ولما هو : أن الناس إذا أجذبوا ضعفوا عن الانتصار ، وسقطت قواهم
فعانت فيهم الضباج ، والذئاب ، فأكلتهم .
ومنه قوله :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ البيت
أبى : أن قوى ليسوا بضعاف ، تعيث فيهم الضباج ، والذئاب وإذا
اجتمع الذئب ، والضبع في الغنم سلمت الغنم ، ومنه قولهم « اللهم ذئباً
وضبعاً » أى : أجمعهما في الغنم : لأن كلا منها يمنع صاحبه . انتهى (٣)

(١) ٣٦٨/٢ ، ٣٦٩ شرح الكافية للرضي .

(٢) ٤٢١/٤ خزائن الأدب للبغدادي .

(٣) ٨١/٢ خزائن الأدب للبغدادي .

استشهاد ابن هشام بالببيت :

(١) في قطر الندى :

استشهد بالببيت في حلف « كان » موعظاً عنها ، فقال

« . . . بعد « أن » المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل

كقولهم : « أما أنتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » :

أصله : انطلقت لأن كنت منطلقاً : فقدمت اللام ، وما بعدها على الفعل

للاهتمام به ، أو لقصد الاختصاص ، فصار « لأنَ كُنْتُ منطلقاً انْطَلَقْتُ »

ثم حلف الجار اختصاراً ، كما يحلف قياساً من « أن » كقوله تعالى :

« فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ^(١) » أى في أن يطوف بهما

ثم حلفت « كان » اختصاراً - أيضاً لفصل الضمير ، فصار « إنْ أَنْتَ ،

ثم زيدت « ما » عوضاً ، فصارت : « أَنْ مَا أَنْتَ » ثم أدغمت النون في

الميم ، فصار « أما أَنْتَ » :

وحل ذلك قول العباس بن مرداس :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوَّى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

أصله :

« لِأَنَّ كُنْتُ » فعمل فيه ما ذكرناه ^(٢)

وابن هشام في هذا :

- يجعل استشاده في حلف « كان » مع التعويض عنها

(١) ص ١٦١ شرح قطر الندى .

(٢) من الأ ١٥٨ من سورة البقرة .

— يأتي بقول العرب في ذلك .

— يبين مراحل الحذف ، في يسر ، وتدرج ، ورعاية للمبتدئين .

— يشير إلى أغراض بلاغية ونحوية : الاهتمام ، أو الاختصاص . . .

— حذف الجار اختصارا

— يستشهد بالبيت على صدق ما ذهب إليه في قول العرب .

(ب) في شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :

قال ابن هشام : — في حذف « كان »

وأقول : هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق « بكان » بالنظر إلى الحذف

إحداها :

حذفها وجوبا ، دون اسمها ، ونحوها .

وذلك مشروط بخمسة أمور :

أحدها : أن تقع صلة « لأن »

والثاني : أن يدخل على « أن » حرف التعليل .

الثالث : أن تتقدم العلة على المعلول .

الرابع : أن يحذف الجار

الخامس : أن يؤتى « بما »

كقولهم : « أما أنتَ منطلقاً انطلقتُ » : وأصل هذا الكلام

انطلقت لأن كنت منطلقا ، أي : انطلقت لأجل انطلاقتك

ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه :

أحدها : تقديم العلة — وهي « لأن كنت منطلقا » — على المعلول ، وهي

« انطلقت »

وفائدة : ذلك الدلالة على الاختصاص .
والثاني : حذف لام التعلية ، وفائدة ذلك الاختصار .
والثالث : حذف « كان » وفائدته - أيضا - الاختصار .
والرابع : انفصال الضمير ، وذلك لازم عن حذف « كان » .
والخامس : وجوب زيادة « ما » وذلك لإرادة التعريض .
السادس : إدغام النون في الميم ، وذلك لتقارب الحرفين ، مع صكون
الأول ، وكونها في كلمتين .
ومن شواهد هذه المسألة قول العباس بن مرداس « رضى الله عنه » :
أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الْفَبِيعُ .
« يَا » منادى ، بتقدير : يا أبا ، « وخراشة » - بفهم الخلاء - ،
أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ »

أصله : لأن كنت ذا نفر ، فعمل فيه ما ذكرناه .
والذى يتعلق به اللام محذوف : أى : لأن كنت ذا نفر افتخرت على .
والمراد بالضبع : السنة المحذبة . (١)
وكلام ابن هشام ، واستشهاده غنى عن البيان : فى الإيضاح وبسط
العبارة ، واتباع المنطقى فى تحليل الأسلوب .
وهو لا يخرج عن فلك سيبويه ، فى هذا الاستشهاد .
(ج) فى معنى اللبيب من كتب الأعراب :
استشهد ابن هشام بالبيت فى معنى اللبيب أربع مرات :
الأولى : فى « أن » المفتوحة المخففة :

(١) ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ شرح شذور الذهب ...
م ٦ - الكواكب الدرية ج ٢

وقد انحاز ابن هشام إلى مذهب الكوفيين ، الذين قالوا : إن « أن »
المفتوحة ، يكون من معانيها أنها تأتي شرطية مثل « إن » المكسورة .

قال ابن هشام :

« ويرجع عندى أمور :

أحدها : نوارده « أن » المفتوحة ، والمكسورة على المحل الواحد ،
والأصل التوافق .

فقرئ بالوجهين قوله تعالى : « أَنْ تَفْزِلَ إِحْدَاهُمَا ... » (١) ،
« وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَاَنَ قَوْمٍ ، أَنْ صَلُّوْكُمْ » (٢) ، « أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ
الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ... » (٣)
الثاني : بجى الفاء بعدها كثيرا ، كقوله :

أَبَا عُرْاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمَى لَمْ تَأْكُلْهُمُ الْفَيْعُ

(٤)

وهذا الاستشهاد : يعزز اتجاه الرضى السابق .

وكلاما يعزز مذهب الكوفيين فى بجى « أن » المفتوحة المخففة شرطية
« لأن » الشرطية .

الثانية : فى « أمّا » بالفتح ، والتشديد .

بعد أن ذكر ابن هشام معانى « أمّا » ، واستعمالاتها ، عقد تنبيهين

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٥ من سورة الزخرفة .

(٤) ص ٣٥ معنى اللبيب

قال في التنبيه الثاني منهما :

«... الثاني : أنه ليس من أقسام « أمّا » التي في قوله تعالى :

« أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَحْمِلُونَ » (١) .

ولا التي في قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ دَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

بل هي فيهما كلمتان :

فالتي في الآية هي : « أم » المنقطعة ، و « ما » الاستفهامية وأدخمت

الميم في الميم للتأليل .

والتي في البيت هي : « أن » المصدرية ، و « وما » المزيدة .

والأصل : لأن كنت : فحلف الجار ، و « كان » للاختصار ، فانفصل ،

الضمير ، لعدم ما يتصل به ، و « بنا » عوضاً عن « كان » وأدخمت

النون في الميم للتقارب (٢) .

وقد بسط ذلك ابن هشام — فيما تقدم — من استشهاده في القطر

والشذور ...



الثالثة : في الباب الثالث من الكتاب ، في ذكر أحكام ما يشبه (هـ) الجملة

وهو الظرف ، والجار ، والحرور ، وذكر حكمهما في التعلق .

قال ابن هشام :

« هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟

(١) من الآية ٨٤ من سورة النمل .

(٢) ص ٥٩ مغنى اللبيب

(٣) ص ٤٣٣ مغنى اللبيب

المشهور : منع ذلك مطلقاً.

وقيل : بجوازه مطلقاً .

وفصل بعضهم ، فقال : إن كان نائباً عن فعل حذف جاز ذلك ،
على طريق النيابة ، لا الأصالة ، وإلا فلا .

وهو قول أبي علي (١) ، وأبي الفتح

زعموا في نحو : « يَكَلِّزُكَ » أن اللام متعلقة « بيا » بل قالوا في :
« يَا عَبْدَ اللَّهِ » : إن النصب « بيا » .
وهو نظير قولهما في قوله :

أَبَا غُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ قَلِيلٍ قَوِيٍّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
إن « مَا » الزائدة هي الرافعة الناصبة ، لا « كان » المحلوفة (٢)
وموطن الاستشهاد - هنا - واضح ، وهو عرض رأى أبي علي الفارسي
وتلميذه : أبي الفتح : عثمان بن جني .

ورأيهما : أن « ما » الزائدة للتعويض ، والمندغمة في « أَنْ » هي التي
عملت الرفع ، والنصب ، لا « كان » المحلوفة ، المعوض عنها « ما » .

(١) أبو علي الفارسي :

الحسين بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، الإمام : أبو علي
الفارسي : المشهور ، وأحد زعمائه في علم العربية ، أخذ عن الزجاج ، وابن
السراج ، وطوف ببلاد الشام ، وقيل الكثير من تلاميذه : إنه أعلم من
المبرد : وبرع من طلبته جماعة ، كابن جني ، وعلي بن عيسى الريعي
وتقدم عند عضد الدولة ، وله صنف الإيضاع في النحو ، والتكملة
في التصريف

توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ (البنية ١/٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨) .

(٢) ص ٤٣٧ مغنى اللبيب

الرابعة : في « الباب السابع من الكتاب ، في كيفية الإعراب ،
والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون » (١) في القاعدة التاسعة :
قال ابن هشام :

« إنهم يتسعون في الظرف ، والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ... (٢)
وذكر من ذلك الاتساع بعض المسائل
ثم قال :

وقيل : وعلى « إن » معمولاً لخبرها ، في نحو : « أما بعدُ فإني
أفعلُ كذاً ، وكذاً »
وقوله :

أما خُراشة : أما أنتَ ذَا نَفَرٍ فإن قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضُّعُفُ (٣)
ويوضح المسوق الاستشهاد في حاشيته على معنى اللبيب ، فيقول :
« وقوله : « أما أنتَ ذَا نَفَرٍ » أى : فالأصلُ : « لَأَنَّ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ »
والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله « لم تأكلهم » الذى هو خبر « إن » :
فقدم الجار ، والمجرور على « إن » والحال أنه معمول لخبر « إن » (٤)
وهذا مما يتوسع فيه في الجار ، والمجرور ، والظرف .



(١) ص ٦٦٤ مغنى اللبيب ...

(٢) ص ٦٩٣ مغنى اللبيب ...

(٣) ص ٦٩٤ مغنى اللبيب ...

(٤) ٣١٤/٢ حاشية الدسوقي على المغنى .

ثم يأتي - بعد ذلك - دور السيوطي في شرح شواهد المغنى :
علق السيوطي على استشهاد ابن هشام الأول في المغنى ، فذكر البيت ثم قال :
« هذا بيت للعباس بن مرداس .
وبعده .

السَّلمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَعِيَتْ بِسِوِ
والحربُ يكفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعُ^(١)
ثم ذكر الإجراء الذي ذكره ابن هشام - فيما سبق - وذكر الشرح
الغوي ، والمغنى وأشار - إلى شيء من الخلاف ، وأشار إلى إعادة المصنف
البيت في شواهد « أمّا »

ولم يذكر السيوطي شيئاً جديداً ، يضاف إلى ما تقدم .
ثم ذكر البيت مرة أخرى ، فقال :
« وأنشد :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَلِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ
« وقال .

تقدم شرحه في شواهد « أن » المفتوحة الخفيفة » .
ولم يزد على ذلك شيئاً .

د - استشهاد ابن هشام بالبيت في التوضيح .
واستشهد ابن هشام بالبيت في التوضيح ، وإن كان شبيهاً بما سبق شبه
الماء بالماء ، إلا أن في شرح الشيخ خالد كثيراً من الفوائد . .

(١) ص ٤٣ شرح شواهد المغنى للسيوطي .

(٢) ص ٦٥٠ شرح شواهد المغنى للسيوطي .

لهذا .

أثرت أن أذكر الموضوع كاملاً - متناً ، وشرحاً - لما في ذلك من فوائد .
الوجه الثالث : أن تحذف وحدها ويبقى اسمها ، وخبرها .
« وكثر ذلك » بعد أن المصدرية ، الواقعة في موضع المفعول لأجله ،
في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل « في مثل » قولهم : (أما أنت منطلقاً
انطلقتُ) :

« فانطلقت » معلول ، وما قبله علة له ، مقدمة عليه .

وأصله : انطلقت لأن كنت منطلقاً ، ثم قدمت اللام « التعليلية » ، وما
بعدها « المحرور بها » على أن انطلقت للاختصاص « عند البيانين أو للاهتمام
بالفعل » ، عند التحوين ، فصار ، لأن كنت منطلقاً انطلقت « ثم حذف
اللام » الجارة « للاختصار - فصار : أن كنت منطلقاً انطلقت « ثم حذف كان
للك » الاختصار « فانفصل الضمير » الذي هو اسم « كان » فصار : أن
أنت منطلقاً « ثم زيد « ما » للتعويض « من « كان » فصار أن ما أنت
(ثم أدمجت النون) من « أن » « في الميم » من « ما » « للتقارب في الخروج
فصار « أما أنت

« وعليه قوله : « وهو عباس بن مرداس :

(أبا خُرَاشَةَ : أما أنتُ ذَا نَفَرٍ) فَإِنَّ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
« أى : لأن كنت ذا نفر فخرت ، ثم حذف « فخرت ، وهو « متعلق
الجار » لأن ، وما بعدها .

و « أبا خُرَاشَةَ » منادى سقط منه حرف النداء ، وهو بضم الخاء
المعجمة ، وحكى كسرهما ، وبراء مهملة ، وشين معجمة : كنية شاعر
مشهور واسمه « خفاف » بخاء معجمة مضمومة

« و الضبع » على وزن ، العفد « السنين المجذبة .

وفيه تورية ، لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ، ورشح بقوله :

« لم تأكلهم » .

وهو عجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة ، شبهها بالأكمل
فهو استعارة تعية .

ودخلت الفاء في « فإن قومي » لأن الثاني مستحق بالأول ، فهو مسبب
عنه ، والأول سبب فيه ، فأشبهه الشرط ، والجزاء .

هذا قول البصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن « أن » المفتوحة - هنا - شرطية ، ولذلك
دخلت الفاء في جوابها .

ومعنى المثال المذكور عندهم « إن كنت متطلقاً انطلقت مَكْتُ »
والأول أشهر .

ونقل أبو الفتح عن أبي علي أن « ما » الخالفة عن « كان » عاملة في
الجزأين ، عمل ما خلفته .

وحجته :

أن « ما » لما نابت في اللفظ نابت في العمل .

وزعم : أن هذا مذهب سيبويه (١) .



استشهد يس العلمى . والحمصى بالشاهد .

استشهد بالشاهد الشيخ يس فى حاشيته على التصريح بمضمون التوضيح نقل
الشيخ يس عن اللقائى رأيا غريبا ، غالفا تحليل العلماء المتقدم فى قول العرب
« أَمَا أَنْتَ مَنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ ... » :

قال اللقائى : فيه دعوى تكلف بلا دليل . لإمكان أن يدعى أن « أَمَا »
نايبة عن اسم الشرط ، وفعله .

والأصل : مهما تذكر منطلقا ، أى : فى حالة ذكر الانطلاق انطلقت
فلما حذف فعل الشرط ، أى « تذكر » وحده انفصل الضمير و « منطلقا »
حال ، لآخر « كان » .

وهذا نظير ما جوزوه « أَمَا عَالَمًا فَزِيدُ عَالِمٌ » أى مهما تذكر
شخصيا فى حالة كونه عالما ، أى : مذكور بالعلم فزيد عالم .
ويدل على ما ذكرنا مجئ الفاء بعد المنصوب فى نحو :

فَإِنْ قَوَّيْ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ
فإنه مناف لما قرروه (١).

كما نقل الرد عن الدنوشرى فى قوله (٢) :

(١) ١٩٤/١ حاشية يس على التصريح .

(٢) الدنوشرى :

عبد الله عبد الرحمن ، من دنوثر : قرية قريبة من المحلة الكبرى ،
ولد بالقاهرة ، وتلقى من الشمس الرملى ، ومحمد العلقمى ، وابن قاسم
العبادى ... وغيرهم ، ثم ارتحل إلى بلاد الروم ، وأقام فيها ، ثم عاد إلى
القاهرة ، وانتفع الناس به فى الأزهر ، وصنف فى النحو حاشية على
التصريح ، ... توفى بالقاهرة سنة ١٠٢٥ هـ (راجع ترجمته فى خلاصة
الأثر) .

..... يرد ما زعمه .

ووجه الرد أن « أمّا » هذه تلزمها الفاء ، ولافاء هنا



استشهاد العيني .

ذكر العيني الشاهد في شواهد الكبرى . تبعاً لاستشهاد ثلاثة من
شراحه به .

وهم :

أ - ابن هشام في التوضيح - وقد تقدم ذلك .

ب - ابن النازم .

ج - ابن عقيل .

وقد كان رمزه « ظهع » .

وقبل أن نذهب إلى توضيح العيني نأخذ الاستشهاد من كتابي ابن النازم
وابن عقيل - كما فعلنا ذلك مع ابن هشام .

قال ابن النازم : - في حلف « كان » أشار إلى حال قول النازم :

وَيَحْلِفُونَهَا ، وَيَبْقُونَ الْجَبْرَ وَيَعْدِلُونَ ، وَلَوْ كَثِيرًا ذَا شَهْرَ

وبعد أن تعويض ما عتها ارتكب كمثل : أمّا أنت برّا فاقترَبْ

..... ومنه حذفها بعد « أن » الناصبة للفعل بتعويض « ما » عن الفعل ،

والثبات الاسم ، والخبر ، كقوله : « أمّا أنت برّا فاقترَبْ »

تقديره : لأن كنت برّا فاقترَبْ :

« فأن » مصدرية ، و « ما » عوض عن « كان » و « أنت » اسمها

و « برّا » : خبرها .

ومنه قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَلِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (١) ،
وابن الناظم - مع إيجاز العبارة - كمادته أعطى الاستشهاد حقه .
واستشهد بالبيت على مثال أبيه ، الذي ذكره في ألفيته .



استشهاد ابن عقيل :

يقول ابن عقيل في شرح البيت الثاني من بيتي ابن الناظم اللذين أوردهما
من الخلاصة :

« ذكر في هذا البيت أن « كان » تحذف بعد « أن » المصدرية ،
ويعوض عنها « ما » ويبقى اسمها ، وخبرها ، نحو « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ »
والأصل : « أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ » :

فحذفت « كان » فانفصل الضمير ، المتصل بها ، وهو التاء .
فصار « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثم أتى « بما » عوضاً عن « كان » فصار
« أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا » ثم أدخمت النون في الميم ، فصار « أَمَا أَنْتَ بَرًّا » .
ومثله قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَلِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
« فَأَنْ » مصدرية ، وما « زائدة عوضاً عن كان » وأنت « اسم « كان »
المحذوفة ، و « ذَا نَفْسٍ » خبرها .

ولا يجوز الجمع بين « كان » ، وما « ، لكن « ما » عوضاً عنها ولا يجوز الجمع بين العوض ، والمعوض .

وأجاز ذلك المبرد ، فيقول : « أما كُنْتُ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ ^(١) »
وقد سجل ابن عقيل السماع من العرب في هذا الشأن ، وبين أن اسم « كان » المحلوفة لابد أن يكون ضمير مخاطب حيث قال :
« ولم يسمع من لسان العرب حذف « كان » وتعويض « ما » عنها وإبقاء اسمها ، وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب ، كما مثل به المصنف .

ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو : « أما أَنَا مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » .
والأصل : « أَن كُنْتُ مُنْطَلِقاً » .
ولا مع الظاهر ، نحو : « أما زَيْدٌ ذَاهِباً انْطَلَقْتُ » .
والقياس : جوازهما ، كما جاز مع المخاطب .
والأصل : « أَن كَانَ زَيْدٌ ذَاهِباً انْطَلَقْتُ » .
وقد مثل سيبويه (رحمه الله) في كتابه « بَأْمَا زَيْدٌ ذَاهِباً ^(٢) » ،



توضيح العيني .

أفاض العيني - كمادته - في أمور كثيرة ، تتعلق بالشاهد ، وقد ذكرنا الكثير منها مما لو ذكر - في استشهد العيني لكان تطويلاً .

(١) ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ شرح ابن عقيل .

(٢) ٢٩٨/١ شرح ابن عقيل .

وعند موطن الاستشهاد قال :

« الاستشهاد فيه » .

في قوله : « أَمَا أَنْتَ » .

فإنه حذف فيه « كان » بعد « أَنْ » الناصبة للفعل ، كما قررناه (١) :

وقد حلل الخضرى أسلوب « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْ » على نمط ما قالوا :

في : « أَمَا أَنْتَ مِنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ » . فقال :

« أصله الأول : اقترَب لأن كنت برا » قدمت العلة على المعلول للحصر

ثم حذف اللام ، لاطراد حذفها ، مع « أَنْ » وزيدت الفاء في المعلول

تشبيها بجواب الشرط ، في ترتبه على ما قبله ، ثم حذف « كان » فانفصل

الضمير ، لأن صلة الحرف المصدرى قد تحذف ، نحو « لَأَصْحَبُكَ مَا لَانَ

حراء مكانه » أى : ما ثبت إن إلخ



استشهاد السيوطى فى همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع :

استشهد السيوطى بالشاهد فى كتابه المتقدم ، حيث قال : فى حذف

« كان »

« القسم الثالث : ما يجب :

وذلك فى صورتين :

الأولى : بعد « أَنْ » المصدرية ، إذا عوص عنها « ما » كقوله :

أَبَا خُرَّاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ

(١) ٥٩/٢ شواهد العينية .

(٢) ١٢٤/١ حاشية الخضرى على ابن عقيل .

أى : لأن « كنت » : فحذف اللام ، اختصارا ، ثم « كان » كذلك .
فانفصل الضمير ، وجيء « بما » عوضا عنها .
والترم حذف « كان » لئلا يجمع بين العوض ، والمعوض منه .
والرفوع بعد « ما » اسم « كان » والمنصوب خبرها .
هذا هو الصحيح في المسألة .
وبقى فيها أقوال أخرى :

فزعم بعضهم : أن « كان » المحذوفة فيها تامة ، والمنصوب حال وزعم
أبو على الفارس ، وابن جني : أن « ما » هي الرافعة ، الناصبة لكونها
عوضا من الفعل فنابت متابه في العمل .
وزعم المبرد : أن « ما » زائدة ، لا عوض ، فيجوز إظهار « كان » معها .
نحو : « أَمَا كُنْتُ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ »
ورد بأن هذا الكلام جرى مجرى المثل ، فيقال كما سمع ، ولا يغير
وليس هذا الموضع من مواضع زيادة « ما » (١) .
والسيوطي جمع آراء السابقين في المسألة ، وعرضها عرضا طيبا .



إيضاح الشنقيطي :
سجل الشنقيطي الشاهد وأكمل البيت .
« أبا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ »
استشهد به على وجوب حذف « كان » فيها إذا كانت بعده أن المصدرية
إذا عوض عنها « ما » .

فأصل: «أما أنتَ»: لأن كنت (١)

ثم ذكر الخلاف بين البصريين ، والكوفيين في «أن» .

وأن «المصدرية عند البصريين ، والشرطية عند الكوفيين زعموا أن المفتوحة: قد يجازى بها :

ويؤيده أمور : .

منها : أن ابن حديد روى في جمهرته : «إما كنتَ - بالكسر وبذكر «كان» فعل هذا «إما» لتأكيد الشرط ، مثلها في «إما ترين» ... (٢) » ومنها مجيء الفاء بعدها ، واستثناء الكلام عن تقدير . وعلى قول البصريين .

فالأصل : لأن كنت ذا نفر فخرت .

وقال ابن يسعون (٣) «أما» - هنا - مركبة من «أن ، وما» التي تدخل للتأكيد .

وقال أبو علي ، وأبو الفتح : «ما» هي الرافعة الناصبة ، لأنها عاقبت الفعل الرفع ، الناصب . . . فعملت عمله في الرفع ، والنصب .

(٢) ٩٢/١ ، ٩٣ الدرر اللوامع . . .

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٣) ابن يسعون :

«يوسف بن يعقوب بن يوسف بن يسعون النخعي البجلي ، ويعرف - أيضا - بالسنثي . . . كان أدبيا ، نحويا ، لغويا ، فقيها ، فاضلا ، حسن الخط ، الوراثة ، من جلة العلماء ، وعلية الأبناء ، حريفا في الآداب ، واللغة ، متقدما في وقته في إقراء ذلك والمعرفة به ، ويعلم العربية ، مع مشاركة في غير ذلك ، اقرأ بالمرية ، وولى احكامها . . ألف المصباح في شرح ما اهتم من شواهد الإيضاح وغيره ، مات سنة ٥٤٠ هـ (البغية ٣٦٣/٢)

وقال ابن الحاجب : دخول الفاء - هنا - في المعنى كدخولها في جواب الشرط لأن قولك : لأن كنت منطلقا ، بمعنى قولك : إن كنت منطلقا انطلقت لأن الأول سبب للثاني في المعنى .

فلما كان كذلك دخلت ودلالة على السببية ، كما تدخل في جواب الشرط فلها المعنى وجاءت الفاء بعد الشرط المحقق ، والتعليل ، وهى لهما في المعنى جميعا .

وروى : أما كنت ذا نفر ، وعليها فلا شاهد في البيت . . .

وقد جمع الشنقيطي كثيرا من المذاهب ، والآراء .

استشهد الأشموني بالشاهد .

استشهد الأشموني بالشاهد مرتين :

الأولى : .

عند شرح قول الناظم :

«وبعد أن» تعويض ما عنها ارتكبت

كمثل : «أما أنتَ برا فاقترَب»

قال الأشموني ، مع مزج بيت الناظم بشرحه :

«و (بعد أن) المصدرية تعويض ما عنها» أى : عن كان «ارتكبت» .

فتحذف «كان» لذلك وجوبا .

إذا لا يجوز الجمع بين العوض ، والمعووض (كمثل : «أما أنتَ

برا فاقترَب» : «فإن» مصدرية ، وما «عوض عن «كان» و «أنتَ»

اسمها ، و «برا» خبرها .

والأصل : لَأَنْ كُنْتُ بِرًّا : فحذفت لام التعليل ، لأن حذفها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كَانَ » فانفصل الضمير ، المتصل بها ثم عوض عنها « مَا » وإدخمت فيها النون : .
ومنه قوله .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ قَلْبَانٍ فَوَيْ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(١) ،
ولم يخرج الهمزوني في هذا عما تقدم .



الثانية ، في « أَمَا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا » .

بعد أن شرح الهمزوني ، بقى العاظم : -

أَمَا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، وَقَا لَتَلَوَّ تِلْوَمَا وَجَوِيًّا أَلْفَسَا
وحذفت ذى الفاء قل في نشر إذا لم يك قول معها قَدْ نُبِّدَا
بعد الشرح سجل تنبيهات ، كمادته ، فقال في التنبيه السادس .

« ... ليس من أقسام « أَمَا » التي في قوله تعالى : « أَمَا ذَا كُنْتُمْ
تَعْدُونَ^(٢) » .

ولا التي في قول الشاعر .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
.....
.....
.....
.....
.....

(١) ٢٤٤/١ شرح الهمزوني .

(٢) من الآية ٨٤ من سورة النمل .

بل هي فيهما كلمتان .

والتي في الآية « أم » المنقطعة ، و « ما » الإستفهامية ، أدغمت الميم في الميم

والتي في البيت هي « أن » المصدرية . و « ما » المزيدة . . (١) .

والمذكور استشهاد ابن هشام في المعنى ، في المرة الثانية في الاستشهاد بالشاهد ونقل عنه



استشهاد ابن جابر الأندلسي

استشهد ابن جابر (٢) بالبيت على حذف « كان » عند شرح قول الناظم
وَيَحْلِفُونَهَا ، وَيَبْقَوْنَ الْخَيْرَ وبعد « إن » ، ولو كثيرا إذا اشتبه
قال ألسارح الأندلسي ..

(وقد جاء بعد « أن » الموصولة ، المخففة .

ومنه قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنَّ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعِ
وكللك قولهم :

« أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبَ » :

وإذا حذف بعد « أن » الموصولة ، المخففة - كما ذكرنا - عوض منها
« ما » في المثالين المذكورين .

(١) ٤٩/٤ شرح الأشموني .

(٢) ص ٢٤٠ ، ١٤١ شرح ابن جابر الأندلسي ، للفية ابن مالك ...

لفقوله «أنا» في البيت الشاهد ، وفي المثال الآخر «أما أنت» هي مركبة من (أن) و «ما» : «فأن» موصولة ، و «ما عوض عن «كان» و «أنت» اسم «كان» ومد نقر «خيرها» .

وكذلك «برأ» في المثال الآخر .

فالتقدير : **إِنْ كُنْتُ ذَا نَفَرٍ ، وَلِنْ كُنْتُ بَرًّا .**

فناء المخاطب التي هي اسم «كان» لما حلفت «كان» انفصلت التاء وصارت «أنت» - كما رأيت في المثال .

إعراب البيت

أها : منادى ، حلفت منه ياء النداء .

التقدير : يا أبا ، منصوب ، لأنه مضاف ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الخمسة :

عروضة مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الفتحة . نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لا ينصرف .

والمانع له من الصرف : العلمية ، وهي علة معنوية ، والتأنيث اللفظي كحزمة ، وطلحة وهي علة لفظية .

أما الأصل «أن» ما «قلت النون ميا لتقارب الخرجين ، ثم أدخنت الميم في الميم .

«أن» مصدرية عند البصريين شرطية عند الكوفيين .

و «ما» زائدة ، عوض عن «كان» المخلوقة ، التي جعلتها صلة «أن» لاجل لها من الإعراب .

أنت « أن ضمير منفصل ، اسم « كان » المحذوفة وجوبا ، مبنى على السكون في محل رفع .

والتاء من « أنت » حرف خطاب ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب :

ذا : خبر « كان » ، الناقصة المحذوفة ، اسم من الأسماء الخمسة بمعنى صاحب منصوب « بكان » وعلامة نصبه الألف ، نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الخمسة .

نفر : « ذا » مضاف ، ونفر « مضاف إليه » ، مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

وهذا الإعراب على الصحيح

وقيل : إن الاسم ، والخبر معمولان « لما » لأن « ما » ثابت عن « كان » فأعطيت عملها .

و « أن » وما دخلت عليه في تاويل مصدر ، مجرور بلام العلة المحذوفة والتقدير : لكونك ذا نفر :

والجار ، والمجرور ، متعلق بالفعل المقدر « افتخرت » أى لكونك ذا نفر افتخرت على .

فلن : الفاء : للتعليل .

والمحل محذوف ، للدلالة المقام عليه — أيضاً .

والتقدير : لا تنفخر على .

والليل : إن الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب ، لأن الأول سبب والثاني مسبب .

« إن » حرف توكيد ، ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ،
مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب

قوى : اسم « إن » منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة ، « قوم » مضاف ، « يا » المتكلم . ضمير مضاف
إليه ، في محل جر بالإضافة .

لم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب ، مبنى على السكون ، لا محل له من
الإعراب

تأكلهم : « تأكل » فعل مضارع ، مجزوم « بلم » وعلامة جزمه السكون
والهاء : مفعول « تأكل » في محل نصب ، قدم على الفاعل والميم :
علامة الجمع ، حرف لا محل له من الإعراب .

الضبع : ذاعل مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة
من الفعل ، والفاعل المؤخر ، ... في محل رفع ، خبر « إن »
وأصل الكلام على تقدير البصريين .

فخرت على لأن كنت ذا نعر .



وهذا الإعراب هو أشهر ما يعرب به البيب



وبعد الفراغ مما تقدم .

يأتى دور عرض بعض الملحوظات العلمية ، والتحقيقات ، وجمع
الأشباه والنظائر - مع الاستعانة بالله تعالى ، ورجاء فتحه ، وتوفيقه .

وذلك فيما يلى :

١ — أمّا

لا بد لنا من تحديد ماهية « أمّا » في الشاهد ، و « أمّا » شبهتها في اللفظ . و « إمّا » مكسورة الممزة ، حتى نقف على جليلة الأمر ، وحتى لا يقع لبس ، أو اشتباه .

(١) « أمّا » في قول العرب : « أمّا أنتَ منطلقاً انطلقْتَ مَعَكَ » .

وفي بيت العباس بن مرداس : « أمّا أنتَ ذَا نَفَرٍ ... »

مركبة من « أن » المصدرية ، و « ما » .

والأصل : « أن ما » فحدث الإجراء المتقدم : الإبدال ، والإدغام .

يشهد بذلك إمام أهل الصناعة سييويه .

« فإمّا هي » « أن » ضمت إليها « ما » (١) .

وابن هشام يقول في المغني .

« والى في البيت : هي « أن » المصدرية ، وما « ما » المزيدة (٢) »

يريد بيت العباس .

بـ « أمّا » شبهتها في الصورة .

وهي — كما يقول ابن هشام في المغني .

« ... حرف شرط ، وتفصيل ، وتوكيد (٣) » .

الشرط : لزوم الفاء بعدها .

والتفصيل : غالب أحوالها .

(١) ١٤٨/١ كتاب سييويه

(٢) ص ٥٩ مغني اللبيب .

(٣) ص ٥٦ مغني اللبيب

والتوكيد : قد أحكم الزخشرى شرحه ، كما - يقول ابن هشام في
المنفى ، فقد نفل عن الزخشرى :

« فائدة » أما »

« فائدة وأما » - فى الكلام - : أن تعطيه فضل توكيد ، تقول :
« زَيْدٌ ذَاهِبٌ » فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنت لاهالة ذاهب ، وأنه بصدد
الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت : « أما زَيْدٌ فَذَاهِبٌ ... » (١) .

(ج) « إِمَّا » :

والقول فيها :

إنها مكسورة الممزة ، وقد تفتح ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وهى
مركبة عند سيبويه من « أن ، وما » وقد تحذف « ما » .
و « إِمَّا » عاطفة عند أكثر النحاة ، وهى « إِمَّا » الثانية فى نحو قولك
وجاء لى إما زيد ، وإما عمرو .

- « إِمَّا » معان ، فصلها ابن هشام فى المنفى ، ومثل لكل قسم منها (٢) .

٢ - عدم الجمع بين « ما » و « كان » .

اتفقت المدرستان : البصرية ، والكوفية : على أن « ما » عوض عن
على الفعل « كان » .

كما سجل ذلك ابن الأنبارى . . . فما اختلفنا فى أن « ما » عوض
عن الفعل .

(١) ص ٥٧ معنى اللبيب . . .

(٢) ص ٥٩ إلى ٦١ معنى اللبيب . . .

ولذلك : لا يجوز ذكر الفعل « كان » مع « ما » حتى لا يجمع بين
العوض والمعوض

وللمبرد رأى ذكره المحقق الرضى حيث قال .

« وأجاز المبرد ظهور « كان » على أن « ما » زائدة ، لا عوض .

ولا يستند ذلك إلى سماع (١) .

وعزى السيوطى ذلك ، فقال :

« وزعم المبرد : أن « ما » زائدة ، لا عوض ، فيجوز إظهار « كان »
معها ، نحو « أما كنت منطلقاً انطلقت (٢) » .

ورد السيوطى هنا الزعم ، حيث قال ..

« ورده : بأن هذا الكلام جرى مجرى المثل ، فيقال كما سمع ، ولا يغير .
وليس هذا الموضع من مواضع زيادة « ما » (٣) .

ويناصر الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد المبرد . فيقول .

« ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض ، والمعوض منه لا يتم على الإطلاق ،
بل قد جمعوا بينهما فى بعض الأحيان .

فهذا حكم أغلبى

وهذا : أجاز المبرد أن يقال : أما كنت منطلقاً انطلقت (٤) .

(١) ٢٥٣/١ شرح كفاية ابن الحاجب للرضى ..

(٢) ١٢٢/١ معجم الهوامع ١٠٠٠

(٣) ١٢٢/١ معجم الهوامع ...

(٤) ٢٩٨/١ التطبيق على شرح ابن عقيل .

ونقول

الجواز من النادر الذي لا تبنى عليه قاعدة ، والجدير بالنظر : عدم
الجمع بين العوض ، والمعوض منه .

٣- القول بشرطية « أن » .

عرض نجم الأئمة : الرضى قول الكوفيين ، القائلين : بأن « أن »
المفتوحة بمعنى « إن » المكسورة : الشرطية
وتبعه : حيث قال .

« ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب : مساعدة اللفظ ، والمعنى إياه ،
أما المعنى

فلأن معنى قوله : « أمّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... البيت : إِنْ كُنْتَ ذَا عَدُوٍّ
فَلَسْتَ بِفَرْدٍ .

وأما اللفظ : فلمجيء الفاء في هذا البيت (١) .

وقد عزز ابن هشام كلام الرضى ، وقد مر ذلك في الاستشهاد بالبيت
في المرة الأولى (٢) .

ولعل الصواب فيها ذهباً إليه لكثرة الهواهد في ذلك .

٤- عدم الاستشهاد بالبيت .

قال ابن دريد (٣) في جمهرة اللغة : في « باب الباء ، والضاد »
« ... والضبيع : السنة المحببة »

(١) ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ شرح فيه ابن الحاجب للرضى .

(٢) راجع ص ٣٥ ، ٣٦ من مغنى اللبيب ...

(٣) ابن دريد :

« محمد بن الحسن بن دريد ... ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ ، وقرأ
على عليائها ، ثم صار إلى عمان ، وإقام بها إلى أن مات ... روى عن ابن

قال الشاعر : العباس بن مرداس السلمى ..

أَبَا خِرَاشَةَ : إِمَّا كُنْتُ ذَا نَفْسٍ فَإِنَّ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
أى : لم تجهدهم السنة (١) »

وعلى هذه الرواية فإنه لا شاهد فى البيت : فإن « إِمَّا » مكسورة ،
والفعل « كُنْتُ » ثابت .

٥ - السماع والقياس

أثار ابن عقيل المسألة حيث قال .

« ولم يسمع من لسان العرب حذف « كان » وتعويض « ما » عنها
، وإبقاء اسمها ونحوها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب (٢) »

ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، ولا مع الظاهر .
وقال ابن عقيل :

« والقياس جوازها ، كما جاز مع المخاطب (٣) » .

واستأنس بتمثيل سيبويه : « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا » .

وتمثيل سيبويه : « وَأَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا ذَهَبَتْ مَعَهُ » (٤) .

أخى الأصمى ، والسجستاني ، والريثى .. وكان رأس هذا العلم .. روى
عنه خلق ، منهم السيافى ، والمرزبانى ، وأبو الفرج الأصفهاني ، وانتهت
إليه لغة البصريين ، وكان أحفظ الناس ، وأوسعهم علما ، وأقدرهم على
الشعر ... وله الأمالي ، والمجتى ... مات سنة ٣٢١ هـ .

(البغية ٧٦/١ إلى ٨١) .

(١) ٣٠٢/١ جمهرة العرب .

(٢) ٢٩٨/١ شرح ابن عقيل .

(٣) ١٤٨/١ كتاب سيبويه .

(٤) ٥٦٢ ٥٥/٢ العينى .

٦- العامل عند الفارسي ، وتلميذه ابن جني .

ذكر السيوطي أن العامل في قول العرب ، وفي بيت الشاهد ليس هو « كان المحلوفة ، المعروض عنها » ما :

وإنما العامل في الرفع ، والنصب هو لفظ « ما » :

قال السيوطي « مسجلا الرأي ، ومعللا له - :

« وزعم أبو علي ، وابن جني : أن « ما » هي : الرافعة الناصبة ، لكونها عوضا عن الفعل ، فنابت منابه في العمل (١) .

وهذا الرأي : لا يراه السيوطي صحيحا ، لأنه سبق أن قال : عن المرفوع ، والمنصوب : إنهما : اسمها كان ، وخبرها .

وقال . .

« هذا هو الصحيح في المسألة (٢) »

٧- أحوال « كان » :

١- تمام التصرف ، وما يتصرف منها يعمل عملها : يرفع الاسم وينصب الخبر ..

فالمضارع ، نحو : « وَكَمْ أَكُ بِفِيَا » (٣) .

والأمر : نحو : « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً ، أَوْ حَيِّدًا » (٤) .

(١) ١٢٢/١ مع الهوامع . . .

(٢) ١٢٢/١ مع الهوامع . . .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

والمصدر ، نحو قول الشاعر :

ببذل ، وحلم ساد في قومه الفتى وكودك إياه عليك يسير
واهـم الفاعل . نحو قول الشاعر .

وما كل من يبدي البشاشة كأننا أخاك ، إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا
ب - جواز توسط الخبر بينها ، وبين اسمها .

قال الله تعالى : « وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ^(١) » .

ج - جواز تقديم خبرها عليها :

قال الله تعالى : « أهؤلاء إياكم كانوا يُبْذَلُونَ ^(٢) ؟ » .

د - جواز تقديم معمول خبرها عليها ، إن كان ظرفاً ، أو مجروراً ، نحو :
« كان » عندك ، أو في المسجد الصائم معتكفاً .

هـ - كان التامة : أى التى تستغنى بمرفوعها ، ولا تحتاج إلى منصوب .

وذلك نحو قوله تعالى « وإن كان ذو عسرة ^(٣) » .

أى : إن حصل ذو عسرة .

و - زهادة « كان » بشرطين .

أن تكون بمعنى الماضى ، وأن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجروراً
نحو : « ما كان أحسن الصدق » !



(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

٨- حلف «كان» .

والحلف في أمور .

أحدها : أن تحلف مع اسمها ، ويبقى الخبر - وهذا هو الأكثر -
وكثير ذلك بعد «إن» ، ولو «الشرطيتين» .
مثال «إن» قول النافعة الديباني .

حدثت على بطون ضَبَّة كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا ، وَإِنْ مَظْلُومًا
ومثال «لَوْ» : «التَّمَسَّ ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَلِيدٍ»^(١) .
ثانيها : أن تحلف «كان» مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وهو ضمني
قالوا : «أَلَا طَعَامٌ ، وَلَوْ تَمَرٌ» على رواية رفع «تمر» .
والتقدير : «لَوْ يَكُونُ عِنْدَنَا تَمَرٌ» .
ثالثها : أن تحلف «كان» وحدها .

وكثير ذلك بعد «أَنْ» المصدرية ، في مثل «أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلَقًا
انْطَلَقْتُ مَعَكَ» وهذا ما سبق الشاهد للاستشهاد به على هذا الوجه .
رابعها : أن تحلف مع معموليها .

وذلك بعد «لَنْ» في قولهم : «افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا» .
أى : إن كنت لاتفعل غيره : فما عوض : ولا النافية للخبر .
٩- حلف لام مضارعها : بشرط كونه مجزوماً بالسكون ، غير متصل
بضمير نصب ، ولا بساكن ، نحو «ولم أك بغياً» .

(١) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحة ...

مَا لِلْجَمَالِ : مَشِيهَا وَتَيْد !

القاتل .

ينسب الشاهد النحاة ، ورواة الشعر ، والأمثال إلى « الزباء » ملكة الجزيرة (١) .

ويضيف العيني قولاً آخر ، في نسبة الشاهد ، فيقول :

« أقول : قائلته : هي الخنساء بنت عمرو بن الشريد بن رياح بن ثعلبة ابن عضبة ، بن خفاف بن أمري القيس بن بهنة بن سليم ، السلمية الشاعرة واسمها : تماضر ، وخنساء لقبها .

قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قومها فأسلمت معهم (٢) .

ولا يهمل العيني أقوال العلماء السابقين عليه ، بل يقول :

« وجمهور أهل اللغة : على أن هذه الأبيات إنما قالتها « الزباء » - بفتح الزاى المعجمة ، وتشديد الباء الموحدة (٣) » .

وللشاهد قصة مشهورة ، ومن رواها العيني ، والميداني ، صاحب مجمع الأمثال (٤) :

(١) والجزيرة : بصر قديم ، يقع ما بين دجلة ، والفرات ، وقد ملك الجزيرة عمرو بن الضرب ، من نسل الصليق ، وهو أبو « الزباء » فعزاه جذية الأبرش وقتله ، وفرق جموعه ، فملك الزباء بعد أبيها . . .

(٢) ٤٤٨/٢ شواهد العيني .

(٣) ٤٤٨/٢ شواهد العيني .

(٤) القصة في مجمع الأمثال للميداني ١/٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،

٢٤٧ ، وراجعها في شواهد العيني ٢/٤٤٨ إلى ٤٥١ .

وختلاصة القصة فيما يلي ، مع الإيجاز :

أورد الميداني القصة حينما ذكر المثل :

« خَطْبُ يَسِيرٍ فِي خَطْبِ كَبِيرٍ » .

قائل المثل : قصير بن سعد اللخمي الجديمة بن مالك ، يقال له : جديمة الأبرش .

وجديمة الواضح .

والعرب تقول لمن به برص : به وضع ، تفاديا من ذكر البرص .

وكان جديمة ملك ما على شاطئ الفرات ، وكانت الزباء ملكة الجزيرة وتتكلم بالعربية وقد وترها جديمة يقتل أبها .

ولما انتظم شمل ملكها أحبت أن تغزو جديمة ، واستعملت سلاح الدهاء ، قبل أوزار الحرب ، وأسلمتها . . .

كتبت إلى جديمة تحبره : بأن ملك النساء ضعيف ، وأنها لم تجد للملكها موضعا ، ولأنفسها مماثلا غيره ، وطلبت منه أن يقدم إليها ليضم الملكين ويصل الملكتين .

استخف جديمة مادعته إليه ، ورغب فيها أطمعته فيه ، فجمع أهل الحجا والرأى من ثقائه ، وعرض الأمر عليهم ، فاجتمع رأيهم على أن يسير إليها فسيولى على ملكها .

أما قصير فقد كان أرييا حازماً ، فقد خالف القوم ، وقال :

« رأى فاطر ، وجرى خاضر »
« ذهب قوله مثلاً »

ثم قال لجذيمة : الرأى أن تكبت إليها : فإن كانت صادقة في قولها
فلتقبل إليك ، وإلا لم تمكنها من نفسك ، وقد قتلت أياها .

لم يوافق جذيمة رأى قصير ، وقاده طمعه إلى حتمه ، ودعا جذيمة
ابن أخته عمر بن عدى ، فاستشاره ، فشجعه على المسير إليها ، وقال له :
إن قوى مع الزباء ولو قد رأوك صاروا معلق .

أحب جذيمة ماله ، وعصى قصيرا ، فقال قصير مثله المشهور :
« لا يطاع لقصير أمر » .

— استخلف جذيمة عمر بن عدى على ملكه ، وسار جذيمة في وجوه
أصحابه ، فلما نزل دعا قصيرا ، فقال : ما الرأى يا قصير ؟ فقال قصير
« بيقة خلفت الرأى » فذهب القول مثلا .

قال جذيمة لقصير : وما ظنك بالزباء ؟ فقال مثله المشهور :
« القول رداف ، والحزم عثراته تخاف » .

استقبلت رسل الزباء جذيمة بالهدايا ، والألطاف .

فقال يا قصير : كيف ترى : فقال مثله الذى سارت به الركبان :
« خطب يسير في خطب كبير » .

وسنلقاك الجيوش .

فإن سارب الجيش أمامك فالمرأة صادقة ، وإن أخذت جنبتيك ،
وأحاطت بك من خلفك فالقوم غاحرون بك .

« فاركب العصا ، فإنه لا يشق غباره » فذهب مثلا .

وكانت العصا فرسا جلدية لا يجارى ، وإنى راكبها ، ومسايرك .
حيل بين جدية والعصا ، فنظر جدية إلى قصير على متن العصا مولياً
فقال :

« وَيْلُ امه حَزْماً عَلَى مَتْنِ الْعَصَا » فذهبت مثلاً .
فجرت به إلى غروب الشمس ، ثم نفقت ، وقد قطعت أرضاً بعيدة
أحاطت الخيل بجلدية حتى دخل على الزباء فلما رأته تكشفت ...
فقالت .

« باجدية أأدب عروس ترى ؟ » فذهبت مثلاً
فقال جدية :

« بلغ الملقى ، وجف الثرى ، وأمر غنير أرى » . فذهبت مثلاً .
ودعت بالسيف ، والتطع ، ثم قالت : أن دماء الملوك شفاء من الكلب
فأمرت بطست من ذهب ، وسقته الخمر حتى سكر ، وأمر براهشيه
ففطلما ، وهلك جدية .

قدم قصير على عمرو ، وهو بالحيرة ، فقال له قصير ، أثار أنت ؟ قال :
« بَلْ ثَائِرٌ سَائِرٌ » فذهبت مثلاً .
قال قصير لعمرو :

تبيهاً ، واستعد في ولا تبطلن دم خالك ، قال :

« وَكَيْفَ لِي بِهَا ، وَهِيَ أَمْنَعُ مِنْ عُقَابِ الْجَوِّ ؟ » فذهبت مثلاً .
م ٨ - الكواكب الدرية ج ٢

— سمعت الزباء قول كاهنة استشارها فقالت لها : أرى هلاكك بسبب غلام مهين ، غير أمين ، وهو : عمرو بن عدى ، ولن تموتى أبدياً ، ولكن حَتَفَكَ بَيْدِكَ ...

— خشيت الزباء عمراً ، واتخذت لها نفقا من مجلسها إلى حصن لها ، فى داخل مدينتها ، وقالت : إن فجأتى أمر دخلت اتفق إلى حصنى .

— دعت مصوراً ، فصور لها عمراً فى جميع حالاته ، واتجاهاته ، بعد أن يقد إليه ويخالطه ، وبصوره : جالساً ، وقائماً ، وراكباً ، ومفضلاً ، ومتسلحاً بهيئته ، ولبسته ، ولونه .

عاد المصور إلى الزباء بجميع ما طلبته منه ، حتى لا تراه على حال إلا عرفته وحلته .

جد قصير فى طلب الثأر : وطلب من عمرو : أن يمدح أنفه ، ويضرب ظهره ، ويلدعه ، وإياها .

فقال عمرو : ما أنا بفاعل ، وما أنت لىلك مستحقاً عندى :

فقال قصير :

« خَلَّ عَنِ إِذْنٍ ، وَخَلَّاهُ ذِمٌّ » فذهبت مثلاً

فقال له عمرو : فأنت أبصر .

جدع قصير أنفه ، وأثر آثاراً بظهره ، فقالت العرب :

« لَمَكَرَ مَا جَدَعَ صَيْرُ أَنْفِهِ » فذهبت مثلاً

أظهر قصير لدى الزباء « أن عمرا فعل به ذلك ، فأذن عليها ، فأدخل فرأته على حائلة ، وادعى أن عمرا فعل به ذلك ، لأنه غش خاله . فلما أنس من أمرها ، واستوثق من ثقتها فيه ، قال لها .

إن لي بالعراق أموالا كثيرة ، وطرائف ، وثيابا ، وعطرا فابيعني إلى العراق لأحمل ما لي ، وأحمل إليك من بزوزها ، وطرائفها ، وثيابها . وطيبها وكان أكثر ما يطرفها من القتر « الصرغان » وكان يعجبها . أذنت الزباء لقصير ، وجهزت معه عبيدا ، فسار حتى دخل على عمرو وقال له : اجمع لي ثغاث أصحابك ، وهي الغرائر ، والمموح ، واحمل كل رجلين على بعير في فرارئين ، فإذا دخلوا المدينة أقمك على باب نفقها- وخرجت الرجال من الغرائر مستعدين للقتال من يقاتلهم ..

تقدم قصير ، فأعلم الزباء بما جاء به من المتاع ، والطرائف ، وقال لها : « آخر البز على القلوص » . فذهبت مثلاً .

طلب قصير من الزباء أن تخرج ، فتنتظر إلى ما جاء به ، وقال لها

« جئتُ بما صاء ، وصمت » فذهبت مثلاً .

ولما خرجت الزباء أبصرت الإبل تكاد قوائما تسوخ في الأرض من

ثقل أحمالها . -

فقال : يا قصير .

ما لي لجمال مشيها وكيسدا أجعدلا يحملن ، أم حديدًا ؟
أم صركانا تارزاً شليدا ؟

فقال قصير في نفسه :

بل الرجال قُبُصًا قُمُودًا

نزلت الإبل المدينة ، ودل قصير عمرا على باب النفق ، وأقبلت الزباء
تريد النفق ، وعرفت عمراً بالصور التي صورت لها ، فمصت خاتمها ،
وكان فيه السم ، وقالت .

« بيكي ، لا بيكد عمرو » فذهبت كلمتها مثلاً

وتلقاها عمرو ، مجلها بالسيف ، وقتلها ، وأصاب مأصاب من المدينة ،
وانكفأ راجعاً إلى العراق »

والشاهد من الرجز المسلمين :

والشاهد من شواهد :

الكامل للمبرد ٢٧٩ ، والميداني ١ - ٢٤٣ في المتل : « خطب يسير
في خطب كبير »

والمغني ٥٨٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٠٨ ، والعيني ٢ -
٤٤٨ والتصريح ١ - ١٧١ ، الجمع ١ - ١٥٩ ، والدرر - ١٤١ والأشعري
٢ - ٤٦ .

اللغة :

وثيلاً : ثقيلاً ، تصحبه تؤدة ، وبطء .

وجاء في القاموس المحيط ، مادة « واد »

« » والوثيد « والتواد ، الرزاة ، والثاني :

جننل : جننل ، وزان : جعفر : الحجارة .
وفي القاموس المحيط ، مادة « الجننل » .
« الجننل : كجعفر : ما يفله الرجل من الحجار ، وتكسر الدال ،
وكعلبط : الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة .
صرفاناً — بفتحات — : النحاس ، والرصاص .
وجاء في القاموس المحيط ، مادة « الصرف » .
« والصرفان — محرقة — : الموت ، والنحاس ، والرصاص ،
وعمر رزين صلب المساغ »
قعودا : جمع قاعد ، مثل شاهد ، وشهود .

والمعنى :

ما بال الجمال ؟ تمشى مشياً ، وئيدا ، فيه ثقل ، ورزاة ، وبطء أحمّل
هذه الجمال حجارة ، أم تحمل حديداً ، أم يثقل مشيا حديد ، أو نحاس
أو تمرزين ثقیل .

وقد هيا قصير الإجابة في نفسة ، وهى .

أن الجمال تحمل الموت الزوام ، وتندى الداهية الدهياء — التى تذهب
الملك ، وتندى من القبر ، وتطمس على منشور الذكر

وليس الأمر كما تظنين ، وإنما الرجال ينتظرون له أمرا ، ويضمرون
سرا ويبيتون خطرا ، فهم جائون قاعلون ، لأمر منتظرون :

استشهد المبرد بالبيت في كتابه « الكامل » .

قد استشهد المبرد بالشاهد استشهاداً لغوياً ، عارضاً ، لمناسبة تفسير كلمة « موعودة » ، وما هو من مادتها . . . في تفسير شعر الفرزدق .

قال المبرد :

« ... وكان ابن عباس يقرأ : « وإذا الموعودة سألت ، بأى ذنب قُتِلت ^(١) »

وقال أهل المعرفة في قول الله (عز وجل) : « وإذا الموعودة سُئِلت ، بأى ذنب قُتِلت » :

إنما تسأل تبيكتنا لمن فعل ذلك .

كما قال الله تعالى : « يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتخللوني ، وأمى إلهين من دون الله ^(٢) » ؟

وقوله : « وُلِدْتُ » ، إنما هو أثقلت بالتراب

يقال للرجل : اتئد ، أى : تثبت ، وتثقل ، كما يقال : توقر .

(١) الأيتان ٨ ، ٩ من سورة التكوين .

ويقول جار الله الزمخشري : « وقرئ : « سألت » أى : خاضعت من نفسها ، وسألت الله ، أو قاتلها ... » وذلك تعزير لما تقدم ... (٧٠٨/٤ الكشف) .

(٢) من الآية ١١٦ من سورة المائدة .

وينظر الزمخشري بما يقدم فيقول : « نحو التبيكت في قوله تعالى لميسى : « أأنت قلت للناس ... إلى قوله ... سبحانه ما يكون لى أن أقول : ما ليس لى بحق . » (٧٠٨/٤ الكشف) .

قال قصير صاحب جذيمة : (هذا وَهَمٌ من أبي العباس ، وإنما هو للزَّبناء ^(١)) :-

ما لِذِجَمَالٍ ظُ: مِيْهَسَا وَثِيْدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلْنَ ، أُمُّ حَكِيْدَا ؟
: (أُمُّ صَرْفَانًا بَارِقًا شَلِيْدًا ^(٢)) «
واستشهاد المبرد استشهاد لغوي فقط .

استشهاد الميْداني :

استشهد الميْداني بالأبيات استشهاداً لغوياً ، غير مقصود لذاته وإنما جاء الاستشهاد عرضياً ، لشرح ما يتعلق بالمثل :

« خطبٌ يسيرٌ في خطبٍ كبيرٍ » .

وسبغ القصة ، وهى : مورد المثل استتبع ذكر كثير من الأمثال التى اشتملت عليها .

وقد تقدم كل ذلك ^(٣) .



استشهاد ابن هشام :

استشهد ابن هشام بالشاهد فى معنى الأبيب ، عن كتب الأعراب
فى « الباب الخامس من الكتاب :

« فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على العرب من جهتها » ^(٤)

(١) البيت للزباء ، كما يقول جمهور أهل اللغة ، والنحو - وقد تقدم ذلك . وهذا : من قبيل تصحيح نسبة الشاهد إلى قتاله .

(٢) ٢٩٠/١ الكامل للمبرد .

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٢٤٣/١ - إلى ٢٤٧ .

(٤) ٢٧/٢ معنى اللبيب ...

قال ابن هشام :

« النوع السابع : اشتراط الجملة انفعالية في بعض المواضع ، والاسمية في بعض » (١)

ومن الثاني الجملة : بعد (إذا) الفجائية ، و « ليتما » على الصحيح فيها .
ومن الوهم في الأول : أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش ،
والكوفيين في نحو : « وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ » (٢) « وَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » (٣) و « إِذِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ » (٤) :
إن المرفوع مبتدأ .
وذلك خطأ :

لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم ، وإنما قاله مهووا .
وأما إذا قاله الأخفش ، أو الكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأ ،
لأن هذا مذهب ، ذهبوا إليه ، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة .
نعم : الصواب خلاف قوهم في أصل المسألة .
وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على إضمار فعل ، كما يقول الجمهور
وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً :

وهو : أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور ، على التقديم ، والتأخير
مستلذين على جواز من ذلك بنحو قول الزبارة .

مَا لِلْجِجَالِ مَشِيْهَاً وَثِيْبَةً [أَجْتَدُّ لَا يَحْمِلُنْ ، أَمْ حَكِيْدًا ؟]
فيمن رفع « مَشِيْهَاً » :

(١) ٥٨١/٢ مثنى اللبيب ...

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) الآية ١ من سورة الانشقاق .

وذلك عند الجماعة مبتدأ ، حذف خبره ، وبقي معمول الخبر ، أى :
مشياً يكون وليدأ ، أو يوجد وليدأ .

ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر فى الظرف ، كما كان فيمن
جره بدل اشتغال من الجمال ، لأنه عائد على « ما » الاستفهامية .

ومنى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام .
فكذلك حكم ضمير الاستفهام ، ولأنه لاضمير فيه راجع إلى المبدل منه (١) ،
وابن هشام - هنا - يذكر ما يلى :

١ - وهم وخطأ من يعرب المرفوع - فى الآيات التى سجلها - مبتدأ
ويكون إعرابه خطأ . إلا إذا كان يأخذ برأى : الأنخض ، والكوفيين
ويذهب مذهبه .

وبعلل ذلك الدسوق فيقول :

« لزوم دخول أدوات الشرط مبتدأ الجملة الاسمية (٢) »

٢ - عدم نسبة الخطأ إلى من يقول بما تقدم ، وإذا كان كوفى الزعة والذهب .

٣ - حالف الصواب البصريين ، ما عدا الأنخض ، وجانب الكوفيين
والأنخض .

٤ - نسب ابن هشام للكوفيين رأياً عادوا فيه إلى مذهب البصريين

٥ - ذكر ابن هشام وجهاً ثالثاً للكوفيين ، وهو : أن يكون الأمر
على التقديم ، والتأخير .

وشاهدهم على ذلك قول نحو الزباء فيمن رفع مشياً .

(١) ٥٨١/٢ ، ٥٨٢ مغنى اللبيب . . .

(١) ٢١٥/٢/١ حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب . . .

توضيح السيوطي :

- وضح السيوطي النقاط الآتية في كتابه - شرح شواهد المغني - .
- نسب الشاهد للزباء ، وذكر أن العيني : أسنده للحنساء .
- ذكر ما قيل في الأغاني من قول من قال « قيل » إنه مصنوع .
- سجل الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز المسدس . وفي الثالث أتى براوية

« أم الرجال قمصاً قُعُوداً . » ؟

- شرح بعض الكلمات التي تحتاج إلى تفسير .

- فسر « قمصا » بضم القاف ، وتشديد الميم - على روايته ، فقال « قمصا » من قصص الفرس ، أى : استن ، وهو أن يطرح يديه ويرفعها ويعبر رجله .

وفي المصباح المنير ، مادة « قمص » .

« وقمص البعير ، وغيره . عند الركوب قمصا من بائي : ضرب ، وقتل وهو : أن يرفع يديه معاً ، ويضعهما معاً ، والقماص بالكسر : اسم منه .

وفسر رواية « جماً » من : جثم : تلبد بالأرض .

ذكر مذهب الكوفيين ، وهو : جواز تقديم الفاعل ، على الفعل :

ذكر تخريج البصريين : على أنه : مبتدأ حذف خبره : وبقى معمول الخبر ، أى : مشياً يكون وثيداً ، ويوجد وثيداً .

سجل مذهب أبي على الفارس . من أن « مشياً » بدل اشتغال من الضمير في « للجمال » أو مبتدأ « ووثيداً » : حال سلت مسد الخبر .

- ذكر رواية النصب ، على المصدر أى : يعيش مشياً ، وبالجر بدل
اشتمال من الجمال (١) .

وقد كان السيوطي موفق الغرض ، والتوضيح .

استشهاد العيني بالشاهد :

ذكر المعنى الشاهد ، تبعاً لشارح من شراحه ، هو : ابن هشام الأنصاري
ورمز له بالرمز « ه » .

وقيل أن نسجل توضيح المعنى نورد استشهاد ابن هشام بالشاهد في
كتابه « التوضيح » ، ممزوجاً بالتصريح للشيخ خالد الأزهرى «

استشهاد ابن هشام في التوضيح

يقول الموضح ، والمصرح :

« » وما ذكر من وجوب تأخير الفاعل عن المسند هو :

مذهب البصريين :

« وهن الكوفي : جواز تقديم الفاعل » عن المسند « تمسكا بنحو قول
الزباء » - بفتح الزاى ، والباء الموحدة المشددين والمد ملكة الجزيرة .
وتعد من ملوك الطوائف .

(مَا لِلْجَمَالِ : مَشِيْهَا وَيُسَيِّدَا) أَجْنَدَلَا يَحْمِلُنَ ، أَمْ حَلِيد ؟
ووجه التمسك : أن « مشياً » روى مرفوعاً :

(١) ص ٣٠٨ شرح شواهد المفنى .

ولا جائز أن يكون مبتدأ ، إذا لا خبر له في اللفظ إلا « وتبدأ » وهو منصوب على الحال :

فتبين أن يكون فاعلا « بوئيدا » مقدما عليه : فقد تقدم الفاعل على المسند ، وهو المدعى .

« ووئيدا » - بفتح الواو ، وكسر الهمزة ، وبعدها ياء مثناه تحت ، فдал مهمة - : التؤدة :

قاله الجوهري :

وفي القاموس : « الوئيد : الرزاة » .

والثاني « وهو عندنا » معشر البصريين « ضرورة » ، والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند ، كما تقدم .

« أو مشيها مبتدأ ، حذف خبره » لسد الحال مسده « أي يظهر وئيدا » كقولهم : حكمك ممطا »

« فحكمك » مبتدأ ، حذف خبره لسد الحال مسده « أي : حكمك لك مشيها » .

قيل : أو مشيها بدل من ضمير الظرف « المنتقل إليه ، بعد حذف الاستقرار ، وذلك أن « ما » استفهامية ، في محل رفع على الابتداء ، « للجمال » خبره وهو جار ومجرور ، وفيه ضمير مستتر ، مرفوع على الفاعلية ، عائد على « ما » .

وهذه التخریجات ضعيفة :

أما الضرورة فلا داعي إليها ، لتمكنها من النصب على المصدرية ، أو الجر على البدلية من « الجمال » بدل اشتمال :

وأما الإبتدائية فتخريج على شاذ - كما مر - في بابها .

وأما الإبدال من الضمير ، فلأنه : إما بدل بعض ، أو اشتغال ،
وكلاهما لا بد فيه من ضمير ، يعود على المبدل منه : لفظاً ، أو تقديراً
وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر .

وأما أن الضمير المستتر في الظرف ضمير « ما » الاستفهامية ، وإذا
أبدل « مشها » منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام ، لأن حكم ضمير
الاستفهام حكم ظاهر .

فإن قلت : ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين ؟

قلت : فائدته تظهر في الثنية ، والجمع ، فنقول - على رأى الكوفيين
الزيدان قام ، والزيدون قام - بالافراد فيهما .

ولا يجوز ذلك على رأى البصريين ، بل لابد من الضمير المطابق في
« قام » .

وكلام المصرح والموضح فيه جميع ما يمكن أن يقال في هذا الشأن ،
وإنجازه فيما يلي :

البصريون يمنعون تقديم الفاعل على فعله وليس بإطلاق - كما
سميأتى - .

الكوفيون يجيزون ذلك ..

البصريون يخرجون ما خالف مذهبهم ..

في التخريج المذكور ما يقل ، ويعقل ، وفيه ما فيه ضعف ، وبعد
وستأتى تكملة لذلك - أن شاء الله تعالى - وتفصيل ..

دور العيني في الشرح ، والإيضاح :

سجل العيني بيت الشاهد كاملاً ، غير مشطور .

ذكر القائلة ، وسجل رأيه ، وآراء جمهور أهل اللغة .

ذكر القصة موجزة :

جاد بالشرح اللغوي ، كمادته .

— أعرب الشاهد — في اختصار — ولم يهمل الوجوه المتعددة .

جاء دور الاستشهاد ، فقال .

« الاستشهاد فيه » :

في قولها « مشيهاً وثيداً » حيث استدل به الكوفيون هل جواز تقديم

الفاعل — كما ذكرناه مستقصى (١) — .

استشهاد السيوطي في « معجم المواعظ » ، شرح جمع الجوامع » .

ذكر السيوطي مسائل تتعلق بأحكام الفاعل ، فقال في الثانية منها :

« الثانية » :

الصحيح ، وعليه البصريون : أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله .

وجوز الكوفية تقديمه ، نحو : « زيدٌ قامَ » مستدلين بنحو قوله

مَا لِلْجِجَالِ : مَشِيهَاً وَثِيداً

أى : وثيداً مشيهاً .

وتأوله البصريون :

على الابتداء ، وإضمار الخبر ، الناصب « وثيداً » أى : ظهر أو ثبت

وثمرة الخلاف تظهر في نحو : « الزيدان ، أو الزيدون قام^(١) » .
والسبوطي : لم يذكر جميع الوجوه ، وإنما اكتفى من المسألة بهذا القدر
الذي ذكره .

توضيح الشنقيطي :

سجل الشنقيطي البيت ، وأكمله .

ذكر موطن الشاهد ، وهو « جواز تقديم الفاعل عند الكوفيين وتأوله
البصريون على الابتداء . وإضمار الخبر الناصب « لو يبدأ » أي : ظهر
أو ثبت .

— نقل جل ما ذكره الشيخ خالد الأزهرى في التصريح في شرح
التوضيح ، وقد سبق ذكره .

أشار إلى القصة إشارة عابرة :

لم يصف الشنقيطي جديداً (٢) .

استشهاد الاسهوني :

استشهد الاسهوني بالشاهد في شرح قول ابن مالك :

وَيُعَدُّ فَعْلٌ فَاعِلٌ : فَإِنْ ظَهَرَ سِرٌّ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ
قال الاسهوني — ما زجا الشرح بالبيت ، كمادته : فقال في : أحكام

الفاعل :

« الثالث » :

وجوب تنجيده عن رافعه : فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب
تقدير الفاعلي ضميراً مستتراً ، وكون المتقدم إما مبتدأ ، كما في نحو :

(١) ١٥٩/١ ، ١٦٠ هـ مع الهوامع ...

(٢) ١٤١/١ الدرر اللوامع ...

« زَيْدٌ قَامَ » ولما فاعلا محذوف الفعل ، كما في نحو : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ^(١) » .

ويجوز الأمران في نحو : « أَبَشَّرُ يَهُدُونَنَا ^(٢) » ؟ وَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ^(٣) » والأرجح الفاعلية ، لما سيأتى في باب الاشتغال : وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله :

(وبعدَ فعلٍ) أى : وشبهه (فاعِلٌ) . : « فاعل » مبتدأ ، خبره في الظرف قبله .

أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل .

(فَإِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ ، نَحْوُ : « قَامَ زَيْدٌ ، وَالزَّيْدَانِ قَامَا » فَهُوَ ذَاكَ (وَلِأَنَّ) أى : وإن لم يظهر في اللفظ (قَضْمِيرٌ) أى : فهو ضمير (اسْتَتَرَ) نحو : (قُمُ ، وزَيْدٌ قَامَ ، وَهَذَا قَامَتْ — لما مر — : من أن الفعل ، وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها .

وأجاز الكولايون : تقدم الفاعل ، مع بقاء فاعليته ، تمسكا بقول الزباه

ما للجسمالِ : مشيهسا ويحيىدا أجندلا يحملن ، أم حديدا ؟ وأوله الهريون :

على أن « مشها » مبتدأ ، محذوف الخبر .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

والتقدير : مشياً يكون أو يوجد ويبدأ .

وقيل : ضرورة .

وقد روى مثلثا :

الرفع : على ما ذكرنا

والنصب : على المصدر ، أى : تَمْشِيْ مَشْيَهَا .

والخفض : بدل اشتهال من الجمال (١) .

والتأثر بالتوضيح ، والتصريح واضح كل الوضوح ، في استشهاده
الأشهرنى



إعراب الشاهد

ما اسم استفهام ، مبتدأ ، مبنى على السكون ، في محل رفع بالابتداء
للجمال اللام : حرف جر : مبنى على الكسر ، لا عمل له من الإعراب
الجمال : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة . والجار
والمحرور ، متعلق بمحذوف ، تقديره « كان » أو مستقر « خبر
المبتدأ » .

مشياً على رواية الرفع - :

الكوفيون : يقولون

« مشى » فاعل مقدم على رافعه ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة

الظاهرة ..

« مشى » مضاف . « وها » مضاف إليه ، في محل جر بالإضافة

(١) ٢ / ٢٤٥ ، ٤٦ شرح الآسوينى .

وهذا الإعراب كوفي :

وهو ما استشهد بالشاهد من أجله .



ولنعود بعد الإعراب إلى الدراسة ، والتحليل ، وعرض الملحوظات
لنقول - بعون الله تعالى ، ومشيتة - .

لما كانت القضية النحوية في باب « الفاعل » فإنه يجبر بنا أن
نعرفه تعريفاً يكشف عن ما هيته :

تعريف الفاعل :

« الفاعل : اسم ، أو ما في تأويله ، أسند إليه فعل ، أو ما في
تأويله ، مقدم أصله المحل ، والصيغة (١) » .

فالاسم ، نحو : « تَبَارَكَ اللهُ » .

والمزول ، نحو : « أَوَلَمْ يَكُنْهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ (٢) » أى : إنزلنا .

والفعل ، نحو : « تَبَارَكَ اللهُ » ، و « نَعَمْ الْفَتَى ... » .

والمزول بالفعل ، نحو : « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ (٣) » ، ونحو : « أَتَى زَيْدٌ

منيراً وجهه »

ومقدم : رافع لتوهم دخول نحو : « زَيْدٌ قَامَ » .

وأصله المحل : مخرج لنحو : « قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن المسند ، وهو

« قَائِمٌ » أصله التأخير ، لأنه خبر .

(١) ٢٦٧/١ التوضيح ...

(٢) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ٦٩ من سورة النحل .

وذكر الصيغة : مخرج لنحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ » - بضم أول الفعل ، وكسر ثانيه - فإن الصيغة مفرعة عن صيغة « ضَرَبَ » بفتح الضاد ، والراء
٢ - القضية النحوية التي جاء الاستشهاد عليها :

هذه القضية هي :

تقديم الفعل ، وتأخير الفاعل ، أى : وقوع المسند إليه بعد المسند .
وإذا كان الأمر كذلك : فما الحكم النحوي فيها وجد وورد ما نأهره
أنه فاعل ، تقدم ؟

والجواب عن هذا :

يجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ في
نحو : « زَيْدٌ قَامَ ^(١) » وإما فاعلاً ، محذوف الفعل ، في نحو : « وإن
أحدٌ من المشركين استجارك ^(٢) » .
وذلك : لاختصاص أداة الشرط بالجمل انفعالية .

ويجوز الأمران : في نحو قوله تعالى : « أبشُرْ يَهُودُنَا ^(٣) » ؟

- (١) يجب في مثل هذه المسألة : أن يكون المقدم ، وهو « زيد » مبتدأ ،
وجملة « قام » من الفعل ، والفاعل المستتر في محل رفع خبر المبتدأ .
والكلام - هنا - جملة واحدة اسمية .
(٢) من الآية ٦ من سورة التوبة .
وهنا يجب أن يكون المقدم فاعلاً ، ليس غير : « فاحد » فاعل بفعل
محذوف ، يفسره الفعل المذكور « استجارك » والتقدير : « وإن استجارك
أحد استجارك » ، والكلام جملتان : فعليتان ، والثانية منهما مفسرة .
(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة : والوجهان الجائزان : أن
يكون « بشر » فاعلاً بفعل محذوف ، والتقدير : « أبشروننا بشر يهودنا ؟
ويجوز أن يكون مبتدأ خبره « يهودنا » : وذلك ، لأن همزة الاستفهام تدخل
على الاسم ، والفعل . لكن الأرجح الحمل على الفاعلية .

والأرجح الفاعلية :

هذا هو مذهب البصريين .

وسنذكر علة ذلك - إن شاء الله تعالى :

أما مذهب الكوفيين : فإنهم يرون جواز تقديم الفاعل ، متمسكين
، بنحو قول الزباء .

ما لِنَجْمَسَالَ : مَشِيهَسَا وَثِيدَا

والكوفيون يقولون :

إن « مشيا » ورد مرفوعاً ، ولأرفع له إلا كلمة « وثيدا »

« وثيدا » اسم فاعل . ، مثل القوى ، والسمين ، والمريض

ولاجاز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ إلا « وثيداً » وهو
منصوب على الحال ..

فتعين أن يكون « مشيا » فاعلاً : « بوثيداً » مقدماً عليه : فقد تقدم
المسند إليه على المسند

ومن ذلك : جاءت قاعدتهم ، وهى : جواز تقديم الفاعل على
والجاءه .

أما البصريون :

فإنهم لا يرون ، ولا يجيزون أن يتقدم الفاعل على عامله لوجهين :

أحدهما : أن الفاعل مع فعله مثل كلمة ذات جزأين : صدرها :
هو الفعل ، وعجزها هو الفاعل .

وكذا لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، لا يجوز تقديم ما هو
بمرتبة العجز على ما هو بمرتبة الصدر .

ولأنهما : أن تقديم الفاعل يقع في اللبس بينه ، وبين المبتدأ .

فإذا قلت : « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزاً - لم يدر السامع أردت الابتداء « بزيد » والإخبار عنه بجملة « قام » من الفعل والفاعل المستتر ، أم أردت إسناد « قام » وحده إليه .

ولا شك أن بين الحالين فرقاً :

فإن جملة الفعل ، وفاعله ، تدل على حدوث الشيء ، بعد أن لم يكن وجملة المبتدأ ، وخبره تدل على ثبوت الشيء ، وتأكيد إسناده إلى من قام به ، أو وقع منه ..

وقد يقول قائل : إن الجرى وراء غرض المتكلم أمرهم البلاغى أما النحوى فإنه يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام ، الذى هو ثبوت المسند للمسند إليه ، أو نفيه عنه على أى وجه من الوجوه كان هذا الثبوت ، أو النفى .

ونقول لذلك القائل :

إن البلاغة لطائف ، تأتى فوق الصحة النحوية ، والنحوى لا ينأى بنفسه عن هذه اللطائف ، والدقائق :

ولئنما يكون همه أولاً : ثبوت الصحة النحوية ، التى تكون من صحة الإسناد ووضع كل شئ فى موضعه الصحيح ، ثم يأتى بعد ذلك دور اللطائف ، والبحث عن الأغراض ، التى من أجلها جاء الأسلوب على نمط معين ، وأهداف المتكلمين ، ومنافعهم فى القول الذى يتفاد فيما لا تنفذ فيه الإبر - كما يقال - :

ونزيد الأمر إيضاحاً ، فنقول :

إذا قال قائل : « نجح محمد » : فالجملة فعلية : الفعل المسند « نجح » والفاعل ، الذى هو المسند إليه « محمد » .

والمقصود بالجملة الفعلية : هو إثبات النجاح لمحمد ، والإخبار به :
على وجه « ما » من الوجوه :

أما إذا قال هذا القائل : « محمد نجح » : فالجملة اسمية ، لأنها :
بدئت باسم ، وهو : « محمد » .

« محمد » مبتدأ ، عمل فيه عامل معنوى الرفع ، وهو « الابتداء » ،
وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة .

وهو في الجملة الاسمية « المسند إليه » .

أما كلمة « نجح » فهي فعل ما ض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من
الإعراب ولا بد لكل فعل من فاعل :

فإن وجد الفاعل ظاهراً فهو ذاك ، وإلا قدر :

وعلى ذلك : ففاعل « نجح » ضمير مستتر جوازاً ، تقديره « هو »
يعود على « محمد » .

والجملة من الفعل ، والفاعل : في محل رفع خبر « محمد الواقع مبتدأ » .
ومن ذلك نقول :

إن الإسناد قد تم « لمحمد » المسند إليه - مرتين :

الأولى : وقوعه مبتدأ ، أى : مسنداً إليه ، في أول الجملة .

وقد أسندت إليه جملة « نجح » : من الفعل ، والفاعل المستتر .

والثانية : أنه استند إلى ضمير الفعل « نجح » .

أى : أن الإسناد : في أول الجملة ، وفي فاعل فعل الجملة الخبرية .

وهذا ما يهدف إليه البليغ ، وهو هدف أصيل من أهداف اللغة

العربية ، وأساليبها ، وهى لغة ذات خصائص ، ومميزات .

والجملة : أفادت الثبوت :

والنحوى : لا يصد نفسه عن ذلك ، وإنما الأهم عنده الإسناد على وجه « ما » : ثبوتاً ، أو نفيّاً ، ثم يأتى دور الأهداف ، والنكات البلاغية ..
بخلاف : « نجح محمد » : فقد أسندنا النجاح « لمحمد » مرة واحدة ، وأخبرنا به .

وعلى ذلك نقول :

إذا تقدم المسند إليه على المسند ، أعرب مبتدأ ، وهو - مع الصحة النحوية - يحقق أمراً بلاغياً - كما ذكرنا - .

ولا يعرب فاعلاً ، حتى لا يقع السامع فى لبس ، وحتى يتحقق القصد البلاغى فى التأكيد ، والإثبات ، وحتى يطابق الكلام مقتضى الحال .

٣- موقف مدرسة البصرة من المدرسة الكوفية فى هذه القضية :

موقف البصريين ، كما دلتهم فيها خالف مذهبهم أن يخرجوا الشواهد ...
ويعبر عن ذلك ابن هشام فيقول :

« وهو عندنا ضرورة أو « مشيها » مبتدأ ، حذف خبره ، أى :
يظهر ويبدأ ، ... » (١)

وينظر للملك بقول العرب : « حكمتك مسبطاً » (٢) .

قيل : أو « مشيها » بدل من ضمير الظرف (٣) .

(١) ٢٧١/١ التوضيح .

(٢) ٢٧١/١ التوضيح .

ويعنى بذلك : أن « حكمتك » مبتدأ ، ومضاف إليه « وأن الخبر محذوف ، لسد الحال ، وهو : « مسبطاً » مسده ، وهذا نظير « مشيها ويبدأ » : مبتدأ ، ومضاف إليه ، وحال سدت بسد الخبر .

(٣) ٢٧١/١ التوضيح .

والقصد : أن البصريين يحملون مثل ما تقدم على :

(أ) الضرورة : فبعض البصريين لا ينعون مطلقاً ، وإنما ينعون في السعة ، وقد نقل الصبان عن الدماميني (١) : « ... ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار ... » (٢) .

(ب) جعل « مشياً » مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسدده .

والتقدير : يظهر وثيداً ، أو يوجد وثيداً ...

(ج) جعل « مشياً » بدلاً من ضمير الظرف :

والتقدير : « ما للجمال » « فما » اسم استفهام ، مبتدأ ، وللجمال : جار ، ومجرور ، خبر ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، عائداً على « ما » أى : استقر هو ، أو مستقر هو .

موقف الشيخ خالد الأزهرى في التصريح من هذه التخریجات :

بصفها الشيخ خالد الأزهرى : بأنها ضعيفة ، حيث يقول :

« وهذه التخریجات ضعيفة » (٣) .

(١) الدماميني :

« محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن سليمان بن جعفر ، القرشى المخزومى ، الإسكندرانى بدر الدين ، المعروف بابن الدمامينى ، المالكي ، النحوى ، الأديب ، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ وتلقه ، وعانى الآداب ، تفاق فى النحو ، والنظم ، والنثر ، والخط ... واشتهر ذكره ، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو . وركب البحر إلى الهند ، معظمه أهل الهند ، وأقبلوا عليه ، وحصل له دنيا عريضة ، فبفته الأجل فى « كلبرجا » الهندية سنة ٨٣٧ هـ . صنفت تحفة القريب فى حاشية مفتى اللبيب ، شرح السهيل ... وغير ذلك (البغية ٦٦ ، ٦٧) .

(٢) ٤٦/٢ حاشية الصبان على الأئيمونى .

(٣) ٢٧١/١ التصريح بضمون التوضيح .

ثم يذكر أسباب الضعف ، وقد تقدم ذلك .

ولتحقيق هذه المسألة نقول :

ذكر إمام أهل الصناعة : سيويه في الكتاب (... باب ما يحتمل الشعر »

ومنه :

« ... فمن ذلك قول حمر بن أبي ربيعة » :

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَكُومُ
وإنما الكلام : « قل ما ينرم وصال (١) » .

ويقول الأعمى في الاستشهاد بالبيت :

« وأنشد في الباب للمرار الفقمي : (مخالفاً نسبة سيويه للقالل) :

صَدَدَتْ ، فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَكُومُ
أَرَادَ : قَلَّمَا يَلُومُ وَصَالُ .

فقدم ، وآخر مضطراً ، لإقامة الوزن .

« والوصال » - على هذا التقدير - : فاعل مقدم .

والفاعل لا يتقدم في الكلام ، إلا أن يبتدأ به ، وهو من وضع الشيء في غير موضعه .

ونظيره قول الزباء :

مَا لِلْجِمَالِ !: مَشِيْهَا وَيُيْدَا

أى : وثيداً مشيها ، فقدمت ، وأخرت ضرورة . . (١)
ومن ذلك نأخذ : أن إمام البصريين يقول بالضرورة في تقدم الفاعل
على فعله .

وهذا يعزز ما قلناه : من أن البصريين لا يمنعون ذلك بإطلاق .
والأعلم الشنمري :

يخرج بيت الفقهى تخريجاً آخر فيقول :
« وفيه تقدير آخر : وهو : أن يرتفع بفعل مضمر ، يدل عليه الظاهر
فكانه قال :

« وقلما يئوم وصالٌ يئوم » .
وهذا أسهل في الضرورة ، والأول أصبح معنى ، وإن كان أبعد في
اللفظ ، لأن « قلما » موضوعة للفعل خاصة بمنزلة « ربما » فلا يليها الاسم .
البتة ... (٢) .

فتقدم الفاعل أصبح في المعنى البيت .
وبذلك يكون : . . قد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة . (٣)
كما يقول الصبان .

٤ - روايات الشاهد :
روى الشاهد بثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجر ، وذلك
لقولها « مَشِيهَا » :

-
- (١) ١٢/١ حاشية كتاب سيبويه ، شرح شواهد سيبويه للأعلم .
(٢) ١٢/١ ١٣ حاشية كتاب سيبويه ، شرح شواهد سيبويه للأعلم .
(٣) ٤٦/٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني .

(١) رواية الرفع :

وعليها الاستشهاد بالبيت ، وهى الرواية التى تمسك بها الكوفيون :
والتقدير عندهم : أى شئ ثابت للجمال حالة كونها وثيداً مشياً . ؟
وعندهم : أن الفاعل يجوز أن يبنى قبل العامل فيه ، كما يبنى بعده .
وخرج البصريون هذه الرواية ، وهم وجيهان :
أحدهما : أن يكون « مشياً » مبتدأ ، و « وثيداً » حال من فاعل فعل
محذوف .

والتقدير : مشياً يظهر وثيداً ، وجمله الفعل المحذوف ، مع فاعله
فى محل رفع خبر المبتدأ .

والثانى : أن يكون « مشياً » بدلا من الضمير المستكن فى الجار ،
والمحرور الواقع خبراً ، وهو « للجمال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا
الجار ، والمحرور كان ضميراً ، مرفوعاً بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق ،
انتقل الضمير إلى الجار ، والمحرور .

وفى كل من التوسمين كلام...

(ب) رواية النصب : ولا شاهد فى البيت عليها .

والإعراب عليها ، على أن « مشياً » مفعول مطلق لفعل محذوف ،
تقديره : تمشى مشياً .

و « وثيداً » حال من المصدر .

وجملة الفعل المحذوف ، وفاعله فى محل نصب حال من « للجمال » .

(ج) رواية الجر : ولا شاهد فى البيت عليها .

والإعراب على رواية الجر ، على أن « مشياً » : بدل من الجمال ،
الجمال ، بدل اشتمال ، وضمير الجمال مضاف إليه .

و «وَيْدًا» حال من المشى (١).

هـ - اطراد حذف الفاعل :

ومما له علاقة وثيقة بما تقدم حذف الفاعل ، ونقول : إنه يطرد حذف الفاعل في المواضع الآتية : ومعنى الحذف : عدم الذكر في الكلام .
الأول : في الفعل المبني للمجهول ، نحو قوله تعالى : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ (٢) » .

الثاني : في الاستثناء المفرغ نحو قولنا : « مَا حَصَرَ إِلَّا هُنْد » .
الثالث : في « أفعل » الذي على صورة الأمر في التعجب ، إذا كان معطوفاً على مثله ، نحو قوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ ، وَأَبْصِرْ (٣) » : فقد حذف فاعل « أبصر » للدلالة فاعل « أسمع » عليه .
والذي سهل ذلك : كون فاعل « أفعل » هذا على صورة الفضلة ، لأنه مجرور بالباء الزائدة دائماً .

فلما جاء هذا الفاعل على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها ، وهو جواز الحذف .

الرابع : فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغِفَةٍ (٤) »

فإن فاعل « إطعام » محذوف ، والتقدير : أو إطعامك في يوم ...

(١) راجع ما كتبه الشيخ خالد الأزهرى تفسيرا للتخريج ٢٧١/١ التصريح ، بمضمون التوضيح .
(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .
(٣) من الآية ٢٨ من سورة مريم .
(٤) الآية ١٤ ، ومن الآية ١٥ من سورة البلد .

وقد ذكر مفعول هذا المصدر في الأسلوب ، وهو قوله تعالى : « يتبأ »
الخامس : فاعل الأفعال المكشوفة « بما » وهي أفعال ثلاثة :
« قل » و « كثر » و « طال » : تقول : « فلما فاز بالخير كسول »
و « كثر ما وجهتك إلى الخير » و « طالما سعت في إصلاح أمرك » .
فإن جعلت « ما » مصلوية لم يكن الكلام من هذا القبيل .
وكانت « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر « فاعل » .
والتقدير : قل فوز كسول بالخير ، وكثر توجيهي إليك للخير ، وطال
سعيي في إصلاح أمرك .
السادس : أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية ، اقتضت حذفه .
وذلك مثل : التقاء الساكنين ، الذي اقتضى حذف واو الجماعة في
نحو قولك : « يا قوم اضرين » .
وحذف ياء المؤنثة المخاطبة في نحو قولك : « يا هتد اضرين » .
وليس يقال : إن المحذوف لعله كاللثابت .
لإمكان أن يقال : إننا نريد إحصاء مواضع حذف الفاعل مطلقا .
٦ - زيادة الباء في الفاعل :
وبما يجعله مسك الختام في هذا : زيادة الباء في الفاعل زيادة نحوية
للتأكيد .
وقد أورد ذلك ابن هشام في مغنى اللبيب ... ونذكر ذلك - في إيجاز
فتقول :
تراد الباء في الفاعل واجبة ، وغالبة ، وضرورية .
فالواجبة : في نحو : « آحين محمد » .

فقد قال الجمهور : إن الأصل : « أَحْسَنَ مُحَمَّدٌ » ، معنى : صار ذا حسن ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب ، وزيدت الباء إصلاحا للفظ .
وأما إذا قيل : بأنه أمر لفظا ، ومعنى ، وإن فيه ضمير المخاطب مستترا ، فالباء معدية مثلها في « امرُّهُ يزيدٌ » .

والغالبية : في فاعل « كفى » نحو : « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ^(١) »
والزجاج يقول : دخلت الفاء لتضمن « كفى » معنى « اكثف »
ويقول في ذلك ابن هشام :
« وهو من الحسن بمكان ^(٢) »
والضرورة كقوله :

أَلَمْ يَأْتِيكِ ، وَالْأَنْبَسَاءُ تَنْمِي بما لا قِئْتُ لِبُسُونُ بَيْتِي زِيَادِ ^(٣)
أى : تنمى باللى لاقت
« والله أعلى ، وأعلم »

(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٢) ١٠٦/١ مغنى اللبيب . . .

(٣) راجع المغنى ١٠٦/١ إلى ١٠٨ .

قال عبد الله بن قيس الرقيات ، يرثي مصعب بن الزبير بن العوام
(رضى الله عنهما) .

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وَحَيِّمٌ

عبد الله بن قيس الرقيات :

هو عبد الله بن قيس الرقيات القرشي ، من شعراء الغزل ، والسياسة .
نشأ في قریش ، حريصا على سيادتهم ، ناقما على بنى أمية اعتزازهم
باليمن متصبرا لابن الزبير .

ولما قتل ابن الزبير ، واستقر الحكم للأمويين اطمأن إليهم ، وقد كان
في أول أمره مطاردا من خلفائهم ، ينتقل مخفيا بين الكوفة ، والمدينة ،
حتى نال الأمان .

ولزم حيد الهزيب بن مروان . وإلى مصر إلى أن مات سنة ٧٥ هـ .
وشبب عبد الله بن قيس الرقيات بثلاث نسوة ، يسمين بخيما رقية ،
وهن : رقية بنت عبد الله بن أبي قيس ، وابنة عم لها رقية يقال لها رقية ، وأخرى
أموية يقال لها رقية أيضا .

ويمتاز شعر ابن قيس الرقيات بالسهولة ، ورقة المعاني ، ولا سيما في
الغزل ، والرثاء ، .

ولعل سر ذلك : يعود إلى مزاجه الصافي ، وإلى الموضوعات التي
يعالجها

ومصعب بن الزبير بن العوام (رضى الله عنهما) :

قد سار بجنوده من الكوفة ، وكان عبد الملك بن مروان قد سار
بجنوده من الشام فالتقيا بدير الجاثليق ، فكانت الدائرة على مصعب (رضى
الله عنه) .

و « الجاثليق » : موضع على شاطئ نهر يقال له : « دجيل » من
أرض مسكن من بلاد العراق .
وكان ذلك في سنة ٧١ هـ .

ولما قتل مصعب رثاه عبد الله بن قيس الرقيات بقصيدة : أولها :
لقد أورثَ المصريين^(١) حزنًا ، وذلةً قَتِيلُ يَدِيرُ الجاثليقَ مَقِيمُ
فَمَا قَابَلَتْ في الله يَرْكُزُ بنِ وائِلٍ وَلَا صَبْرَتْ عِنْدَ اللِّقَاءِ تَمِيمُ
ولكنه رام القيام ، ولم يكنْ لَهَا مُضَرَى يَوْمَ ذَاكَ كَرِيمُ
ومن شعر عبد الله بن قيس الرقيات في مولاة الزبيرين ، ومعادة الأمويين قوله :
كَيْفَ نَوْنِي عَمَ الْفِرَائِسِ ، وَلَمَّا تَشْمَلِي الشَّامَ غَارَةً شَعْوَانُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَن بَنِيهِ ، وَتُبْسِدِي عَن بُرَاضَا الْعَيْلَةِ الْعُذْرَانُ
وبيت الشاهد من القصيدة .

وبحره : الطويل .

والبيت من شواهد : مغني اللبيب ... ٣٦٧ ، ٣٧١ ، وشرح شواهد
المغني للسيوطي ٢٦٦ ، وشذورالذهب ١٧٧ ، والعيني ٢ / ٤٦١ ، والتصريح
١ / ٢٧٧ ، وجمع الهوامع ١ / ١٦٠ ، والدرر اللوامع ١ / ١٤١ ، والمكودي
والأشعري ٢ / ٤٧ وديوان الشاعر ١٩٦ .

(١) المصران : الكوفة ، والبصرة .

(٢) ٢ / ٦٢ شواهد العيني .

اللغة :

المارقين : يريد الخارجين عن الدين .
وجاء في القاموس المحيط ، مادة : (المرق) :
« و مرق السهم من الرمية مروقاً : خرج من الجانب الآخر ،
والخوارج مارقة ، لخروجهم من الدين »
وقد قال فيهم الرسول الأمين : « يمرقون من الدين ، كما يمرق السهم
من الرمية .
أسلماه : خللاه .

وفي القاموس المحيط ، مادة : أسلم
« وأسلم : افتاد ، وصار مسلماً ، كتسلم ، والعدو خلده ... »
مبعد : أراد به الرجل الأجنبي عنه .
حميم : الصاحب الذي يهتم به صاحبه .
وفي مختار الصحاح ، مادة : (ح م م) :
« ... و حيمك : قريبك الذي تهتم لأمره ... »
والغنى :

تولى مصعب قتال الخارجين عن الدين ، المارقين منه بنفسه ، وكان
جيشاً بنفسه ، وقد خلده أقاربه ، والأبعد عنه

الاستشهاد بالبيت

استشهاد ابن هشام بالبيت :

أولاً : في معنى البيت : ، عن كتب الأعراب .

استشهد ابن هشام بالبيت مراراً :

الأولى : في « حرف الواو » (١)، وفي خروج الواو عن إفادة مطلق الجمع (٢).

وذلك على أوجه : الثاني عشر منها ، قال فيه ابن هشام :
« الثاني عشر : واو علامة المذكرين في لغة « طيء » ، أو أزد شنوءة ،
أو بالحارث » (٣)

ومنه الحديث : « يَمَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » (١)
وقوله :

تَلَوْنِي فِي أَشْرَافِ النَّحِيلِ أَهْلِي ، فَكُلُّهُمْ السُّومُ
وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة ، كما أن التاء في « قالت » :
حرف دال على التأنيث .
وقيل : هي اسم مواقع على الفاعلية .

(١) ٣٥٤/٢ مقفى اللبيب ..

(٢) ٣٥٧/٢ مقفى اللبيب ..

(٣) أصحاب هذه اللهجة .

(٤) أبو سعيد السيرافي :

« الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، القافى : أبو سعيد » السيرافى ،
النحوى .

كان أبوه مجوسياً أنسبه « بهزاد » فسماه أبو سعيد : عبد الله ،
وكان أبو سعيد يدرس ببغداد علوم القرآن ، والنحو ، واللغة ، والفقهاء ،
والدراية ... قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد . واللغة على ابن دريد ،
والنحو عن ابن السراج ، ومبرمان . وولى القضاء ببغداد ... وهو شيخ
الشيوخ وإمام الأئمة . . . افتى على جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب
أبي حنيفة ، فما وجد له خطأ ، وكان ديناً ، ورعاً ، بقیاً ... صنف كثيراً ،
وشرح كتاب سيبويه ... شواهد سيبويه ... مات سنة ٣٦٨ هـ (البغية
٥٠٧/١ إلى ٥٠٩) .

ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة خبر مقدم .
وكذا الخلاف في « قَامَا أَخَوَاكَ » . و « قَدْنِ نِسْوَتُكَ » .
وقد تستعمل لغير العقلاء ، إذا نزلوا منزلتهم .

قال أبو سعيد... : نحو : « أَكَلُونِي الْبُرَاغِيَّت »
... وقد حمل بعضهم على هذه اللفظة : « ثُمَّ عَمُوا ، وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ » ^(١) .
« وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » ^(٢) .

وحملها على غير هذه اللفظة أولى لضعفها :

وقد جُوزَ في « الَّذِينَ ظَلَمُوا » أن يكون بدلا من الواو في « وَأَسْرُوا »
أو مبتدأ خبره ، إما : « وَأَسْرُوا » ، أو قول محذوف عامل في جملة
الاستفهام أى ، يقولون : هل هذا ؟ وأن يكون محبرا محذوف ، أى :
هم الذين ، أو فاعلا « بِأَسْرُوا » الواو — كما قلنا ، أو « يَقُول » محذوفا ،
أو بدلا من واو « اسْتَمَعُوا » وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول
« يَأْتِيهِمْ » أو على إضمار وأذم « أو أخى » وأن يكون مجرورا على
البدل من « النَّاسِ » في « اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ » أو من « الْمَاءِ وَالْمِيمِ »
في « لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ » .

فهذه أحد عشر وجها .

وأما الآية الأولى : فإذا قدرت الواوان فيها علامتين ، فالعلامتان قد
تنازعا على الظاهر .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ٣ من سورة الانبياء .

فيجب - حينئذ - أن تقدر في أحدهما ضميراً مستترا ، راجعاً إليه .
وهذا من هرايب اللغة : أعنى وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين
ويجوز كون «كثير» مبتدأ ، وما قبله خبراً ، وكونه بدلاً من الواو الأولى :

مثل : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ : الرغوف ، الرحيم .

والواو الثانية - حينئذ - عائدة على متقدم رتبة .

ولا يجوز العكس ، لأن الأولى - حينئذ - لا مفسر لها .

وجوز الزمخشري في : «ولا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند
الرحمن عهداً» (١) «كون» من «فاحلاً» ، والواو علامة .

«... وإذا قيل : جاءوا : زيد» ، وعمرو» ، وبكر» لم يجز هند ابن
هشام (٢) : أن يكون من هذه اللغة .

وكذلك تقول : جاء : زيد» ، وعمرو» .

«ولقول غيره : أولئك لما بينا : فمن أن المراد بيان المعنى» .

(١) الآية ٨٧ من سورة نوح .

(٢) ابن هشام الخضرأوى .

«نحمد بن يحيى بن هشام الخضر أوى ، العلامة : أبو عبد الله ،

الانصارى ، الخرجى ، الأندلسى .

من أهل الجزيرة الخضراء ، ويعرف بابن البردعي ، كان زاهياً في

العربية ، عاكفاً على التلخيص ، أخذها من ابن خروف ، ومصعب ، والرثدي ،

والقراءات من أبيه ، وأخذ عنه الشلوطين ... صنف فصل المقال في

أبنية الأعمال ... الإنصاح بفوائد الإيضاح ... النفس على المبتغ لابن

عصفور ولد سنة ٥٧٥ هـ ومات بتونس سنة ٦٤٦ هـ . (البغية ٢٦٦/٤ ،

وقد رد عليه بقوله

تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبَعَّدٌ ، وَحَمِيمٌ
وليس بشيء ، لأنه إنما يمنع التخريج ، لا التركيب (١) .



وقد ذكر ابن هشام - في هذا الاستشهاد - ما يلي :

- جعل من الأمور التي تأتي الواو لها : أن تكون علامة في الفعل ،
تدل على أن الفاعل جمع مذكر سالما .

- بين أن نون النسوة كذلك ، وقد مثل لها بقوله : « قمن نسوتك »
- ذكر أصحاب هذه اللهجة من قبائل العرب ، وإن نعتها بأنها
ضعيفة ، ولعل الضعف بالمقارنة ، والموازنة بلغة الأكثرين .
- سجل شواهد قرآنية ، وشعرية ، وسجل حديثا شريفا ، ورد في
صحيح البخاري .

- خرج الآتين تخريجا نحويا - في إفاضة -
- سجل اعتراف التمحشري باللهجة ، والاستشهاد عليها بآية شريفة ،
هي : « لا يملكون الشفاعة إلا من . . . »
- فقد رأى ابن هشام الخضري في عدم جواز : « جاما : زيد » ،
وعمرؤ ، بكر . . .

- بين أن ذلك جاز مع الألف ف : « جاما : زيد » ، وعمرؤ
- أتى بالشاهد للاستشهاد به على هذه المسألة الأخيرة . . . ، ثم على
الموضوع كله . . .

الطانية :

في حرف « الألف » : وقال في الوجه الرابع :

« الرابع » : أن تكون علامة الاثنين ، كقوله :

أَلْفَيْنَا : عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ وَاقِيَهُ
وقوله :

تَوَلَّى قِتَالِ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَكَذَلِكَ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ
وعليه قول المتنبي :

وَرَمَى ، وَمَا رَمَتْكَ يَكَاةٌ ، فَصَابَنِي سَهْمٌ يُعَلِّبُ ، وَلِلْهَامِ تَرِيحٌ^(١)

والاستشهاد في هذا الموضع تميم ، وتكميل لما سبق .

ثالثا : في شلور الذهب في معرفة كلام العرب ، وشرحه .

ذكر ابن هشام في شرح الشنور أحكاما تخص « الفاعل » ، ونائب
الفاعل (٢) « فقال :

وأقول :

ذكرت — هنا — خمسة أحكام ، يشترك فيها الفاعل ، والنائب عنه (٣) ،
ثم قال — بعد ذلك — :

(١) ٢٧١/٢. تخفى اللبيب ، ويبت المتنبي لا يعد من الاستشهاد به ،
وإنما من الاستقناس به .
(٢) (٣٤٢) ص ٢١٣ شنور الذهب .

الحكم الخامس :

أن عاملهما لا تلحقه علامة ثنيه ، ولا جمع - في الأمر الغالب -
بل تقول : « قام أخوك ، وقام أخوتك ، وقام نسوتك » كما تقول :
« قام أخوك . . . »

ومن العرب : من يلحق علامات دالة على ذلك ، كما يلحق الجميع
علامة دالة على التأنيث ، كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه : ميعد ، وحيم

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ ملائكة بالليل ،
وملائكة بالنهار » (١) .

وقول بعض العرب : « أكلوني البراغيث . »
وقول الشاعر :

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْفَحَتْهَا غَزَ السَّحَابُ
وقول الآخر :

رَأَيْنَ الْفَوَائِي الشَّيْبَ لَاحَ بِقَارِضٍ فَأَعْرَضَنِّي عَنِ الْخُدُودِ الْنَوَاضِرِ
وقد حل على هذه اللغة آيات من التنزيل ، منها : قوله سبحانه :

« وَأَسْرُوا النُّجُومَ الَّذِينَ ظَلَمُوا » (٢)
والاحود يخرجها على غير ذلك .

(١) الحديث من الحديث من أحاديث موطأ الإمام مالك ، ونسباني
التحقيق فيه - إن شاء الله تعالى .
(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

وأحسن الوجوه فيها : إعراب : « الذين ظَلَمُوا مبتدأ ، و « أسروا
الجوى » خبر ، « (١) »

واستشهاد ابن هشام في الشلور : فلمس منه ما يلي :

— لم يخرج عن الاستشهاد السابق في معنى اللبيب .

— ذكر أن الأمر يتعلق بالفاعل ، ونائب الفاعل .

— أكثر من ذكر الشواهد .

ذكر أن لغة « أَكَلُونِي البراغيث » هي « غير الغالبة » ولكنها معترف بها .

سجل أجود الوجوه في تخريج الآية الكريمة : « وأسروا النجوى
الذين ظَلَمُوا . »

— استأنس بيت المتنبي ، فكأنه أراد أن يقول : إن هذه اللهجة
مستمرة وجرت على السنة من لا يستشهد بشعرهم من المولدين .

ثالثاً : استشهاد ابن هشام بالبيت في « التوضيح »

ومن المستحسن أن نجنى أشهى نماز « التوضيح ، والتصريح » بمزوجين

لطول الكلام في هذا الاستشهاد بالبيت ، مع الإشارة بما بين القوسين
للتوضيح .

أخذ ابن هشام يذكر أحكام الفاعل إلى أن وصل إلى الحكم الخامس
منها « فقال :

(١) ص ٢٢٦ إلى ٢٢٩ شرح شذور الذهب :

(و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (أن فعله يوجد مع
تثنيته ، وجمعه

كما يوجد مع إفراده ، فكما تقول : « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول :
« قَامَ أَخَوَاكَ » ، وقَامَ إِخْوَتُكَ »

قال الله تعالى : « قَالَ رَجُلَانِ ^(١) » ، « وَقَالَ الظَّالِمُونَ ^(٢) » « وَقَالَ نِسْوَةٌ ^(٣) » ،
وحكى البصريون عن طيء (و) حكى (بعضهم عن أزيد شئونة
نحو : « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » ، « ضَرَبْتَنِي نِسْوَتُكَ » ، « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ »
وفي الحديث : « أَوْ مُخْرِجِيَّ هُم . » ؟

قاله (صلى الله عليه وسلم) - لورقة ابن نوفل - .

والأصل : « أَوْ مُخْرِجُوِي هُم » ؟ : فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء
في الياء .

(وقال) : عمرو بن ملقط الجاهلي :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ حِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى ذَلِكَ ذَا وَقِيهِ

... وثائب الفاعل « عيناك » كالفاعل :

يصف به رجلا : إذا اشتد الوطيس : فهو يلتفت إلى ورائه مخافة
أن يتبع ، فتلفى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات .

(وقال) أمية :

(يَلُومُونَنِي لِمَ اشْتَرَاهُ التَّحْيِيسِلَ أَهْلِي) فكلُّهُمْ أَلَوْمٌ

(١) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

« فاعلى » فاعلى « يلوموننى » فألحق الفعل علامة الجمع ، مع أنه مسند إلى الطاهر .

(وقال) آخر :

(نَتَجَ الرَّيْبُ مَخَاسِينًا أَلْقَحْنَهَا غُرُ السَّحَابِ)
(والصحيح) عند سيبويه ، ومتابعيه (أن الألف ، والواو ، والنون فى ذلك) المسموع (أحرف ، دلوا بها على التثنية ، والجمع) : تذكيرا ، وتأنيثا (كما دل الجميع) من العرب (بالثناء فى قامت على التأنيث) بجمع الفرعية عن الغير : فالمثنى ، والجمع فرع الأفراد ، كما أن المؤنث فرع المذكور .

(لا أنها ضمائر الفاعلين ، وما بعدها مبتدأ) وهى ، وما قبله مخبر (على التقديم) للخبر (والتأخير) للمبتدأ .
(أو) ما بعدها (تابع) لها (على الإبدال من الضمير) بدل كل من كل .

(و) الصحيح - أيضا - (أن هذه اللغة) وهى إلحاق العلامات (لا تتم مع المفردين ، أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافا لزامى ذلك) : أى : خلافا لمن زعم : أن الظواهر مبتدآت .

ولمن زعم أنها إبدال

ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعطفات

ولنما كان الصحيح : أنها أحرف ، لا ضمائر (لقول الأئمة) من أهل اللغة (إن ذلك لغة قوم معينين) .

(وتقديم الخبر) كما يقول به الأول (والإبدال) من الضمير ، كما يقول به الثانى يميزهما جميع العرب (ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم) .

(لحيء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير
ابن العوام (رضى الله عنهما) .

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ (وَكَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ ، وَحَوِيمٌ
(وقوله) : وهو عروة بن الورد ، يمدح الغنى ، ويلم الفقر :

ذَرِينِي لِلْغِنَى أَشْحَى ، فَسَلِّئْنِي رَأَيْتُ النَّاسَ : شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ ، وَأَهْسُوهُمْ عَلَيَّ (وَإِنْ كَانَا لَهُمْ نَسَبٌ ، وَخَيْرٌ)
فألحق علامة التثنية ، وهى : الألف ، فى « كانا » مع المتعاطفين ،
وهما : « نسب ، وخير » - بكسر الخاء - : النكرم (١) .

وابن هشام فى هذا الاستشهاد واضح وضوحا بيّنا .
وقد عزز ابن هشام ما تقدم ، وبرزت له بعض الآراء التى تضع
لغة « أكلونى البراغيث » فى موضعها المناسب ، وتحدد موقفه منها ،
وموقفه من التخريج

استشهاد العينى ، وتوضيحه :

وقد استشهد العينى بالبيت ، تبعاً لاستشهاد ثلاثة من شراحه به هم :

١ - ابن الناظم .

٢ - ابن عقيل .

٣ - ابن هشام ، وقد ذكرنا استشاده .

وقد رمز لهم بالرمز (ظه) :

(١) ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ التصريح بمضمون التوضيح .

ونأخذ استشهاد كل من ابن الناطم ، وابن عقيل من كتابهما ، كما فعلنا مع ابن هشام الأنصاري ، ثم يأتي دور العيني ، بعد ذلك .

استشهاد ابن الناطم بالبيت :

استشهد ابن الناطم بالبيت حينما شرح بيتي الخلاصة لوالده ، وهما :

وجرد الفعل إذا ما أَسْنَدْنَا لاثْنَيْنِ ، أو جمعٍ « كاز الشَّهَداءِ
وَقَدْ يَهَالُ سَعِدًا ، وَسَعِدُوا والفعل للظاهر - بَعْدَ - مُسْنَدُ
قال ابن الناطم :

« اللغة المشهورة : أن ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون الإناث أسماء مضمرة .

ومن العرب من يجعلها حروفا : دالة على مجرد التثنية ، والجمع .

فعل اللغة الأولى :

إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر ، وهو مثنى ، أو مجموع جرد من الألف ، والواو ، والنون .

كقولك : « سَعِدَ أَخَوَاكَ ، وفازَ الشَّهَدَاءُ ، وقامَ الهُنْدَاتُ » ، لأنها أسماء فلا يلحق شيء منها الفعل إلا مسندا إليه .

ومع إسناد الفعل إلى الظاهر ، لا يصح ذلك ، لأن الفعل لا يسند مرتين .

وعلى اللغة الثانية :

إذا أسند الفعل إلى الظاهر لحقته الألف في التثنية ، والواو في جمع المذكور ، والنون في جمع المؤنث .

نحو : « سَعِدَا أَخَوَاكَ ، وَسَعِلُوا إِخْوَتَكَ ، دُقْمَنَ الْهَنْدَاتُ ،
لأنها حروف ، فلهجت الأفعال ، مع ذكر الفاعل علامة على التنبيه ،
والجمع ، كما تلتحق التاء علامة على التأنيث .

وما جاء على هذه اللغة قولهم : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ » وقوله :
(صلى الله عليه وسلم) : « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ
بِالنَّهَارِ » .

وقول الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِتُفْسِسٍ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وَحَيِّمٌ
وقول الآخر :

رَأَيْنَ الْغَوَائِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِغِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ الْنَوَاضِرِ
ومن النحويين من يجهل ما ورد من ذلك على أنه : خبر مقدم ، ويمتدأ
مؤخر .

وممن من يجهله : على إبدال الظاهر من ضمير .

وكلا الهمامين غير ممنوع فيما سمع من غير أصحاب اللغة المذكورة .
ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على : الإبدال ، أو التقديم ،
والتأخير ، لأن أئمة اللغة اتفقوا : على أن قوما من العرب يجعلون : الألف
والواو ، والنون علامات للتنبيه ، والجمع .

كأنهم بنوا ذلك : على أن من العرب من يلتزم - مع تأخير الاسم
الظاهر - الألف في فعل الاثنين ، والواو في جمع المذكور ، والنون في فعل
جمع المؤنث .

فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ، وقد لزمت الدلالة على التثنية ،
والجمع كما قد تلزم التاء ، للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء لازم
إما : وجوب الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين .
وكل ذلك باطل ، لا يقول به أحد .



وابن الناطم كعادته - مع إيجاز العبارة ، وتسلسل الفكرة - سليم
النظرة ، موفق العرض .
- أشار إلى اللغة المشهورة ، ولم يحمل لهجة أصحاب اللغة غير
المشهورة .

- أشار إلى أن الألف ، والواو ، ونون الإناث ضمائر ، ولا يلحق
الفعل منها إلا ما كان مستندا إليه .

- من العرب من يجعلها حروفا ، دالة على مجرد التثنية ، والجمع ،
مثل تاء التأنيث ، التي تلحق الفعل دلالة على تأنيث فاعله .
وهي الحروف تلحق الفعل دلالة على تثنية الفاعل ، أو جمعه .

- أورد ابن الناطم بعض الشواهد استدلالا على صدق هذه اللهجة .
- لا مانع من التخييع عند ابن الناطم ، على الإبدال ، أو على التقديم ،
والتأخير عند أصحاب غير هذه اللهجة ، لكن ذلك غير مطرد في جميع ماورد
كما أنه لا يجوز حمل جميع ما ورد على ذلك ، لاتفاق أئمة اللغة على صدق
هذه اللهجة ، التي التزم أصحابها إلحاق علامة بالفعل تدل على تثنية
الفاعل ، وجمعه .

والألف والواو ، والنون حروف عند هؤلاء ، ويلزم باطل على القول
باسميتها .

والخلاصة :

فإن شرح ابن الناظم ، وتوجيهه من أدق ما يقال في ذلك ، وتأثيره واضح في غيره من الشراح .

استشهاد ابن عقيل .

شرح ابن عقيل بيتي الناظم المتقدمين ، وهما اللذان شرحهما ابن الناظم فقال :

مذهب جمهور العرب

أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى ، أو مجموع - وجب تجريد من علامة تدل على التثنية ، أو الجمع ، فيكون كحالها إذا أسند إلى المفرد .

فتقول : « قامَ الزيدانِ ، وقامَ الزيدونَ ، وقامت الهنداتُ » ، كما تقول : « قام زيدٌ » .

ولا نقول على مذهب هؤلاء : « قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدونَ ، ولاقمن الهندات » : فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به ، وما اتصل بالفعل - من الألف ، والواو ، والنون - حروف تدل على تثنية الفاعل ، أو جمعه .

بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا ، والفعل المتقدم ، وما اتصل به اسما في موضع رفع به .

والجملة : في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجه آخر :

وهو : أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به - كما تقدم - وما بعده

بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة .

ومذهب طائفة من العرب ، وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل
الصفار في شرح الكتاب :

أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى ، أو مجموع - أتى فيه بعلامة
تدل على التثنية ، أو الجمع ، فتقول :

« قَامَا الزَيْدَانِ ، وَقَامُوا الزَيْتُونُ ، وَقُتِنَ الْمُنْدَاتُ » .

فتكون الألف ، والواو ، والنون حروفا تدل على التثنية ، والجمع ،
كما كانت التاء في « قامت هند » حروفا تدل على التأنيث عند جميع العرب .
والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به ، كما ارتفعت « هند » « قامت »
ومن ذلك قوله :

تَوَكَّلْ فَقَالَ الْمَارِقِينَ بَنَقَسِسُو . وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبَعَّدٌ ، وَحَمِيمٌ
وقوله :

يَكْلُمُونَنِي فِي اشْتِرَاكِ النَّخِيسِنَسِيلِ أَهْمَلِي ، فَكَلَّمَهُمْ يَخْلُدُ
وقوله :

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي عَنِ الْخُدُودِ التَّوَاضِرِ
« فمبَعَّدٌ ، وَحَمِيمٌ » : مرفوعان بقوله : « أَسْلَمَاهُ » .

والألف في : « أَسْلَمَاهُ » حرف يدل على كون الفاعل اثنين .
وكذلك : « أَهْلِي » مرفوع بقوله : « يَكْلُمُونَنِي » والواو حرف يدل
على الجمع .

و « الْغَوَانِي » : مرفوع « بِرَأَيْنَ » والنون حرف يدل على جمع
المؤنث .

وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله :

وَقَدْ يُقَالُ : صَعِدَا ، وَسَعِلُوا إلى آخر البيت
ومعناه :

أنه قد يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة ، تدل على التثنية ،
أو الجمع ، فأشعر قوله : « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

ولمّا قال : « والفعل للظاهر - بَعْدَ - مُسْنَدٌ » ؛ لينبه على أن مثل
هذا التركيب إنما يكون قليلا ، إذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر ، الذي
بعده .

وأما إذا جعلته مسندا إلى المتصل به - من الألف ، والواو ، والنون -
وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ، فلا يكون ذلك قليلا .

وهذه اللغة : هي التي يعبر عنها النحويون بلغة : « أَكَلُونِى
الْبَرَاغِيثُ » :

ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ
بَاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » .
« فَالْبَرَاغِيثُ » فاعل « أَكَلُونِى » و « مَلَائِكَةٌ » فاعل « يَتَعَاقَبُونَ » .
هَكَذَا زَمَّ الْمَصْنَفُ ^(١) .



واستشهاد ابن عقيل . وصنيعه في شرح البيتين تظهر فيه روح ابن
الناظم : - مبدأ ، وغاية -

(١) ٧٩/٢ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ شرح ابن عقيل .
م ١١ - الكواكب الدرية ج ٢

وإن كان لكل منهما ذا تيته ، التي تبرز خصائص سيره في معالجة الموضوع .

- فابن عقيل ذكر مذهب جمهور العرب ، ونحريج ما خالفه .
- ذكر مذهب أصحاب اللغة الأخرى .
- الاستشهاد فيه التأثير التام بابن الناظم .
- كان ابن عقيل سهل المأخذ في توضيح الشواهد .
- جعل كلام الناظم المحور الذي دار حوله الشرح ، والتمثيل ، والاستشهاد .
- الاتفاق مع ابن الناظم في جوهر القضية النحوية .



دور العمى :

ذكر العمى نسبة البيت إلى قائله ، وجو القصيدة ، وسجل بعض أبياتها ، ثم أعرب الشاهد - في إجمال - بعد الشرح اللغوي ثم جاء دور الاستشهاد ، فقال العمى :

الاستشهاد فيه :

في قوله : « وقد أسلماء » حيث فني الفعل المسند إلى الفاعلين ، الظاهر وكان القياس أن يقال :

« وَتَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبْتَعِدٌ ، وَحَمِيمٌ » .

ولكنه جاء على لغة بعض العرب ، فقليل هم : « طي » وقيل : « أزد شنوءة » .

وهم يأتون بالألف مع المثني ، وبالواو مع جمع المذكر ، وبالتون مع جمع المؤنث ،

فيقولون : « قَامَا أَخَوَاكَ ، وقَامُوا إِخْوَتُكَ ، وقَمَنَ أَخَوَاتُكَ »
ومنه البيت المذكور . (١)



استشهاد السيوطي بالشاهد :

يقول السيوطي في « جمع الهوامع . . . »
« إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر :

فالمشهور : تجريده من علامة التثنية ، والجمع ، نحو : « قام
الزَيْنَدَانِ ، وقَامَ الزَيْنُونُ ، وقَامَ الهُنْدَاتُ » .
ومن العرب : من يلحقه الألف ، والواو ، والنون ، حل أنها حروف .
كتاء التاليث ، لا ضائر .

وهذه اللغة تسميها النحويون لغة « أَكْلُونِي الْبِرَاقِيثَ » .
ومنها قوله :

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ
وقوله :

يَلْمُؤُونَنِي فِي شِرَاهِ النَّخِيصِ أَهْلِي : فَكُلُّهُمْ أَلَوْمٌ
وقوله :

نَتِجَ الرَّبِيعِ مَحَامِسُنَا أَلْمَحْنَهَا غُرُ السَّحَابِ
وقوله :

[وَلَكِنْ دِيْقًا أَبُوهُ ، وَأُمُّهُ]
بحوران يعصرن السليط أناربه

(١) ٦٣/٢ شواهد المعنى .

ومن النحويين : من جعلها ضائراً ، ثم اختلفوا :

فقليل : ما بعدها بدل منها .

واللهم : مبتدأ ، والجملة السابقة خبر .

والصحيح الأول

لنقل الأئمة أنها لغة ، وعزيت لطيء ، وأزد شنوءة .

وكان ابن مالك يسميها لغة : « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ بِاللَّيْلِ »

وهو مرهوف ، كما بينت في أصول النحو ، وغيره (١) »

والسيوطي تابع من سبقه ، وأخذ عنه ، ولم يصنف جديداً . . .



إيضاح الشنقيطي :

آثم الشنقيطي البيت ، ثم قال :

« استشهد به على لغة من يجمع بين الفاعل الظاهر ، والضمير .

وهي اللغة المعروفة بلغة « أَكَلُونِي الْبَرَّاعِيثُ » (٢) .

ثم نقل الشنقيطي القياس عن العيني ، فقال :

« وكان القياس أن يقول : وقد أَسْلَمَ : مَبْعُودٌ ، وَحَمِيمٌ ، ولكنه

جاء على لغة بعض العرب ... » (٣) .



(١) ١٤١/١ الدرر اللوامع . .

(٢) ١٦٠/١ هبج الهوامع .

استشهاد المكودي :

استشهد المكودي بالبيت عنلما شرح بيت الخلاصة :

« وقد يقال : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا والفعل للظاهر بِعَد مسند

هذه اللغة : يسميها النحويون لغة : « أكلوني البراغيث » :

وهي : أن يلحق الفعل المسند إلى المضي ألف ، والمسند إلى الجمع المذكر واو ، والمسند إلى الجمع المؤنث نون .

فنقول « سَعِدَا أَخَوَاكَ ، وسعدوا إِخْوَتَكَ ، وسعدنَ بَنَاتَكَ » .

وهذه الأحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر ، وإنما

هي علامات للفاعل ، كالتاء في « قَامَتِ هُنْدُ » .

ويكون المسند إليه بلفظ التثنية ، والجمع ، كما ذكر ، ويعطف آخر الاسمين على الأول ، كقوله :

تَوَلَّى قِتَالِ الْمَارِقِينَ بَنَفْسِي سَمِيرُ وقد أسلمناه : مَبْعَدٌ ، وَحَمِيمُ

وفهم من قوله : « قَدْ يُقَالُ » : قلة هذه اللغة .

وفهم من قوله :

... .. والفعل للظاهر بِعَد مسند

أن هذه الحروف علامات ، لا ضمائر (١) »

وعبارة المكودي - على إيجازها - اشتملت على تجل المطلوب



(١) ص ٥٧ شرح الكودي لآلفية ابن مالك .

استشهد الأثيموني :

يقول الأثيموني ، مازجا شرحه ببني الناظم . . .

« وَجَرِدَ الْفِعْلَ » من علامة التثنية ، والجمع (إِذَا مَا أُسْنِدَا :
الاثنيين) « كَفَازَ الشَّهِيدَانِ » وَيَقُوزُ الشَّهِيدَانِ (أَوْ جَمَعَ كَفَازَ الشَّهِيدَا)
« وَيَقُوزُ الشَّهِيدَا » ، وَهَازَتْ الْهِنْدَاتُ ، وَتَقُوزُ الْهِنْدَاتُ » .

هذه هي اللغة المشمورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) عَلَى لُغَةٍ قَلِيلَةٍ : « سَعِدَا » الزَّيْدَانِ ، وَيَسْعَدَانِ
الزَّيْدَانِ « (وَسَعِدُوا) الْعَمْرُونَ ، وَيَسْعَدُونَ الْعَمْرُونَ ، وَسَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ،
وَيَسْعَدَنَّ الْهِنْدَاتُ » .

ومن ذلك قوله :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارْقِينَ بِنَقْصِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وَحَيِّمٌ

وقوله :

نُسِيًا حَاتِمٌ ، وَأَوْسٌ لَدُنْ فَسَا . ضَمِنْتَ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

وقوله :

نَصْرُوكَ قَوْمِي ، فَأَعْتَزَلْتُ وَنَضَّرَهُمْ وَكَوْا أَنَّهُمْ خَدَّلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

وقوله :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي ، فَكُلُّهُمْ يَغْلِلُ

وقوله :

رَأَيْنَ الْغَوَائِي الشَّيْبَ لَاحَ بِحَارِضِي فَأَخْرَضَنِي عَنِ الْخُلُودِ النَّوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة « أكلوني البراغيث » .

وعليها حمل الناظم قوله (عليه الصلاة ، والسلام : « يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » .
أخرجه مالك في الموطأ .

ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك : إن الواو فيه علامة لإضمار ،
لأنه حديث مختصر ، رَوَاهُ الْبَزَازُ مَطْوِلاً ، مجرداً . فقال :

« إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَابُونَ فِيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين : أنها لغة طي ، وبعضهم : أنها لغة أزد
شنوءة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف ، بل هو
(للظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ) .

وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل ، وجمعه ، كما دلت التاء في
« قامت هند » على تأنيث الفاعل .

ومن النحويين : من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ، ومبتدأ
مؤخر .

ومنهم من يحمّله على إبدال الظاهر من المضمّر .

وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة .

ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير
لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن : اتفقوا على أن قوماً من العرب يعملون
هذه الأحرف علامات للتثنية ، والجمع .

وذلك بناء منهم : على أن من العرب من يلتزم - مع تأخير الاسم
الظاهر .

الألف في فعل الاثنين ، والواو في جمع المذكر ، والنون في فعل جمع
أؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا .

وقد لزم للدلالة على التثنية ، والجمع ، كما لزم التاء للدلالة على
على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء للزم :

إما : وجوب الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير ، وإما إسناد الفعل
مربتين ، واللازم باطل اتفاقا^(١) .

وقد لاحظ لنا :

أن الأشبوني : أفاد من السابقين إفادة جيدة ، وأنه عرض المسألة
عرضا يسائر منهجه في الشرح ، وأنه أكثر من تسجيل الشواهد .

إعراب البيت

تولى : فعل ماض ، مثنى على الفتح المقدّر ، للتعذر ، لا محل له من
الإعراب ،

والفاعل : ضمير مستتر جوازا ، يعود على «مصعب» (رضي الله عنه)
قتال : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

المارقين «قتال» مضاف ، و «المارقين» مضاف إليه مجرور بالإضافة ،
وعلامة جره الياء ، المكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها ، لأنه
جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

بنفسه : «البناء» زائدة زيادة نحوية ، وهي تفيد التأكيد ، حرف مثنى
على الكسر ، لا محل له من الإعراب .

«نفس» توكيد للضمير ، المستتر في «تولى» والواقع فاعلا .

(١) ٤٦/٢ ، ٤٧ ، ٤٨ شرح الأشبوني .

وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

« نفس » مضاف ، و « الهاء » مضاف إليه ، مبني على الكسر ، في محل جر بالإضافة .

أو الهاء حرف جر أصلي ، والجار ، والجرور متعلق بالفعل « تولى »
وقد : « الواو » واو الحال ، حرف مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، من فاعل « تولى »

« قل » حرف تحقيق ، مبني على السكون ، لا محل له من الإعراب .
أسلماه : « أسلم » فعل ماض ، مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .
« والألف » حرف دال على التثنية ، أى : علامة على التثنية ، مبني على السكون ، لا محل له من الإعراب .

و « الهاء » مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب ، مقدم على فاعله .

مبعد : فاعل مرفوع بقوله « أسلم » وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقد أنخر عنه المفعول به .

وجيم : « الواو » : حرف عطف ، مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

« جيم » معطوف على « مبعد » والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

والجملة : في محل نصب حال ، من فاعل « تولى » .

وهذا الإعراب على لهجة طي ، وأزد شنودة وهى لغة « أكلوني البراغيث »

وعلى لغة بقية العرب ، وعلى إعراب الجمهور :

أسلماه : « أسلم » فعل ماض

والألف : ضمير ، مبنى على السكون ، فى محل رفع فاعل
« أسلم »

والجملة : من الفعل ، والفاعل ، فى محل رفع خبر مقدم ، وما
بعده من « مبعد . . . » مبتدأ مؤخر ، والربط الضمير فى
« أسلماه » . أو « مبعد . . . » يدل كل من كل من الضمير الفاعل فى
« أسلماه » وبذل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
أى : « لمبعد » وما بعده « حم » عطف عليه .

وهذا التخريج :

يلائم الشاهد ، لأن قائله هو : عبد الله بن قيس الرقيات ، وهو
مخزومى قرشى .

فليس من « طي » ، أو أزد شنوءة ، أو بنى الحارث بن
كعب . »

وهم أصحاب هذه اللهجة

والقياس على لغة ، جمهرة العرب :

« وقد أسلمه مبعد ، وحم . »

وبعد عرض ما تقدم يأتى دور الدراسة ، والتحقيق النحوى ،
والملاحظات والتحليل ، وجمع الأشباه ، والنظائر . . .

وذلك : فيما يأتى - بحون الله ، فى توفيقه -

١ - القضية النحوية التي دار البحث حولها ، والتخريج ، والاستشهاد ...

وهي :

هل تلحق العرب في لغتها بالفعل علامة تدل على التثنية ، والجمع
للفاعل كما ألحقت بالفعل علامة تدل على تأنيث فاعله ؟

والجواب عن هذا :

لغة أكثر العرب : عدنانين ، وقحطانيين لم تفعل ذلك ، ولم تلحق
بالفعل علامة تدل على تثنية فاعله ، أو جمعه ، كما فعلت عند التأنيث .

ولهجة طيء العدنانية : وأزد شنوءة القحطانية ، ولهجة بني الحارث
ابن كعب .

إلحاق علامة تدل على أن الفاعل مثنى ، أو أن الفاعل جمع ، كما
فعلت جميع قبائل العرب في إلحاق علامة للتأنيث ، تدل على أن الفاعل
مؤنث .

والإلحاق ، وعدمه : ظاهران سمعنا ، ورواهما ثقات علماء اللغة ،
ونقلتها وودت عليها الشواهد .

وعلى ذلك : فالاعتراف بهما ضربة لازب .

وليس يعني أن تكون لغة أكثر العرب هي السائدة المشهورة ، ولهجة
الآخرين أخفى ، وأقل شهرة بقدر ما يهمننا إثبات السماع ، والنقل ،
وورود الشواهد على كل منهما .

وعلى ذلك نقول :

لغة أكثر العرب ، لا تلحق بالفعل علامة ، لتدل على تثنية الفاعل ،
أو جمعه .

ولأنما تجرد الفعل عن العلامة .

ولغة قبائل محددة : تفعل ذلك .

٢ - مدار القضية النحوية ، وأبعادها :

النظرة المدققة تكشف لنا عن طبيعة الموضوع ، فنجد أن الذي ألحقت به القبائل العلامة لا يخلو عن أن يكون مثنى ، أو مجموعا :
وللتبينة الألف : وهى صالحة لنوعى المثنى : المثنى ، المذكر ، والمثنى المؤنث .

ومن هنا - جاء بحث ابن هشام المتقدم - في أن مما جاء له الألف في اللسان العربي : أن تكون علامة تلتحق بالفعل ، لتدل على ثنية فاعله ، في لغة بعض القبائل ، وتكون حرفا .

أما الجمع : فإنه لا يخلو : من أن يكون مذكر سالما ، أو جمع جمع مؤنث سالما .

ولجمع المذكر « الواو »

وقد ذكر ابن هشام - فيما سبق - في معاني الواو - أنها تكون علامة على أن الفاعل جمع مذكر سالم ، وتلتحق بالفعل ، في لهجة بعض القبائل ، وتكون حرفا .

ولجمع المؤنث السالم « النون » :

وقد نص ابن هشام - أيضا - على حرفيتها - في لهجة بعض القبائل - حيث يقول في « حرف النون » في الموضوع الثالث :

« الثالث : نون الإناث » :

وهى اسم فى نحو : « النَّسْوَةُ يَنْهَبْنَ . » - خلافا للمازى^(١) .
وحرف فى نحو : « يَنْهَبْنَ النَّسْوَةَ . » فى لغة من قال : « أَكَلُونِي
البراغيث .

خلافا لمن زعم أنها اسم ، وما بعدها بدل منها ، أو مبتدأ مؤخر ،
والجمله قبله خبره^(٢) .

ولنبرز ما تقدم ، فنقول :

« الألف ، والواو ، ونون النسوة » ضائرت فى لغة أكثر العرب ، وفى
اتجاه جمهور النحاة ، أحرف تدل على ثنية الفاعل ، وجمعه ، أو ماينوب
عنه فى لغة « أكلوني البراغيث » ، وفى اتجاه بعض النحاة .

زائليل لما تقدم :

سَعِدًا أَخَوَاكَ ، وسَعِدُوا إِخْوَتَكَ ، وسَعِدَنَ بَنَاتُكَ .
وتفعل ذلك عند العطف ، كما تقول :

« سَعِدًا زَيْدٌ ، وعَمْرُو ، وسَعِدُوا زَيْدٌ ، وعَمْرُو ، وبِكَرْطُكُ وسَعِدَنَ
سعاد وليلى وفاطمة . »

(١) المازنى :

« بكر بن محمد بقية ... أبو عثمان المازنى ... ملان بنى شيبان
ابن ذهل ... بصرى ، روى عن أبى عبيدة ، والأصمعى ، وأبى زيد ،
وعنه المبرد ، واليزيدى ، وجباعة . كان إماما فى العربية ، متسعا فى
الرواية ، وكان لا يناظره أحد إلا غلبه ، لقدرته على الكلام ... قال المبرد :
لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان ... صنف كتابا فى القرآن ،
عال النحو ، تفسير كتاب سيبويه ... التصريف ... وغير ذلك .
مات المازنى سنة ٢٤٩ هـ أو ٢٤٨ هـ (البقية ١/٤٦٥ ، ٤٦٦) .
(٢) ٣٤٤/٢ ٢ معنى اللبيب .

لأن « المراد بيان المعنى (١) » كما يقول ابن هشام في المعنى .

٣- موقف إمام أهل الصناعة : سيبيويه من هذه القضية النحوية :

نالت « لغة أكلوني البراغيث » : من سيبيويه اهتماما . . .

فقد وجدناها ذكرا في ١ / ٥ ، ٦ ، ٣٩ ، ٢٣٦ وفي ٢ / ٨ .

فقد جاء في (١ / ٢٣٦) :

« واعلم أن من العرب من يقول : ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبَانِي

أَخَوَاكَ »

فشبهوا هذا بالتاء ، التي يظهرونها في : « قَالَتْ فَلَانَةُ » :

فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث .

وهي قليلة :

قال الشاعر : (وهو الفرزدق) :

ولكنَّ دِيَا في أَبِيهِ ، وَأُمِّي يَحْزَنُ أَنْ يَغْصِرَنَّ السَّليطُ أَقَارِبِي

وأما قوله (عز وجل) : « وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا » (٢) فإنه يجيء

على البديل ، أو كأنه قال : « انطلقوا » فقبل له من : ؟ فقال :

« بنو فلان » :

فقوله : « وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا » على هذا .

فيما زعم يونس (٣) .

(١) ٣٦٦/٢(١) معنى اللبيب . . .

(٢) من الآية ٣ من سورة الانبياء .

(٣) ٢٣٦/١ كتاب سيبيويه .

وإمام أهل الصناعة : سبيويه :

يثبت هذه اللغة ، ويذكر أنها قليلة .

— يشبه الألف ، والواو ، اللذين يدلان على تثنية الفاعل ، وجمعه ، وهما علامة على ذلك ، بالتاء ، وهي علامة على تأنيث الفاعل ، فالتشبيه في مطلق العلامة .

— أصحاب هذه اللهجة أرادوا بذلك : أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث .

— فتح إمام أهل الصناعة باب التصريح لمن أتى بعده ، لغير أصحاب هذه اللغة :

ويقول الأعمى في شرح الشاهد ، وبيان موطن الاستشهاد :

« الشاهد في قوله : » يعصرن « :

فأتى بضمير الأقارب في الفعل ، وهو مقدم على لغة من نفى الفعل ، وجمعه ، مقدما ، ليدل على أنه لائنين ، أو لجماعة ، كما تلحه علامة التأنيث ، دلالة على أنه مؤنث .

والشائع في كلامهم إفراده ، لأن ما بعده من ذكر اللائنين ، والجماعة ينفى عن تثنيته ، وجمعه . . .

هجا رجلا : فجعله من أهل القرى . المقلدين لإقامة عيشتهم ، ونفاه عما عليه العرب : من الانتجاع ، والحرب .

و « دياف » : قرية بالشام ، والسليط : الزيت . . . وحووران : من مدن الشام^(١) . »

(١) ٢٣٦/١ شواهد الأعمى بأسفل كتاب سبيويه .

وذكر ابن عقيل - فيما تقدم - : أن مذهب طائفة من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب - كما نقل الصفار^(١) في شرح الكتاب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - منى ، أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية ، أو الجمع . . . (٢) .

٤ - الفرق بين علامة التأنيث ، وعلامة التثنية والجمع

يفرق العلماء بينهما من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :

أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة للجماعة من العرب بأعيانهم .

أما إلحاق تاء التأنيث فلفظة لجميع العرب

الوجه الثاني :

أن إلحاق علامة التثنية ، والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجبا أصلا ، بل ربما جاء وا بالعلامة ، وربما أهملوا الإتيان بها .

وأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجبا ، وغير واجب على حسب التفصيل في باب الفاعل .

الوجه الثالث :

أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة

(١) الصفار :

لا قاسم بن علي بن محمد بن سليمان ، الأنصاري ، البطيلوس ، الشهير بالصفار . صاحب الشاويين ، وابن عصفور .
وشرح كتاب مسيبويه شرحا حسنا ، ويرد فيه كثيرا على الشاويين
باتباع رد ملت بعد الثلاثين ، وسجدة . (البغية ٢/٢٥٦) .
(٢) ٨٠/٢ شرح ابن عقيل .

الثنية ، والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بلون علامة ، ويكون الاسم - مع هذا - مشتركا بين المذكر ، والمؤنث « كزيد » ، وهند : فقد سمى « يزيد » ، وهند مذكر ، كما سمى بكل منهما مؤنث . .
فإذا ذكر الفعل بلون علامة التأنيث ، لم يعلم : أمؤنث فاعله ، أم مذكر ؟

فأما المنفى ، والجمع : فإنه لا يمكن فيها احتمال المفرد .

• - أكلوني البراغيث

سمعة ، وعلامة على اللهجة المنسوجة إلى قبائل بعينها :

والأصل في التعبير : « أَكَلَنِي الْبَرَاغِيثُ » أو « أَكَلَنِي الْبَرَاغِيثُ »
و « الواو للعقل » : سواء كانت ضميرا ، أو علامة تشبيها لها بهم : من حيث فعلها فعلهم من الجور ، والتعدي ، المعبر عنه بالأكل مجازا (١)»

ولعل في إطلاق « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » على هذه اللهجة ما يشير إلى مغمز فيها من الجمهور مع أنها لهجة قوم . . . وذلك من ناحية إطلاق التسمية فقط ، مع عدم تجاهل صحتها : أخذنا من ورد التعبير على لسان اللاهجين بها .

أما ابن مالك : فقد اعترف بهذه اللهجة ، وأطلق عليها في كتبه لغة :
يَتَعَاثَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ . . . « أخذنا من الحديث الذي اتفق عليه الشيخان .

ولعل في ذلك : ما يرد لهذه اللغة ما هي جديرة به : من أنها لغة قوم من العرب . لا يمكن تجاهلها ، أورد المسموع عليها .

(١) ٢٨/٢ حاشية الصبان على الأشبوني . .

٦ - « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ . . . » وتحقيق الرواية .
يقول الأشموني :

« . . . أخرجه مالك في الموطأ (١) »

وبالرجوع إلى موطأ الإمام مالك (رضى الله عنه) في «باب جامع الصلاة» .
« وحديثي (أي يحيي)

عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :

« يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ .
وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، ثُمَّ يَمُرُّ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ ،
- وهو أعلم بهم .

كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون :

« تركناهم ، وهم يصلُّون ، وأتيناهم ، وهم يُصلُّون . » (٢)
وفي صحيح البخاري : « باب فضل صلاة العصر » (٣) :

« حدثنا عبد الله بن يوسف ، قال : حدثنا مالك ، عن أبي الزناد ،
عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :
« يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي
صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يَمُرُّ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ
وهو أعلم بهم . . . »

(١) ٤٨/٢ شرح الأشموني .

(٢) ١٣٨/١ صحيح البخاري .

(٣) ص ١٢٣ موطأ الإمام مالك .

كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون :

تركناهم ، وهم يُصلُّون ، وأَتَيْنَاهُمْ ، وهم يُصلُّون .
والزوايتان متفقتان في متن الحديث ، وقد جاءتا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة . . .

وجاء في صحيح مسلم ، بشرح النووي ، في « فضل صلاتي الصبح ،
والعصر ، والمحافظة عليها . »

« حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن أبي الزناد ،
عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
قال :

« يَتَعَاقَبُوا فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي
صَلَاةِ الْعَصْرِ ، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يُعْرَجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ
رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - :

كيف تركتم عبادي ؟ ، فيقولون :

تركناهم ، وهم يُصلُّون ، وأَتَيْنَاهُمْ ، وهم يُصلُّون .^(١)
ويقول النووي

في قوله (صلى الله عليه وسلم) : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ . . . »

« فيه دليل لمن قال من النحويين

يجوز إظهار ضمير الجمع ، والتثنية في الفعل ، إذا تقدم .

(١) ٢٧٨/٢ صحيح مسلم .

وهولعة بنى الحارث

وحكوا فيه قولهم : « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ » .^(١)

وعزز جعل قول « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ » واردا من أهل هذه اللغة .

ويقول النووى

« وعليه حمل الأنخض ، ومن وافقه قول الله تعالى : وَأَسْرُوا النَّجْوى

الَّذِينَ ظَلَمُوا » .^(٢)

وقال سيبويه ، وأكثر النحويين : لا يجوز إظهار الضمير ، مع تقدم الفعل ، ويتأولون كل هذا ، ويجعلون الاسم بعده بدلا من الضمير ولا يفرصونه بالفعل ، كأنه لما قيل : « وَأَسْرُوا النَّجْوى » قيل من هم ؟ قيل : الذين ظلموا ، وكلنا : « يتعاقبون » ونظائره^(٣) »

ونسيم شطر ابن حجر العسقلانى ، لرى ما قاله فى شرح حديث البخارى ، فى كتابه المسمى فتح البارى بشرح صحيح البخارى

يقول ابن حجر العسقلانى : وبهنا — فى المقام الأول — ما يخص النحو

« قوله : (يَتَعَاقَبُونَ) : أى تأتى طائفة عقب طائفة ، ثم تعود الأولى

عقب الثانية (ونقل القرطبى)

قال القرطبى : الواو فى قوله « يَتَعَاقَبُونَ » : علامة الفاعل ،

المذكر ، المجموع على لغة « بلحارث » .

وهم المائلون : « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ » ومنه قول الشاعر :

(١) ٢٧٨/٢ شرح النووى لصحيح مسلم .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) ٢٧٨/٢ شرح النووى لصحيح مسلم .

... ..
 بهيؤران يعصراً لسليطاً أقاربه
 وهي لغة فاشية ، وعليها حمل الأنخفش قوله تعالى : « وأسروا النجوى
 الذين ظلموا » (١)

قال : وقد تصف بعض النحاة في تأويلها ، وردها للبدل ، وهو
 تكلف مستغنى عنه .

فإن تلك اللغة مشهورة ، ولها وجه من القياس واضح .
 وتوارد حاجة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل .
 ووافقه ابن مالك

وناقشه أبو حيان زاعماً أن هذه الطريق اختصرها الراوى .
 واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة ، بلفظ :
 « إن لله ملائكة ، يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار . »
 الحديث .

وقد سُمع في العزو إلى مسند البزار ، مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ
 في الصحيحين .

فالعزو إليهما أولى . . . (٢) ،
 والحديث أكثر من رواية ، وأكثر من طريق . . .
 وقول ابن حجر يعزز اتجاه ابن مالك ، ومذهبه . . .
 ويعزز ما تقدم رواية روى بها « حديث أم زرع » الذي رواه البخارى
 في صحيحه .

(١) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .
 (٢) ٢١٨/٣ فتح البارى بشرح البخارى .

يقول المسقلاني في شرح الحديث - :

« . . . وفي رواية أبي على الطبري في مسلم : « جَلَسَنَ » : بالنون -
[أى : جَلَسْنِ لِاحْنَى عَشْرَةَ امْرَأَةً .. »

وفي رواية أبي يعلى : « اجْتَمَعْنَ » . :

قال القرطبي زيادة النون على لغة : أَكَلُونِ الْبَرَاغِيثَ ،
وقد أثبتها جماعة من أئمة العربية . واستشهدوا لها بقوله تعالى : « وأسروا
النجوى الذين ظلموا » (١) وقوله تعالى : فَعَمُوا ، وَصَمُوا كثيرٌ منهم (٢)
وحديث « يتعاقبون فيكم ملائكة . . . » وقول الشاعر :
... .. بخورَان يعصِرْنَ السَّليطَ أَقَارِبُهُ
وقوله :

يُلْومِرْنِي فِي اشْتِرَاءِ النَخِيسِ سِلَ قَوْمِي ، فَكَلَّمُهُمْ يَغْدِلُ
وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة إلى المشهورة ، وهي :
ألا يلحق علامة الجمع ، ولا التثنية ، ولا التأنيث في الفعل ، إذا
تقدم على الاسم .

وخرج لها وجوها ، وتقديرات في غالبها نظر .
ولا يحتاج إلى ذلك ، بعد ثبوتها نقلا ، وصحتها استعمالا ، والله
أعلم .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، وصح : الآية : « فَمَعُوا ، وَصَمُوا ،
ثم تاب الله عليهم ثم هموا ، وَصَمُوا كثيرٌ منهم . . . » .
(٢) ٣٠٦/١٩ ، ٣٠٧ فتح الباري بشرح صحيح البخاري .

ويقول القرطبي في توجيه قوله تعالى : « ثُمَّ عَمُوا ، وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ » ،
فارتفع كثير على البذل من الواو .

وقال الأخفش : سعيد : كما تقول : رأيتُ قومك ثلثيهم ، وإن
شئتَ كان على إضمار مبتدأ ، أي : العمى ، والصم كثير منهم ، وإن شئتَ
كان التقدير : العمى ، والعم منهم كثير .

وجواب رابع أن يكون على لغة من قال : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ »
وعليه قول الشاعر :

ولكن دياً قى ، أبوه ، وأمه بخوران يعصرون السليطَ أقاربه
ومن هذا المعنى قوله تعالى : « وَأَسْرُوا النّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا » (١)
وبما يعزز ما تقدم - أيضاً ما نقله العيني في شواهد عن السهيلي :
قال العيني

وقال السهيلي

ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة ،
وجودتها ، نحو ما جاء في قول وائل بن حجر : - في سجود النبي
(صلى الله عليه وسلم) :

« وَوَقَعْنَا رَكِبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ نَقْعَا كَفَّاهُ » ونحو قوله : « يَخْرُجُنَّ الْعَوَائِقُ
وَدَوَاتِ الْخُنُورِ . » ونحو : « يَتَنَقَّبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ
بِالنَّهَارِ . »

أخرجه في الموطأ ، والألف ، والواو والنون حروف (٢) :



(١) من ٢٢٤٥ تفسير القرطبي ١٠١

(٢) ٤٦٠/٢ شواهد العيني .

وخلص ما تقدم نوجزه - بشيئة الله تعالى - في الآتي :
- من مظاهر عظمة الله (عز وجل) اختلاف الألسنة ، والألوان :
وقد اختلف اللاهجون العرب - في إلحاق علامة بالفعل تدل على
ثنية الفاعل ، أو جمعه .

وجل قبائل العرب جردت الفعل من هذه العلامة .
وألحقت العلامة بالفعل : **طيه** ، وأزد شنوءة ، وبلحارث بن كعب
ولم يكن ذلك على سبيل الرجوب - كما تقدم - .

- علماء اللغة ، ونقلتها : جمعوا النطقين . . . الإلحاق ، وعدمه .
- رأى علماء النحو جمهرة العرب ، تختلف عن القبائل المعينة ،
التي تلحق بالفعل العلامة الثالثة على ثنية الفاعل ، أو جمعه .
- اعتراف شيخ النحاة ، وإمامهم : سيبويه : باللهجة التي خالفت
جمهرة العرب ، ورودت في كتابه في غير موضع - كما ذكرنا -

- فتح إمام أهل الصناعة : سيبويه باب التخريج لغير أصحاب
تلك اللهجة ، واتسع الباب عند النحاة ، وأغزهم تخريجاً ما ورد في
استشهاد ابن هشام في المغني . . . وقد تقدم - .

- دفع التخريج ، والرغبة في مخالفة الآخرين إلى ارتكاب وجوه
غير مسلمة وفيها نظر .

- أطلق جمهور النحاة على اللهجة التي خالفت لهجة الجمهور لغة :
« أَكَلُوْا فِي الْبَرَاغِيْثِ » أخذاً مما ورد على ألسنة من نطق بها . . . ونحزاً
عليها . . .

وخفف ذلك ابن مالك ، فنسبها إلى حديث : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ »

— لم تقتصر اللهجة على قبائلها فقط ، وإنما تسربت إلى قبائل خارج حدودها ، فالذكر الحكيم لم تخل منها بعض آياته — كما سبق — وذلك من إعجازه ، ليكون بطل اللغات ، ولا يهمل بعض اللهجات . . .
— وردت اللهجة في لسان من أوقى جوامع الكلم (صلى الله عليه وسلم) — كما ذكرنا —

— وردت في الشواهد الكثيرة لأصحابها ، ولغيرهم ممن سجلنا شواهدهم فيها تقدم ، وفي شواهد أخرى ، لا يتسع المقام لتسجيلها كلها . . .
— وردت في شعر المولدين ، الذين مثل بعض النحاة بشعرهم :
من قبيل التمثيل ، لا من قبيل الاستشهاد — وقد سبق ذلك —
— جميع ما استشهد به — أيضا — : لا يجعل في النفس حرجا من الاعتراف بهذه اللهجة ، ويجعل النفس تطمئن إليها ، ولا تنفر مما ورد عليها

— ما يخص التخريج فلأننا ينبغي أن نراهم فيه أمرين :
أولهما : التخريج لما ورد من غير أصحاب هذه اللهجة .
وثانيهما : البعد عن التكلف في التخريج ، حتى لا نفر من أمر محذور ، فنقع في أمر أكثر منه خطرا .

والقصد

فإن لغة « أكلوني البراغيث » لغة عربية صحيحة ، لعرب معترف بهم ، وأخذها غيرهم عنهم ، ولا سبيل إلى إنكار ما ورد منها ، ولا إلى التقليل من شأنها . والله تعالى أعلى وأعلم .

٧ — شواهد لما تقدم :

وتتوج هذا البحث بذكر بعض الشواهد ، فنقول :

قال : تميم : وهو من شعراء اليتمية .

إِنِّي رَأَيْتُ النُّجُومَ ، وهو مغربٌ وأقبلنَ رايَاتُ الصُّبْحِ من الشرقِ
وقال يزيد بن معاوية :

يَكُونُونَ بِي فِي ظِلِّ كُلِّ كَنِيسَةٍ فَيَنْسُونَنِي قَوْمِي ، وأهوى الكنائسَا
وقال قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُهَا جَارَاتُهَا ، فَيُزِرُّهَا وتعتلُّ عَنْ إِيَّتَيْنِهِنَّ ، فتعتكُرُ
وقال البحرى - وهو طائي - : وطئ أصل هذه اللغة :

لَدَنَ بَنَاهِنَهُ الْعُيُونُ سِرَاعاً فيه لو أمكنَ الْعُيُونُ انْتِهَابَهُ
وقال أبو تمام : حبيب بن أوس الطائي :

أَغْرَتَ هُمُومِي ، فاسْتَلَنْ فُضُولَهَا نومي ، وَبَتَّنَ عَلَيَّ فُضُولَ سَادِي
وقال أبو نواس :

وَكَأَنَّ سَعْدِي إِذْ تَوَدَّعَنَا وَقَدْ اشْرَأَبَ الدَّمْعُ أَنْ يَكْفَمَا
رَشَاتُوا صَيِّنَ الْعِيَانِ بِهِ حَتَّى عَقَدْنِ بِإِذْنِهِ شَنْفَا
وقال - أيضا - :

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لِي نَسَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِي ، وَقُلُّ زَوَارِي
وَأَحْسَنْتُ نَفْسِي التَّعَزَّى عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى ، وَمُتَنِّ أَوْكَارِي
وقال الشريف الرضي :

نَهَضْتُ ، وَقَدْ قَعَدَنِي بِي اللَّيَالِي فلا خِيْلُ أَعَنَ ، وَلَا رِكَابُ

قال رؤبة بن العجاج :

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ

رؤبة بن العجاج :

هو : أبو محمد : رؤبة بن الحجاج ، والمعجاج لقبه ، واسمه عبد الله بن رؤبة البصري التميمي ، السعدي .

سمى باسم قطعة من الخشب يرأب بها الإناء ، إذا انصدع .

وهو ، وأبوه راجزان مشهوران ، كل منهما له ديوان رجز ، ليس فيه شعر ، سوى الأراجيز .

وهما مجيدان في رجزهما ، وكان رؤبة بصيراً باللغة ، قياً بحواشيها ، وغريبها ، والمعجاج ، ورؤبة من أنعم الله تعالى على اللغة ، فقد حفظا كثيراً من غريبها ، بالرنجلة ، والأسفار ، وخلفا لنا هذه الأرواة الهائلة ، مستخدمة في أرجازهما .

وكان يونس يعظمه ، ويقول عنه - وقد سئل : من أشعر الناس - ؟ فقال : المعجاج ، ورؤبة ، فقليل له : لم نعن الرجاز ، قال : هما أشعر أهل القصيد . مات رؤبة سنة ١٤٥ هـ (معاهد التنصيص ١٥/١ إلى ١٩) .

وراجع أخباره في « أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، ص ٢٨ ،

٦٢ ، ٦٩ ، ٧٠ »

وراجع أخباره في « مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص

٤٤ ، ٤٥ »

وراجع ترجمته في «وفيات الأعيان»، لابن خلكان ١ - ٣٣٣ .
والبيتان من الرجز المسدس .

والأول

من شواهد ابن يعيش ٧/٧٠ ، ومنفى اللبيب ٣٩٣ ، وشرح
شواهد السيوطي ٢٧٧ ، والعيني ٢/٢٥٤ ، والتصريح ١/ ٢٩٤ ،
وهمع الموامع ١/٢٤٨ والدرر اللوامع ١/٢٠٦ ، والأشمونى ٢/٦٣ ،
والمكودى ٦٢ وابن جابر الأندلسي ٣٧٤ ، وملحقات ديوانه ١٧١ .

والثاني :

من شواهد ابن يعيش ٧/٧٠ ، والمنفى ٣٩٣ ، وشواهد السيوطي
٢٧٧ ، والعيني - ٢٥٤ ، والتصريح ١/٢٩٤ ، والهمع ٢/١٦٥ ، والدرر
٢/٢٢٢ ، والأشمونى ٦٣/ ، والمكودى ٦٢ وابن جابر الأندلسي ٣٧٤ .

القلة :

ليت : كررت « ليت » ثلاث مرات .

الأولى : حرف تمن من أخوات « إن » ...

والثانية : قصد لفظها ، فوقعت فاعلا ، للفعل يتفع .

والثالثة : مؤكدة للأولى ، فلا اسم لها ، ولا خبر ...

والتمنى : طلب المستحيل ، أو ما فيه عسر ، وتمنيه من هذا القبيل .

بوع : لغة في « بيع » .

اشتريت : من الشراء ، أى : اشتريته لنفسى ، وتجملت به .

وقبل البيت في زيادات ديوانه :

يَاقُومُ قَدْ حَوَّلْتُ ، أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْلَبُهَا صَالَيْتُ أَكْبَرُ قَدْ عَالَنِي ، أَمْ بَيْتُ ؟
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بَيْعَ فَاشْتَرَيْتُ
حَوَّلْتُ : ضَعُفْتُ ، وَأَصَابَنِي الْكِبَرُ

دنوت : قُربْتُ ،

حَيْقَالُ : مَصْنَعُ « حَوَّلَ » .

أَجْلَبُهَا : أَرَادَ : أَنْزَعَ الدَّلُوَ مِنَ الْبُتْرِ . . .

صَالَيْتُ : صَحْتُ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : صَالَى الْفَرْخُ : صَاحَ صِيَاحاً ضَعِيفاً .
وَأَرَادَ : أَنْيَنَهُ مِنْ ثَقُلِ الدَّلُوَ عَلَيْهِ .

عَالَنِي : غَلَبَنِي ، وَقَهَرَنِي ، وَأَعْجَزَنِي . .

بَيْتُ : يَرِيدُ الزَّوْجَةَ ، وَذَلِكَ : لِأَنَّ الْغَرْبَ أَقْوَى عَلَى الْعَمَلِ ، أَوْ يَرِيدُ :
هَمُومَ الْعِيَالِ ، وَثَقُلَ مَطَالِبُ الْحَيَاةِ ، الَّتِي لَا تَنْتَهِي عِنْدَ غَايَةٍ

وَالْمَعْنَى :

أَتَمْنَى ، وَمَا يَقْدِرُ التَّمَنَّى شَيْئاً

لَيْتَ شَبَاباً يَعِزُّ لِي بِبَيْعِ ، وَقُوَّةَ تَكُونُ لِلشَّرَاءِ ، وَعَافِيَةً تَجْلِبُ مِنْ سَوْقٍ
وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، لَا شَرَيْتَ ذَلِكَ لِنَفْسِي . . .

وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا

الاستشهاد بالبيت

استشهاد ابن يعيش :

استشهد ابن يعيش بالشاهد في باب « من أصناف الفعل المبني للمجهول (١) » .
وقد ذكر التغير الذي يطرأ على الفعل إذا بني لما لم يسم فاعله ، وذكر
الفعل الماضي ، والمضارع ... ثم قال :

« ... فإن كان معتلا نحو : « قَالَ ، وَبَاعَ » (٢) :

مما كان من ذلك من ذوات الواو ، فإن واوه تصير ياء في أعلى اللغات ،

فتقول : « قيل القول » ، وصيغ الخاتم . »

وكان الأصل : « قول » - بضم القاف ، وكسر الواو - على قياس
الصحيح - فأرادوا إعلاله ، حملا على ما سمي فاعله : فتقلوا كسرة الواو
إلى القاف ، بعد إسكانها ، ثم قلبوا الواو ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ياء
فصار اللفظ بها : « قيل » - بكسرة خالصة ، وياء خالصة .

فاستوى فيه ذوات الواو ، والياء .

وتقول في اللغة الثانية : « قيل » - بإشباع القاف شيئا من الضمة ، حرصا
على بيان الأصل .

وتقول في اللغة الثالثة : « قول القول » فتبقى ضمة القاف ، حرصاً على
بناء الكلمة .

(١) ٦٩/٧ شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري .

(٢) الأصل : « قال » - « قول » وفي « بيع » : الفصل
الأول من ذوات الواو ، والثاني من ذوات الياء ، خطهما إعلال بالنتقل ،
ثم القلب .

فعل هذا : تكون قد حذف كسرة الواو حذفاً من غير نقل .
وما كان من ذوات الياء ففيه ثلاثة أوجه - أيضاً :
أحد* :

« بيع المتاع » : والأصل : بضم الباء ، وكسر الياء - : فنقلت
الكسرة من الباء إلى الياء ، من غير قلب .
وتقول في الوجه الثاني : « بيع » - بإشباع الباء شيئاً من الضمة .
وقرأ الكسائي :

« وغيض الماء »^(١)

وقرأ غيره من القراء : بإخلاص الكسرة ، على الوجه الأول .
وفي الوجه الثالث : « بوع المتاع » : كأنك أبقيت ضمة القاف إشعاراً
بالأصل ، ومحافظاً على البناء ، وحذفت كسرة الياء - على ما ذكرنا في
الواو - فصار اللفظ : « بوع المتاع » :

فتستوي ذوات الياء ، والواو

وأنشد ابن الأعرابي (٢):

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

الكلام في الفعل الثلاثي الأجوف :

وهو : ما اعتلت عينه ، أو : ما كان ثانيه حرف عله .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) الرجز : لرؤية بن العجاج، كما فكرنا .

حرف العله إما : واو ، أو ياء - في الأصل - لأن ألف الأجوف
منقلبة عن أحد الحرفين : الواو ، أو الياء .
مثل ابن يعيش للتوعين : بنات الواو ، وبنات الياء .
ذكر ابن يعيش الأصل ، والمآل .

ذوات الواو ، مثل : « قال » عند البناء للمجهول لا بد من تغيير في
الفعل : فقد حمل المعتل على الصحيح ، فحدث الآتي :
نقلت كسرة الواو إلى القاف ، بعد سكونها بعد سلب حركتها ، ثم قلبت
الواو ياء ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها .
والمآل : صار اللفظ قِيلَ - بكسرة خالصة ، وياء كذلك ، - وهنا -
يستوى ذوات الواو ، وذوات الياء .

أما ذوات الياء فإننا نجرى في الفعل عند بنائه للمجهول الآتي ، قياساً
على الصحيح - أيضاً -

نقول : يبيع المتاعُ والأصل : يَبِيعُ - بضم الياء ، وكسر الياء ، : نقلت
الكسرة من الياء إلى الياء - من غير قلب -
ذكر ابن يعيش اللغات الواردة عن العرب في ذلك ، وكان موافقاً في
ترتيبها - بحسب الذكر - لآثارها بحسب كثرة ورود ، والاستعمال ،
وقلتها .

وهي على الترتيب الآتي :

- ١ - « قِيلَ القولُ ، ويبيعُ المتاعُ » وهي لغة إخلاص الكسر .
- ق - « قِيلَ يا أرضُ ابلُغِي . » ، . . . وغِيضُ الماءِ . »

على لغة الإشمام . وهو أن تنظم « القاف » ، والعين « في » قيل ،
وغيض « شيئاً من الضمة وكأنك بهذا تحرص على بيان أصل الحركة .
ج- « قول ، وبُوع » فتبقى ضمة القاف ، والباء ، حرصاً على بناء الكلمة .
استشهد بالشاهد لما تقدم ذكره ، والشاهد في قول الراجز « بُوع » .



استشهاد ابن هشام في معنى البيت :

استشهد ابن هشام بالشاهد في كتابه : « معنى البيت » عن كتب
الأعراب في باب انقسام الجملة الكبرى إلى : ذات وجه ، وإلى ذات
وجهين ثم ذكر (الجمل التي لا محل لها من الإعراب) (١) .
ثم انتهى إلى « الجملة الثانية : المعترضة بين شيئين ، لإفادة الكلام تقوية
أو تحسيناً ، وقد وقعت في مواضع (٢) » .

فمنها المواضع : « الثالث عشر : بين الحرف ، وتوكيده ، كقوله :
ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟ ليت شاكبا بُوع فاشتريت (٣)
ويوضح الدسوقي في حاشيته على المغني ، فيقول :
« (قوله : « ليت الخ » :

« ليت » - الثانية : فاعل « ينفع » ، لأن المراد لفظها ، والثالثة توكيد للأولى .
وجملة : « وهل ينفع . . . ؟ » معترضة بين الأولى ، والثالثة (٤) . »

(١) ٢٨٢/٢ معنى اللبيب .

(٢) ٢٨٦/٢ معنى اللبيب .

(٣) ٣٧٨/٢ معنى اللبيب .

(٤) ٥٠/٢ حاشية الدسوقي على معنى اللبيب .

واللمسوق - بذلك - يوضح الجملة المعترضة ، ويذكر موقعها في البيت وترك السر الذي من أجله جاء الراجز بهذه الجملة المعترضة ، وتركنا مختار من تحليل ابن هشام ما نشاء .

ثم يأتي دور السيوطي في توضيح الشاهد ، فيقول :

« وأنشد :

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ
أُنْشَدَهُ الْكِسَائِيُّ فِي صَفَةِ « دَلُو » .

وقبله :

مَا لِي إِذَا أَجْلَدْتُهَا صَلَّيْتُ ؟ أَكْبَرُ قَدْ خَالَئِي ، أَمْ بَيْتُ ؟
..... والمراد بالبيت : المرأة .

وقال الفراء في المصادر : البيت : التزويج .

وجملة : « وهل ينفع شيئاً ليت ؟ » معترضة بين ليت الأولى ، وليت الثالثة ، المؤكدة لها .

و « ليت » الثانية : اسم مرفوع « ينفع » .

والمراد بها : اللفظة . وهو أحد الشواهد على الإسناد اللفظي .

و « بوع » لغة في « بيع » وقد استشهد النحاة بالبيت على ذلك .

وذكر المصنف في شواهده أن « هل » بمعنى « النفي » ، وأن الكسائي أنشده

: بلفظ وَمَا يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ^(١) .

(١) ص ٢٧٧ شرح شواهد المغنى للسيوطي .

وفي كلام السيوطي ما يحتاج إلى شيء من التوضيح .
 الأبيات لروية - كما تقدم - وإن أنشدتها ابن الأعرابي - كما يقول
 ابن يعيش ، أو أنشدتها الكسائي
 وهي في وصف رؤية نفسه وضعفه لكبره ، أو غيره ، وظهر ذلك
 عند مجارسة الأحمال ، وفي جلب الدلو من البئر ، وهو واحد منها
 - فسر البيت « أكثر من تفسير ، والمعنى سائق على ما ذكره وعلى
 ما تقدم .

- وضع السيوطي موطن الاستشهاد الذي قصده ابن هشام في هذا الموضع .
 كما أنه لم يغفل استشهاد النحاة به في طهجة (يوح) كما ذكر ابن يعيش .
 - أشار إلى المعنى البلاغي الذي خرج له الاستفهام ، وهو التلويح ، وعززه
 برواية الكسائي : « وما ينفع شيئاً أبى » .
 - أشار إلى الإسناد اللفظي ، وذلك في إسناد « ينفع » إلى « ليت » الثانية ،
 لقصد اللفظ .

استشهاد العيني بالشاهد :

استشهد بالشاهد الشراح الأربعة :

١ - ابن النظم .

ب - ابن أم قام المرادي .

ج - ابن هشام الأتصاري .

د - ابن عقيل .

وقد رمز العيني لهم بالرمز (علقهم) :

ومن الخبير أن نرجع إلى استشهاد كل منهم في كتابة ، ثم نعود إلى العيني

استشهاد ابن الناطم :

استشهد ابن الناطم بالشاهد ، في شرح أبيات والده ، التي ضمنها كيفية بناء الفعل لما يسم فاعله .

قال ابن الناطم :

« . . . وإن كان الفعل ثلاثياً ، معتل العين ، فبنى لما لم يسم فاعله . استثقل فيه مجيء الكسرة ، بعد الضمة .

ووجب تخفيفه : بالقاء حركة الفاء ، ونقل حركة العين إليها .

« بَاع ، وَقَالَ : « بَيْع ، وَقِيلَ » :

وكان الأصل : « بَيْع » ، وقول « فاستثقلت كسرة على حرف علة . بعد ضمة ، فألغيت الضمة ، ونقلت الكسرة إلى مكانها ، فسلمت الياء من نحو : « بَيْع » ، لسكونها بعد حركة تجانسها ، وانقلبت الواو ياء ، من نحو : « قِيلَ » لسكونها بعد كسرة .

فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء .

وبعض العرب :

ينقل ، ويشير إلى الضم ، مع التلطف بالكسر ، ولا يغير الياء ، ويسمى ذلك إشماماً .

وقد قرأ به نافع ، وابن عامر ، والكسائي في نحو : « قِيلَ » (١) وغيض (٢) وسيق (٣) .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٣) من الآيتين ٧١ ، ٧٣ من سورة الزمر .

ومن العرب :

من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه :
فإن كانت واوا سلمت ، تقول الراجز .

حُوكْتُ عَلَى نَوَلَيْن ، إِذْ تُحَاكُّ يَخْتَبِطُ الشُّوكُ ، وَلَا تُشَاكُّ (١)
وإن كانت ياء قلبت واوا ، لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، تقول الآخر :
لبت - وهل ينفعُ شيئاً لَيْتُ ؟ لَيْتُ شَبَاباً يَوْعُ فَاشْتَرَيْتُ
وعرض ابن الناطم ، وتحليله ، وتسلسل فكرته . . . كل ذلك لا
يحتاج منا إلى بيان ، إذ أن تبين البين مشكل - كما يقال - .



استفهام المرادى :

شرح ابن أم قاسم المرادى بيت الناطم ، وهو :
واكبر ، أَوْ شَيْمٌ فَأَثَلَالِي أُحِلَّ عَيْنًا ، وَصَمُّ جَا كَبُوعٌ فَحُمَلُ
قال المرادى ،

« إذا كان الماضي ثلاثياً ، نعتل العين ، معلها ، نحو : « قَالَ ، وَتَاعٌ »
وقصد بناؤه للمفعول ، فعل فيه تقدير ما يقتضيه القياس : فيضم أوله ،
ويكسر ما قبل آخره ، فيقال : « قَوْلٌ ، وَيُوسَعٌ » .

إلا أن العرب قصصوا تخفيفه ، لنقل الكسرة على حرف العلة :

فمنهم : من حذف ضمة الفاء ، ونقل كسرة العين إلى مكانها ،
فسلمت الياء من « بَيْعٌ » وقلبت الواو من « قَوْلٌ » ياء ، لسكونها بعد
كسره ، فعبار اللفظ : « قِيلَ ، وَيَبَّعٌ » .

(١) ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ شرح ابن الناطم .

فنى ذوات الياء عملاق وفى ذوات الواو ثلاثة .

وهذه أفصح اللغات

ومنها : من فعل ما تقدم : من حذف الضمة ، ونقل الكسرة ،
لأنه يشم الفاء للضم .

ومعنى الإشمام هنا : شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة .

ولهذا قيل : ينبغي أن يسمى رَوْماً .

قلت : وقد عبر عنه بعض القراء بالروم .

فإن قلت : ما كيفية اللفظ بها الإشمام ؟

قلت : ظاهر كلام كثير من النحويين ، والقراء : أنه يلفظ على فاء
الكلمة بحركة تامة ، ممتزجة من حركتين : ضمة ، وكسرة ، على سبيل
الشيوع .

والأقرب :

ما حرره بعض المتأخرين ، فقال : كيفية اللفظ : أن يلفظ على فاء
الكلمة بحركة تامة ، مركبة من حركتين : إفرأزا ، لا شيوعا .

جزء الضمة مقدم ، وهو الأكل ، يليه جزء الكسرة ، وهو الأكثر .
ومن ثم : تمحضت الياء .

وهذه اللغة : أعنى لغة الإشمام لصحيحة تلى لغة الكسر فى الفصاحة .

ومنها : من حذف كسرة العين : إذ منها ينشأ الثقل ، وتبقى الفاء
على ضمها ، فتسلم « الواو » فى : « قول » وتقلب « الياء » واوا ، فى
« بيع » ، لانضمام ما قبلها .

وهذه اللغة أضعف اللغات :

وعليها قول الراجز :

... .. لَيْتَ (١) شَبَاباً بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ

والمرادى :

كَانَ طَيِّبَ الْعَرَضِ ، وَقَدْ رَتَبَ اللُّغَاتُ تَرْتِيبًا سَلِيمًا - بِحَسَبِ الْقُوَّةِ ،
وَالضَّعْفِ ، وَالْمُنْزَلَةِ مِنَ الْقَصَاحَةِ ، وَبَيْنَ الْمَرَادِ بِالْإِشْهَامِ ، وَأَحْسَنَ التَّعْلِيلِ ،
... .. فَاللُّغَاتُ : أَفْصَحُ ، وَفَصِيحَةٌ ، وَأَضْعَفُ



استشهد ابن هشام الأتصاري بالشاهد ، في « التوضيح » .

قال ابن هشام :

« وَإِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِي ، وَهُوَ ثَلَاثِي كَقَامِ ، وَبَاعَ . . . فَلَكَ
كَسْرٌ مَا قَبْلَهَا : بِإِخْلَاصٍ ، أَوْ إِشْهَامٍ الْقَمِ ، فَتَقَلَّبَ فِيهِمَا وَأَوَا ،
قال : »

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ (٢)

ونأخذ من شرح المصريح : الأزهرى ما نوضح به بعض الجوانب :

- لإخلاص الكسر لغة قريش ، ومن جاورهم .

وإشهام الكسر الهم لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد .

- نقل الأزهرى عن الشاطبي (٣) المذاهب في كيفية الإشهام :

(١) ٢٤/٢ إلى ٢٦ شرح المرادى لالغية ابن مالك .

(٢) ٢٩٤/١ . التوضيح .

(٣) الشاطبي : « القاسم بن أمية بن أبي القاسم ، خلفه بن أحمد
الرميني الشاطبي ، المقرئ النحوى الضريد .

الأول : ضم الشفتين ، مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين حركتي :
الضم ، والكسر ، وهو المعروف المشهور ، المقروء به .

الثاني : ضم الشفتين ، مع إخلاص كسرة الفاء .

الثالث : ضم الشفتين قبل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ،
فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف ، فكل ذلك
يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف .

- إخلاص الضم ، فتقلب الألف واوا . . .

والضم الخالص كقول رؤبة ، . . . البيت .

- « فبوع » مبنى للمفعول ، وهو « خبر ليت » الأولى ، و « شبابا »
اسمها ، و « ليت » الأخيرة توكيد للأولى ، فلا اسم لها ، ولا خبر
و « ليت » الوسطى فاعل « يتبع » وشيئا « مفعول مطلق ، أى : نفعا . . .
والجملة : - من الفل ، والفاعل - معترضة بين المؤكد ، والمؤكد
وهل للنفي ، بدليل أنه روى « وما يتبع شيئا ليت . »

.. كان إماما غافلا في النحو ، والقراءات ، والتفسير ، والحديث ،
علامة ، نبيلة ، محققا ، ذكيا ، وأمنع المحفوظ ، بارعا في القراءات ،
استأذا في العربية ، حائظا الحديث ، شافعا ، صالحا ، ضوقا ، ظهرت
عليه كرامات الصالحين : كسباع الأذان وقت الزوال بجلبع مصر من غير
مؤذن ، ولا يسمع ذلك إلا الصالحون .

وكان يعقل أصحابه على الأشياء ، لم يطلعوه عليها .

أخذ القراءات عن ابن هذيل ، وغيره . . . وكان يجلس إليه من لا
يعرفه ، فلا يشك أنه يبصر ، لأنه - لنكاته - لا يظهر منه ما يظهر من
الأمي في حركاته .

صنف في القراءات القصيدة المشهورة . . . ولد سنة ٥٢٨ هـ
مات سنة ٥٩٠ هـ (البغية ٢ / ٢٦٠) .

والواو : للاعتراض (١) .

وفي كلام الموضع كثير من الفوائد .

استشهاد ابن عقيل .

أورد ابن عقيل بيت الخلاصة ، وهو :

واكسر ، أو أسمع فالثلاثي أحل عينا ، وضم جالا كبوع فاحتل

قال ابن عقيل في شرح البيت :

« إذا كان الفعل المجنى للمفعول ثلاثيا ، معتل العين سمع في فائه
ثلاثة أوجه :

(١) إخلاص الكسر : نحو : « قيل ، ويسع » ، ومنه قوله :

حيكت على نيلين إذ تحاك تخبط الشوك ، ولا تشاك^(٢)

(٢) وإخلاص الضم : نحو : « قول ، وبوع »

ومنه قوله :

ليت - وهل ينفع شيئا ليت ؟ - ليت شبابا بوع فاشترت

وهي لغة بني : « دبر ، وبى فقبس » وهما من فصحاء بني أسد .

(٣) والإشهام : - وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم ، والكسر -

ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط .

(١) ٢٩٤/١ . التصريح بمضمون التوضيح .

(٢) وللبيت رواية أخرى :

حوكت على نولين إذ تحاك تخبط الشوك ، ولا تشاك

وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : « وقيل يا أرض ابلغي ممالك ،
وينا سماء أفليبي ، وغيض الماء (١) » .

بالاشمام في : « قيل » و « غيض » (٢) .

دور العين : واستشهاده بالشاهد :

— ذكر العين القائل : رؤية بن العجاج ، وأن البيت من الرجز
المسلس ، وبين أن الكسائي أنشده ، ولم يعزه لأحد ، وسجل بيتا قبله .
وأعرب البيت — في إحمال — بعد الشرح اللغوي .

— ثم قال : الاستشهاد فيه :

في قوله : « بوع » فإن القياس فيه « بيع » ، لأنه مجهول « باع » .
لكن من العرب من يخفف هذا النوع : بخلف حركة عينه ، فإن
كانت واوا سلمت ، كما في قوله : « حوكت » والقياس : « حيك » وإن
كانت ياء قلبت واوا ، لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، كما في قوله :
« بوع » : بضم الباء ، وكسر الياء ، فحلفت حركة الياء ، فصار : « بيع »
— بضم الباء ، وسكون الياء — فقلبت الياء واوا . لسكونها ، وانضمام
ما قبلها (٣) .

وفي توضيح العين تعزيز ، وتأکید لجميع ما تقدم .



استشهاد السيوطي في همع الموامع :

استشهد السيوطي بالشاهد مرتين :

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) ١١٤/٢ إلى ١١٧ شرح ابن عقيل .

(٣) ٥٢٤/٢ إلى ٥٢٦ شواهد العيني .

الأولى : في ذكر ما يتعلق بالجملة الاعتراضية . . . وذكر المواضع ،
التي تقع فيها الجملة الاعتراضية . . .

ومن هذه المواضع :

« . . . بن الجرف ، ومنخوله ، كقوله :

لَيْتَ - وَكُلُّ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً بَوَّعَ فَأَشْتَرَيْتُ^(١)

وروح ابن هشام بادية واضحة في هذا الاستشهاد ، في معنى اللبيب .

ويوضح الشنقيطي موطن الاستشهاد ، فيقول :

«استشهد به - على محيىء الجملة المعترضة - بن الجرف، ومنخوله»^(٢)

ثم يذكر الاستشهاد الثاني ، وينسب البيت إلى قائله : رؤية بن

العجاج .

الثانية :

بقول السيوطي عن الفعل الأجوف ، إذا بنى للمجهول :

.. (ففيه القلب ياء) :

لأن الأصل في « قال » وباع ، مثلاً : « قُول ، وَيُيْع » : استثقلت

الكسرة على الواو ، والياء ، فنقلت إلى الفاء بعد حذف ضممتها ، فسلمت

الياء ، وانقلبت إليها الواو ، لسكونها بعد كسرة ، فصار : « قِيلَ ، وَيِيع »

والقلب واوا : بحذف حركة العين ، لأن الثقل نشأ منها ، وإبقاء

ضمة الفاء ، فسلمت الواو ، وردت إليها الياء ، لوقوعها ساكنة بعد

ضمة ، نحو : « قُول ، وَيُوع » .

(١) ٢٤٨/١ هج النوايح . . .

(٢) ٢٠٦/١ الدرر النوايح ،

قال :

... .. لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ^(١)

ويقول الشنقيطي ، بعد أن يكمل البيت :

« استشهد به - على جواز ضم أول المبنى للمجهول - الذي أصله الكسر مسد ، وبين في الجمع تعليله .

وظاهره : أن هذه اللغة تساوى لغة الكسر ، وليس كذلك . . . (٢) »



استشهاد المكودي :

شرح المكودي بيت الناظم ، وهو :

واكسر ، أو اشيم فالثلاثي أصل عينا ، وضم جم كبوغ فاختيل

قال المكودي :

« يعنى : أن في الفعل الماضى الثلاثى ، المعتل العين ثلاث لغات :

الأولى : إختلاس الكسر ، وهى المشار إليها بقوله : « واكسر » .

الثانية : الإشباع ، وهى المشار إليها بقوله : « أو اشيم » .

وحقيقته عند الجمهور : أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صوت

الضمة :

وهاتان اللغتان فصيحتان ، وقرئ بهما في المتواتر .

(١) ١٦٥/٢ . مع اللوامع

(٢) ٢٢٢/٢ الدرر اللوامع :

الثالثة : إخراج الضمة ، وهي المشار إليها بقوله : « وضم جا
كبوع » ومنه قوله :

ليتَ - وهل ينفعُ شيئاً لیتْ ؟ لیتَ شباباً بُوعَ فاشتریتُ^(١)
واستشهاد المكودي - مع الإيجاز - مسدّد نحو الهدف ، وإنما يعوزه
التحليل .



استشهاد الأشموني :

شرح الأشموني بيت الناطم ، ومزج المتن بالشرح ، كما دته ، فقال :
« واكثير ، أو اشيمَ فَا) فعل (ثَلَاثِيْ اَعْلُ . عينا) واوا ، أو ياء ،
فقد قرىء : « وقيلَ يَا اَرْضُ ابلِجِيْ مَاءَكِ ، وَنَا سَمَاءَ اَقْلِيْ ، وغريض
الماء » بهما^(٢) .

والإشهام : هو الإيتان على البقاء بحركة بين الضم ، والكسر .
وقد يسمى رَوَّما .

(وضمَّ جَا) في بعض اللغات (كبوع) وحولك (فاحْتَمِلْ) :
كقوله :

ليتَ - وهل ينفعُ شيئاً لیتْ ؟ لیتَ شباباً بُوعَ فاشتریتُ
وكقوله :

حُوَكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْبِطُ الشُّوكُ ، وَلَا تُشَاكُ

(١) ص ٦٢. النور اللوامع .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

« تنبيه » :

أشار بقوله : « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأولين .

وتعزى لبني فقمس ، وبني دبر (١) .

وقد اكتفى الأشموني في شرح البيت هذا الشرح ، عن ذكر الإجراء ،
والتعليل ، ولم يذكر المفاضلة بين لغتي : الكسر ، والإشمام ، إذ الأولى
أنصح ، والثانية فصيحة .

استشهد ابن جابر الأندلسي بالشاهد :

قال ابن جابر :

قوله :

واكسر ، أو اشيم فائلائي أصل حَبِنَا ، وَصَمَّ جَاءَ كَبُوعَ ، فَأَحْمِل
هذا البيت :

نجهك فيه على أن الفعل الثلاثي ، المعتل العين فيه ثلاث لغات :

وسواء كانت العين واوا « كَقَالَ » أو ياء « كَبَّعَ » :

فاللغة الأولى :

أن تكسر الفاء منه : لأن الأصل أن تضمها ، وتكسر ما قبل الآخر ،

فتقول في : « بَاعَ » : « بُيعَ » - بضم الباء ، وكسر الياء -

فاستظفروا الكسرة على الياء ، التي هي العين ، فطرحوا ضمة الباء ،

التي هي الفاء ، وألقوا عليها كسرة الياء ، وسكنت الياء بعدها ، فصار :

وهي اللغة الكثيرة

وكذلك العمل في « قَالَ » سواء ، إلا أنَّ الواو تقلب ياء ، لوقوعها

ساكنة ، بعد كسرة ، فيصير : « قِيلَ » .

واللغة الثانية :

أن تشم الضم في الفاء . مع النطق بها مكسورة .

والإشمام تنبيه على أن الأصل في الفاء كان الضم .

وقد قرئ بالإشمام في السبع في : « قِيلَ ^(١) ، وَغِيضَ ^(٢) ، وَحِيلَ ^(٣)

بَيْنَهُمْ ، وَسِيقَ ^(٤) ، وَسِيعَتَ ^(٥) .

واللغة الثالثة :

أن تبقى الفاء مضمومة ، وتزيل حركة الواو ، في « قول » فيصير :
« قول » .

وحركة الياء في : « بيع » فيصير « بوع » فتقلب الياء واوا ،
لوقوعها ساكنة ، بعد ضمة :

وقد أشار المصنف إلى اللغتين في فاء الثلاثي ، المعتل العين بقوله :

وَكَثِيرٌ ، أَوْ شَمِيمٌ فَأَثَلَايَ أَعْلُ عَيْنًا

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآيتين ٧١ ، ٧٢ من سورة الزمر .

(٥) من الآية ٢٧ من سورة الملك .

تقديره :

أعلت عليه ، « فاعلين » - في الأصل - فاعل ، ثم نصت على التمييز .

وقصر قوله : « فاعلين » للضرورة .

ونقل حركة همزة « اشتم » : إذ بذلك يستقيم الوزن .

وأشار إلى اللغة الثالثة بقوله :

... .. وضعم جا « كبوع » فاحتول

يعنى جاء في الغاء ، مع سكون العين « فاحتول » : يعنى : فاجيز .
وقصر همزة « جاء » ضرورة .

ويشهد لهذه اللغة قول الشاعر :

حُوكْتُ عَلَى نَوَلَيْنِ ، إِذْ تُحَاكُّ تَخْنِطُ الشُّوكُ ، وَلَا تُشَاكُّ
ولو جرى على اللغة الفصيحة لقال : « حيكْتُ » .

وهذا إشارة على هذه اللغة ، فيها أصله الواو .

ويشهد لهذه اللغة ، فيها ، أصله الياء قول الشاعر .

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً يُوعَ قَاشْتَرَيْتُ^(١)



وابن جابر الأندلسي : سار في شرح البيت - كعادته - على النحو التالي :

- جعل نصب عينيه بيت ابن مالك ، يصدر عنه ، ويترسم خطاه .

- كانت لغته السهلة المحيية ، المبسوطة العبارة .

(١) ص ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤ شرح ابن جابر لآلفية ابن مالك - بتحقيقنا -

- أبان عن اللغات في « الأجوف » إبانة ، غنية عن الإطراء .
- أكثر من التمثيل على لغة الإشمام ، واستشهد للغة إخلاص الضم .
- أشار إلى الضرورة في بيت ابن مالك - كعادته - « جا » نقل
- حركة همزة « اشم » .
- أشار إلى التمييز المحول في قول ابن مالك : « ... أعل . . . حينئذ » .

والقصد :

فقد أخذ ابن جابر قواعده من بيت الناظم ، مشيراً إلى ما فيه من ضرورة .

إعراب البيت

ليت : حرف تمن ، من أخوات « إن » ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، مبنى على الفتح ، لا عمل له من الإعراب .
وهل : الواو : اعتراضية ، حرف مبنى على الفتح ، لا عمل له من الإعراب .

هل : حرف استفهام ، مبنى على السكون ، لا عمل له من الإعراب . وليس المقصود : طلب الفهم ، وإنما المراد النفي ، أي : وما ...

ينفع : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

شيثا : مفعول به « لينفع » .

أو مفعول مطلق ، بمعنى « نفعا » والمعنى : ينفع نفعا .

وفي كلتا الحالتين « شيثا » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ليت : قصد لفظها ، فاعل « ينفع » مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

والجملة : من : « وهل ينفع شيئاً ليت » لا محل لها من الإعراب معترضة بين المؤكد ، والمؤكد .
ليت : حرف تمن مؤكداً للأول .

شبابا : اسم « ليت » منصوب « بليت » وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

برع : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب . ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا ، تقديره « هو » ، يعود على « شباب » .

والجملة : من الفعل ، ونائب الفاعل في محل رفع خبر « ليت » .

فاشتريت : الفاء : حرف عطف ، مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب . « اشترى » فعل ماضٍ ، مبني على السكون ، لاتصاله بفاء الفاعل ، لا محل له من الإعراب .

وتاء الفاعل : ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل « اشترى » .

والجملة الفعلية ، معطوفة على الجملة الفعلية قبلها .
ومفعول « اشتريت » محذوف .
والتقدير : اشتريته .

وقد عنت لنا - بعد ما تقدم - بعض الملحوظات ، التي نوردها
فيما يلي :

١ - ورد الشاهد في باب المفعول الذي لم يسم فاعله :
وهذا الاصطلاح : اصطلاح الجدهور ، على هذا الباب .
أما ابن مالك : فقد ترجم له بباب وترجمة ابن مالك النائب على الفاعل :
أولى ، وأخصر من ترجمة الجهور :
أما الاختصار - فظاهر :

وأما كونها أولى : : فلأن « المفعول الذي لم يسبق فاعله » :
« لا يشمل غير المفعول ، مما ينوب ، كالظرف ، إذ المفعول به هو
المراد عند الإطلاق ، ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو : أعطى زيد
دينارا . » وليس مرادا (١) .

وهذا ، ومثله : من التجديد ، والجنوح إلى الدقة . والتحديد ،
والتيسير . . . وكلها أمور ظهرت في تأليف ابن مالك - كما سبق - .
فترجمة ابن مالك : تشمل المفعول ، كما تشمل بقية ما ينوب عن الفاعل
من : الظروف ، والمصادر ، ومن الجار والمجرور ، بشروط ذكرت
في مواضعها .

وفي ذلك يقول الناظم في الخلاصة :

وقابل من ظرف ، أو من مصدر أو حرف جر بنياية حرى



٢ - حذف الفاعل ، وإثابة غيره عنه :

كما مرّن عليه العرب في لسانهم : أنهم يحذفون الفاعل ، ويقبضون ما يصلح أن يقام مقامه نيابة عنه :

ومن يتتبع أساليب اللسان العربي يجدهم قد فعلوا ذلك لأسباب لفظية وأخرى معنوية :

الأسباب اللفظية كثيرة :

منها : قصد الإيجاز في العبارة ، نحو قوله تعالى : «فَعَايَبُوا بِحِثْلٍ مَّا عُوِّثْتُمْ بِهِ» (١) .

ومنها : المحافظة على السجع في كلام منشور ، كقولهم : «مَنْ طَابَتْ سِرِيرُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ» .

إذ لو قيل : حميد الناس سيرته

إذ لو قيل : حمد الناس سيرته ، لاختلف إعراب الفاصلتين . . .

ومنها : المحافظة على الوزن ، كقول الأعشى : ميمون بن قيس :

خَلَقْنَاهَا عَرْضاً ، وَعَلَّقْتَ رَجُلًا غيرى ، وعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

فقد كرر الأعشى في بيته «عَلَّقَ» ثلاث مرات ، مع البناء للمجهول ،

لأنه لوبنى للمعلوم ، وذكر الفاعل في كل مرة ، لما استقام له وزن البيت .

ويريد بالتعليق : الحبة .

وعرضاً : يريد بغير قصد منى . . .

(١) من الآية ١٢٦ من سورة النحل :

لأسباب - هنا - عائدة إلى أمر لفظي . وهو مقصود المتكلم ،
إذ أن العرب مشهورون بهنئمة الألفاظ ، وودع كل لفظة في موضعها ،
الذي تستقر فيه ، فلا تكون قلقلة ، أو نائية عن موضعها .

والأسباب المعنوية كثيرة أيضاً :

منها : كون الفاعل معلوما للمخاطب ، بحيث لا يحتاج إلى معرفته ،
ولا إلى ذكره .

قال الله تعالى : « خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ »^(١)
والخالق الأعظم هو الله (عز وجل) .

ومنها : كونه مجهولاً للمتكلم ، فهو - لجهله - لا يستطيع التكلم أن
يعينه للمخاطب ، كما تقول : « اغتصبت الأرض » وأنت لا تدري من
الغاصب ...

ومنها : رغبة المتكلم في الإيهام على السامع ، كقولك : « تُصَدِّقُ بِأَلْفِ
ذِينَارٍ » : وأنت لا تحب أن تذكر المتصدق ، وتريد أن تبهم أمره على
السامع .

ومنها : رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن
يجرى على لسانه ، كما تقول : « خلق الخثير » .

ومنها : خوف المتكلم من الفاعل ، فيعرض عن ذكره ، لئلا يناله
منه مكروه ، كما تقول : « قتل الرجل » ولا تصرح باسم القاتل ...

ومنها : خوف المتكلم على الفاعل ، فيعرض عن اسمه ، لئلا يحسم
أحد بمكروه ، كما تقول : « كسر الزجاج » ولا تصرح باسم الكاسر ،
مخافة أن يناله عقاب .

(١) من الآية ٣٧ من سورة الانبياء .

ومنها غير ذلك :

والتحوي : يهيم - في المقام الأول - الخلو ، وما ناب عنه
أما مقاصد الخلف ، وأغراضه : فلأنها بهم - في المقام الأول -
البلاغي .

إذ أن البلاغة إنما : « هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال (١) » ، فالكلام مع فصاحته ، وهي تشمل : الصحة اللغوية ،
والصرفية ، والنحوية لا بد له من البلاغة ، وبها تتم المطابقة المقصودة .
فالبلاغة : لطائف تأتي من المطابقة ، وغيرها مع الصحة اللغوية ،
والنحوية .



٣ - اللغات الثلاث ، ونسبتها إلى أصحابها : اللغة الأولى :

وهي الألفصح ، وتنسب إلى قريش ، ومن جاور قريشا . . .
وأجرى فيها ما يجري في الثلاثي الصحيح : من ضم الأول ، وكسر
ما قبل الآخر تقديرا .

ولكن : أزيد التخفيف في النطق ، فجرت الأعمال المتقدمة :
أجرى إعلان في البائي ، وثلاثة أعمال في الواوي - كما سبق - .

ولغة قريش أعلى اللغات قدرا ، وقد نشأت ، وكملت ، وهذبت بعد
طول غربة ، وصقل . . .

(١) ١٣٣/١ شرح السمعاني لتخخيص المفتاح - شروح التخخيص .

اللغة الثانية:

وهي الفصيحة : وهي لغة الإشمام . الذي يطلق عليه القراء الروم - أيضا - وهي متفرعة عن الأولى .

وهي ترى ، ولا تكتب ، وصاحبها يشير إلى الضم الأصلي حينما يبدأ بالكسرة ، فيشير بشفته السفلى حينما يجري مبدأ الكسر إلى الضم الأصلي ، فكأنه - وهو يرفع شفته ليستعين على الوصول إلى الضم لينهى به الحركة - يحاول أن يشم شفته . . . أو أن يشير بالشفة إلى حاسة شمة ، وهي الأنف .

وكانت هذه اللغة فصحي ، لأنها فرع عن الأنصح بقليل من التصرف كما ذكرنا .

وقد قرىء بها في السبع كما تقدم - .

اللغة الثالثة :

وهي الضعيفة ، ولكنها مقبولة ، لأنها لغة عرب فصحاء :

فضعفها بالنسبة إلى قوة اللغة الأولى الأنصح ، والثانية الفصحى .

وهي لغة بني « فقص ، ودبر » وهما من فصحاء بني أسد ، وهم بنو عمرو قريش ، فهم جميعا مضربون .

ويقول الشيخ خالد الأزهرى : وهي : « موجودة في كلام هذيل (١) »

كما يقول الشيخ خالد الأزهرى : « وقال الشاطبي : حكيت عن بني

ضبة ، وقال الموضح : « حكيت عن بعض تميم (٢) »

(١) ٤٩٤/٤ خزانة الأدب للبيهقي .

(٢) ٢٩٤/١ التصريح ببشون التوضيح .

والقبائل المتقدمة : قبائل فصحاءة ، ولسن ، ولم تفسد لهجاتها بمجاورة الأعاجم من : فرس ، أو روم .

والقبائل التي نطقت بهذه اللهجة لم تنجح إلى التخفيف ، كما فعلت قريش ، ومن جاورها .

وإنما عاملت الفعل الأجوف معاملة الفعل الصحيح : فضمت الحرف الأول ، وأبقت على هذا الضم .

ولما كان الحرف الثاني : ياء ، أو واوًا - في الأصل - قبل أن يقلب ألفًا في مثل : « قال ، وباع » : أبقت الواو على حاله ، لأن الراو تناسب الضمة ، وقلبت الياء : أى جعلت الياء واوا ، لمناسبة الضمة فقالت « بوع » .

ولعل نسبة اللغة إلى الضعيف : إنما جاء من قبيل عدم الجنوح إلى التخفيف ، وبخاصة في الثلاثي ، الذي يطلبون فيه غاية الخفة ، وفي فرع الفعل الثلاثي ، وهو « المبني للمجهول » .

• - ما ينوب عن الفاعل عند حذفه :

ونجعل ذلك مسك الختام في هذا المبحث ، فنقول :

الأصل في النيابة عن الفاعل إذا حذف هو :

(أ) المفعول به :

نقول : « قرأت الكتاب » و « فهمت الموضوع » فنقول - عند البناء للمفعول به : « قرئ الكتاب » ، و « فهم الموضوع » .

(ب) الظرف :

ينوب الظرف بالشروط الآتية :

١ - أن يكون مخصصا ، فلا يجوز : « سير وقت » ولا « جلس مكان » .

٢- أن يكون متصرفا ، فلا يجوز : « جُلِسَ عندك »

٣- أن يكون ملفوظا به .

(ج) المصدر :

وينوب بشروط :

١- أن يكون متصرفا ، فلا يجوز نيابة « سبحان » ونحوه .

٢- أن يكون لغير مجرد التوكيد ، فلا يجوز : « ضرب ضرب »
لعدم الفاعلة .

٣- أن يكون ملفوظا به ، أو مدلولاً عليه بغير العامل نحو : « بلى
سير » لمن قال : « ما سير سير شديد » .

(د) الجار ، والمجرور :

وينوب الجار ، والمجرور بشرطين :

الأول :

ألا يلزم الحرف الجار للمجرور وجها واحدا في الاستعمال ، مثل :
« مد ، ومنذ » ...

الثاني :

ألا يكون الجار للتعليل ، مثل : « اللام ، والباء ، ومن » - إذا دلت
على التعليل .



وعند وجود هذه الأشياء ، مع المفعول به فإن النيابة عن الفاعل تكون
للمفعول به عند جمهور البصريين .

وأجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده : وشاهد هم على ذلك قول الراجز :

لم يُعَنَّ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْقَى إِلَّا ذُو هُدَى
وقول الشاعر :

وإنما يُرَضَى السَّيْبُ رِيَّةً مَادَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ
والله تعالى أعلى ، وأعلم .



قال المرارُ القُقُصِي :

أَعْلَامُهُ أُمُّ الْوَلِيدِ بَغْسَدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِيصِ

المرار بن سعيد القُقُصِي :

وَالْمَرَارُ - بفتح الميم ، وتشديد الراء المهملة الأولى
وينسب تارة إلى « قُقُص » وهو أحد أبائه الأقربين ، وتارة إلى أسد
ابن خزيمه بن ملركة بن إلياس بن مضر ، وهو جده الأعلى .

وهذه تسميته من « المؤتلف » ، والمختلف ، للأمدى : المرار بن سعيد
ابن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان . . . بتقديم الجيم
المفتوحة على الحاء المهملة الساكنة .

فقُص بن طريف : الشاعر المشهور . . .

والمرار بن سعيد من شعراء الدولة الأموية ، وقد أدرك الدولة العباسية
وكان المرار مفرط القصر ، ضئيلاً (١) . . .

والبيت من الكامل .

والبيت من شواهد كتاب سيبويه ١-٦٠ ، ٢٨٣ ، ومقتضب البرد
٢-٥٤ ، وأملأ ابن الشجرى ٢-٢٤٢ ، وشرح ابن يعيش ٨-١٣١ ،
١٣٤ ، وخزانة الأدب ٤-٤٩٣ ، ومغنى اللبيب ٣١١ ، وشرح شواهد
للسيوطى ٢٤٦ ، وهمع الموماع ١-٢١٠ ، والنبر للوامع ١-١٧٦ ، .

اللغة :

علاقة :

في القاموس المحيط ، مادة « العلق » : . . . والهو ، والحب ،
وقد علقه ، كخرج ، وبه علوقا - بالكسر ، وبالتحريك -
وعلاقة . . .

ويقال : علقها - بكسر اللام - علاقة : أحبها

الوليد : - بضم الواو ، وفتح اللام ، وتشديد الياء المكسورة -
مصغر وليد - بفتح الواو -

ويروى « الوليد » - على التكبير - والأول أولى ، لمناسبة الوزن -
أفنان : جمع فن .

وأراد به : الخصلة من الشعر ، شبه الغصن .

وفي القاموس المحيط ، مادة « الفن » :

« والفنن - محركة : الغصن ، والجمع : أفنان ، وجمع الجمع :

أفانين وامرأة فينانة : كثيرة الشعر »

الثغام : وجاء في القاموس المحيط ، مادة (الثغام) :

« الثغام : كسحاب : نبت ، فارسيته « درمنة » واحده بهاء

وأثغام : اسم الجمع ، وأثغم الوادي : أنبت ، والرأس : صار كالثغامة .

بياضا . . .

ويقول البغدادي :

« والثغام - بفتح المثلثة ، والغين المعجمة - : قال أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات :

أخبرني بعض الأعراب ، قال : تنبت الثغامة خيوطا ، طولا ، دقاقا ، من أصل واحد ، وإذا جفت ابيضت كلها ، وهو مرعى تعلقه الخليل ، وإذا عمل الثغام كان أشد ما يكون يياضا .
ويشبه به الشيب ، قال حسان :

أما ترى رأسي تغير لونه ؟ شمطا ، فأصبح كالثغام الشمجيل
وإذا كان الثغام مجلسا شبه به الشعر الشميط ، وهو الذي اختلط يياضه بالسواد . (١) »

الخلس : في القاموس المحيط ، مادة (الخلس) :

« الخلس : الكلا اليابس ، ينبت في أصله الرطب ، فيختلط ، كالخليس ، ونقل البغدادي - أيضا - عن الدينوري من كتابه :

« الخلس ، والخليس : وهما جميعا : الكلا اليابس ، ينبت في أصله الرطب ، فيختلط به . . . يقال : أخلست الأرض ، وهو الخليس ، ومنه قيل : أخلس رأسه : إذا شاب ، فاختلط بالسواد (٢) »

ويقصد الشاعر الشاعر « بأم الوليد » :

ألا المرأة شابة ، فهي في سن الولادة .

ورواية التصغير أدق في أداء هذا المعنى ، وأنسب من ناحية الوزن ،

(١) ٤٩٤/٤ خزائن الأدب للبغدادي .

(٢) ٤٩٤/٤ خزائن الأدب للبغدادي .

لأن « الوليد » كلما كان صغيراً كانت أمه في أول الشباب ، وشرحه ، وإن كان هذا المعنى غير مسلم .

والمعنى

يلوم الشاعر نفسه ، ويوبخها ، ويخطبها ، فيقول :

أتملق أم الوليد ، ونحبا ، وتفضل أفعال المتصايين ، وقد كبرت ، وصار شعر رأسك كالثغام بياضا . . . واشتعل شيبا ٢٢٢٢٢
فكأنه يقول لها : أى : لنفسه .

... .. كفى الشيب ، والإسلام للمرء ناهيا
وهذا المعنى :

وهذا الذى أشار إليه البغدادى (١) ، ويكون على قراءة البيت ، بفتح الكاف لكلمة « رأسيك . »

ويمكن أن يكون المعنى :

أنيبن مني علاقة يا أم الوليد ، بعد أن تقدمت بك السن ، وفارقت شرخ الشباب ، ظهر الشيب في أصول شعرك ، وصارت خصله مثل الثغام المختلس بياضا . . . ٢

يقول لمن تهنى وصل حبالها به . أو استدامة هذا الوصل ، واستمرار العلاقة .

ويمثل ذلك المعنى على قراءة البيت - بكسر الكاف - من كلمة : « رأسك » والمعنى الأول : أنسب وأولى : جرياً على العادة ، والإلف ، من مغالاة النفس ، وردّها عن نوازعها . في وقت وفي فيه الشباب ، وفترت

(١) راجع ٩٥/٤ الخزائن للبغدادى ،

نوازه ... وصارت ألسنة الناس حذاءً باللوم ، والعذل ، والتجريح ..
الاستشهاد بالبيت :

استشهد سيبويه بالبيت في الكتاب ، فقال :
« هذا باب ماجرى في الاستفهام ، من أسماء الفاعلين ، والمفعولين
يجرى الفعل ، كما يجرى في غيره مجرى الفعل » (١)
قال سيبويه :

« وما أجرى مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر (٢) :
يَمْرُونُ بِالْذُّفْنِ خِيفاً غِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِجَرِّ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسِ جُلُ أُمُورِهِمْ فَتَدْلُو ذُرِّيْقَ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

(١) ٥٥/١ ٥٥ كلب سيبويه .

(٢) الشاعر :

قيل : إن الشاعر أعشى همدان ، وقيل الأحوص ، وقيل هو جرير
ابن عطية بن الخطمي .
والبيتان من الطويل :

الدهنا : رملة من بلاد بني تميم : تبت ، وتقصر .

خفانا غيابهم : لا شيء في حقائبهم .

دارين : اسم سوق ينسب إليه المسك ، فيقال : مسك دارى .

بجر الحقائق : يريد : امتلاء حقائبهم مما سرقوه ... أو جلبوه .

ندلا : الندل : الخطف في سرعة ، وخفة باليد .

يصف الشاعر لصوصاً : بأنهم يَمْرُونُ بالدهناء ، ولا شيء في

حقائبهم ، ويعودون من سوق دارين مقلنة غيابهم ، مما اختطفوه في

سرعة ، وخفة وينادى بعضهم بعضاً - في حال انشغال الناس - في

أمورهم - طالبين الاختطاف في سرعة ، أو يصف تجاراً : يجلبون التجرارات ،

ويواظبون على الكسب ، وإن كان الناس في شغل عن ذلك ... والشاهد

في نصب المال بقوله : « ندلا » كأنه قال : « اندل ندلا »

كانه قال : « انْثُل » :

وقال المراء الاسدى :

أَصْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بِخُدَمَا أَفْنَانَ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمَخْلُوسِ ^(١) .
ويقول الأعلام الشنتمرى فى شرح البيت ، وبيان موطن الشاهد :
« الشاهد فى نصب « أُمِّ » بقوله «علاقة» : ، لأنها بدل من لفظ « تعلق »
فعملت عمله .

وصف كبره ، وأن الشيب قد شمله ، فلا يليق به الصبا ، واللهو .
وأفنان الرأس : خصل شعره . . . والثغام : شجر ، إذا يبس أبيض .
ويقال : هويت له نور أبيض ، فشبه بياض الشيب فى سواد الشعر .
ببياض النور فى خضرة الثبت .

والمخلس : ما اختلط فيه البياض بالسواد .

يقال : أخلس الشعر ، والنبت : إذا كان فيه لوانان .

والعلاقة ، والعلق : أن يعلق الحب بالقلب ، ومنه « نظرة من ذى
علق » أى : من ذى هوى قد علق قلبه .

وأولى بَعْدَ « ما » الجملة : فى قوله : « بعد ما أفنان رأيتك » .

و « بعد » لا تليها الجملة .

وجاز ذلك : لأن « ما » وصلت بها ، تهيأ للجملة بعدها كما فعل
« بقلما » وربما » .

« وما » مع الجملة فى موضع جر بإضافتها إليها .

والمنى :

بعد شبه رأسك بالتغام الخلس .

وصغر الوليد ، ليدل على سن المرأة ، لأن صغر وليدها لا يكون إلا في عصر شبابها ، وما يتصل به من زمان ولادتها (١) .

ونزيد موطن الشاهد أيضاً حافنقول :

- الاستشهاد فيما أطلق عليه العلماء ، بعد ذلك : « إعمال المصدر » .

- أحمل المزار المقصي قوله : « علاقة » في كلمة « أم » .

وذلك : لأن كلمة « علاقة » يدل من لفظ الفعل ، وهو « تعلق » ، فلما كان الأمر كذلك حمل المصدر عمل فعله . . . ، أو عمل اسم المصدر المصدر عمل فعله - كما سيأتي .

واستشهاد سيبويه المتقدم هو الاستشهاد الأول بالبيت .

الاستشهاد الثاني :

قال سيبويه :

« هذا باب الحروف الخمسة (٢) ، التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل الفعل فيما بعده (٣) » . ثم ذكر هذه الحروف ، فقال :

(١) ٦٠/١ ، ٦١ شواهد الأعلام بأسفل كتاب سيبويه .

(٢) هذه الحروف التي ترجم النحاة لها بقولهم : « إن وأخواتها »

وهي : « إن ، وأن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكان » .

ومعها إمام أهل الصناعة خمسة ، لأنه جعل « إن » مفتوحة الهزة ، ومكسورة - أداة واحدة ، والفردية النحاة ، لاختلاف الحرفين في بعض أمور . . .

(٣) ٢٧٩/١ كتاب سيبويه .

« وهى إن - [بكسر الهمزة ، وفتحها] - ولكن ، وليت ، ولعل
وكان^(١) ،

ثم قال :

وقال الخليل : « إنما لا تعمل فيها بعدها .

كما أن « أرى » إذا كانت لغوا لم تعمل .

فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما أن نظير « إن » من الفعل ما يعمل
ونظير إنما قول الشاعر : (وهو المزار الفقى) : (٢)

أَصْلَاقٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِسِ
جعل « بَعْدَمَا » بمنزله حرف واحد (٣) .

ويقول الأعلام الشنمرى فى تعيين موطن الشاهد ، وذكر الاستشهاد به .

« استشهد به - هاهنا - على دخول « ما » لتجعل « بعد » من حروف

الابتداء ، كما جعلت « لعل » ، وأخواتها^(٥) .

(١) ٢٨٠/١ كتيب سيبويه .

(٢) نسب « المزار » فى الكتيب نسبتين : الأولى : المزار الأسدى ،
وهى نسبة إلى الجد الأعلى (٦٠/١) ، والثانية : المزار الفقى ، وهى
نسبة إلى جد قريب (٢٨٣/١) .

(٣) أى : كلمة واحدة .

(٤) ٢٨٣/١ كتيب سيبويه .

(٥) ٢٨٤/١ كتيب سيبويه (شواهد الأعلام) .

استشهاد ابن الشجري (١) :

ونقل ابن الشجري في «أماله» عبارة ميبويه ، وعلق عليها ، فقال :
وأقول :

قال الخليل : «إنما» لا تعمل فيما بعدها ، كما أن «أرى» إذا
كانت لفوا لم تعمل (٢)
وأقول :

إن تشبيهه لما «بأرى» يدل على أنها ربما عملت ، ولأن «أرى»
ليست تثنى على كل حال . . .
ثم قال بعد هذا :

ونظير «إنما» قول المزار الفقي :

أعسلاقة أم الوليد بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْخَلِيسِ ؟
قال :

«جعل» بَعْدَ مَا «بَعْدَ مَا» بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعدها (٣) .

(١) ابن الشجري :

«هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن حمزة . . .
ابن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب : أبو السعادات ، المعروف
بابن الشجري . . . نسب إلى بيت الشجري من قبل أمه . . . كان أوجد
زمانه ، وفرد أوانه في علم العربية ، ومعرفة اللغة ، وإيام العرب
وأشعارها ، وأحوالها ، مفضلها من الأدب ، كامل الفضل . . . قرأ
على ابن فضال والخطيب التبريزي . . . وقرأ النحو سبعين سنة . . .
صنف الأمالي ، الانتصار لنفسه على ابن الخطيب ، كتاب الحباشة . . .
مولده ببغداد سنة ٤٥٠ هـ ومات سنة ٥٤٢ هـ (البقية ٢/ ٣٢٤) .

(٢) ٢٨٣/١ الكتاب .

(٣) ٢٨٣/١ الكتاب .

فتشبهه « إنما » يقول الشاعر « بَعْدَمَا » مانعاً من إعمال « إنما »
كما أن قوله : بَعْدَمَا « لا يصح إعماله (١) .

استشهاد المبرد في كتابه « المقتضب » :

استشهد المبرد بالبيت في كتابه المقتضب ، في « باب المجازاة »
وحروفها (٢) .

قال المبرد :

« فَمَا » تلنخل على ضربين :

أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد ، فلا يتغير الكلام بها : عن عمل ،
ولا معنى .

فالتوكيد : ما ذكرته في هذه الحروف (٣) ، سوى « حَيْثُمَا » ، وإذ مَا ،
واللازم مواقع فيهما .

ونظيرهما قولك : « إِنَّمَا زَيْدٌ أَخُوكَ » منعت « مَا » « إِنَّ » عملها .
وكذلك : « جِئْتُكَ بَعْدَمَا عُبِدَ اللَّهُ قَائِمٌ » .

فهذا : خلاف قولك : « بَعْدَ عِيدِ اللَّهِ » . وكذلك :

أَعْلَاقُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِيكَ كَالشَّغَامِ الْمُخْلِيسِ



(١) ٢٤٢/٤ أملى ابن الشجري .

(٢) ٤٥/٢ المقتضب . ويراد بذلك : الشرط ، والجزاء ، أي اساليب
الشرط ...

(٣) ٥٢/٢ المقتضب .

(٤) ٥٣/٢ المقتضب .

استشهاد المبرد كاستشهاد سيويه الثاني :

كلاهما يجعل « ما » كافة ، وقد كُتِبَ « بعد » عن الإضافة .

بخلاف استشهاد سيويه الأول : فإنه في موطن آخر : هو :

عمل « علاقة » النصب في « أم الوليد » .

وذكر ذلك ابن الشجري في أماليه (٢ - ٢٤٢) : « أن « ما » كافة

« لبتد » عن إضافتها لما بعدها .

ولابن هشام رأى في « ما » متذكره بعد ذلك - إن شاء الله تعالى -

٢ - ذكر المبرد إضافة « إذ » ، وحيث « إلى » ما » ، وذكر أن الجزء

لا يكون فيهما إلا « بما » (٢ - ٥٢ المختضب) .

ثم قال : فأما سائر الحروف التي ذكرناها سواها فانت في زيادة « ما »

وتركها مخير ، تقول : « إن تأتيني آتاك » و « أين تكن آكن » ،

و « أينما تكن آكن » و « أيا تكرم يكرمك » ، و « أيا مساندعوا قلته »

الأسماء الحسنَى (١) .

استشهاد ابن يعيش الحلبي بالبيت : وقد استشهد بالشاهد مرتين :

الأولى منهما :

ذكر ابن يعيش الحلبي زيادة « ما » . وبين أنها تزداد على ضربين :

كافة ، وغير كافة .

ثم بين معنى الكافة فقال :

وهي : « أن تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولها من

العمل .

(١) من الآية ١١ من سورة الإسراء . (٢ / ٥٣ المختضب) .

وقد دخلت على الكلم الثلاث : الحرف ، والاسم ، والفعل .
أما دخولها على الحرف للكلف فعلين :
أحدهما : أن تدخل عليه ، فتمنعه العمل ، الذي كان له قبل ، وتدخل
في ما كان دخل عليه قبل الكف ، غير عامل فيه ، نحو قوله تعالى :
« إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ^(١) » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا ^(٢) » « وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ
أَسَدٌ » و « لَعَلَّمْنَا أَنْتَ حَالِمٌ ^(٣) »
والآخر : أن تدخل على الحرف ، وتكفه عن عمله ، وتهيئه للدخول
على مالم يكن يدخل عليه قبل الكف .
وذلك نحو قوله تعالى : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ^(٤) »
و « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ^(٥) »
ومنه قوله تعالى : « رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(٦) »
... ألا ترى أنه قد ولي « رب » بعد دخول « ما » من الفعل مالم يكن يلها
قبل . ؟

وأما دخولها على الاسم ، فنحو قوله :

... .. أفنأ رَأْسِيكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِجِ ^(٧)

(١) من الآية ١٧١ من سورة النفساء .

(٢) من الآية ٤٥ من سورة « النازعات » .

(٣) وتام البيت ، وهو : لسويد بن كراع العبلي : تحال ، ومالج
ذات نفسك ، وانظر : أبا جعل لمالجا أنت حالم .

(٤) من الآية ٢٨ من سورة طه .

(٥) من الآية ٦ من سورة الانفال .

(٦) من الآية ٢ من سورة الحجر .

(٧) ١٣١/٨ شرح ابن يعقوب لفصل الزمخشري .

ثم ذكر ابن يعيش :

أن « بعد » من حقها أن تضاف إلى ما بعدها من الأسماء ، ويجزأ المضاف إليه بالإضافة .

ولما دخلت « ما » على « بعد » كفتها عن عمل الإضافة ، ووقعت بعدها الجملة الابتدائية (١) .



وخلاصة استشهاد ابن يعيش فوجزه فيما يلي :

- تزداد « ما » : كافة ، وغير كافة .

- « ما » الكافة : تدخل على الاسم ، والفعل ، والحرف ، ومعنى الكف : أنها تبطل عمل ما تدخل عليه وتكفه عما كان يعمل قبل دخولها .
« وستأتمم » ، وإيضاح لذلك - إن شاء الله تعالى - .

- مثل ابن يعيش « إنما ، وكأتما ، ولعلما » المكشوفات عن العمل ، بزيادة « ما » .

- كما تدخل « ما » الكافة على الحرف ، وتكفه عن عمله ، وتبينه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف .
وقد مثل « إنما ، وكأتما ، وربما » وقد دخلت بعد الكف على أفعال .

- موطن استشهاده ببيت الشاهد :

أن « ما » دخلت على الاسم ، فكفته عن الإضافة لما بعده ، وجعلت الجملة الابتدائية تقع بعده .



الغالية :

يقول ابن يعيش :

وأما الضرب الثاني ، وهو : أن تراد بهجرد التأكيد ، غير لازمة للكلمة فهو كثير في التنزيل ، والشعر ، وسائر الكلام . . وضرب أمثلة لذلك . .

ثم ذكر ابن يعيش : « حيث ، وإذا » وأن المجازاة بهما لا تجوز إذا كانا مضافين لما بعدهما من الجمل .

ولا يجازى بهما إلا بعد دخول « ما » عليهما .

ثم ذكر التعليل ، فقال :

« حيث ، وإذا » : إذا كانا مضافين إلى ما بعدهما من الجمل لم يجز المجازاة بهما إلا بعد دخول « ما » عليهما .

نحو قولك : « حيثما تجلس أجلس » : وذلك : من قبل أن « حيث » اسم ، وقد يضاف إلى ما بعده ، كما يضاف « بعد » إلى ما بعده .

فلما أريدت المجازاة بهما أزيلت الإضافة عنها : بأن كتبت عنهما « بما » : فعلا - حينئذ - في الفعل الواقع بعدهما الجزم .

والدليل على أنها كافة - هنا - وليست المؤكدة لزومها في الجزاء ، كما لزمتم في الاسم لما صرف ما بعدهما إلى الابتداء .

وذلك : أن « حيث » ظرف مكان ، مشبه « حين » : من ظروف الزمان ، وكما أن « حين » مضاف إلى الجملة ، كذلك أضيف « حيث » إلى الجملة .

وإذا أضيفت إلى الجملة صار موضع الجملة جراً بالإضافة .

فإذا وقع الفعل المضارع بعدها وقع موقع اسم مجرور ،
والفعل متى وقع موقع اسم لم يجز فيه إلا الرفع .
فلو جاوز « بحيث » ولم ينضم إليها « ما » لم يجز ، لأنك إذا جازيت
بها جزمت .

وهذا موضع لا يكون الفعل فيه إلا مرتفعاً ، لوقوعه موقع الاسم .
وكذلك : « إذ » لا يجازى بها حتى تكف « بما » .
وإذا أتممت المجازاة بها ضم إليها « ما » الكافة ، فمنعها الإضافة
كما أنك لما ضممتها إلى الحروف ، والأسماء منعها الإضافة والجبر في قوله :
... .. يَمَعْدَا أَفَنَّا رَأْسِيكَ

وقوله تعالى : « رَبِّمَا يَوْذَا الَّذِينَ كَفَرُوا (١) » .



والقصد :

هو تبين ما تزايد فيه « ما » لزوماً ، حتى يعمل الجزم من أدوات
الشرط ، والجزاء .

وجاء التنظير بالشاهد في قوله : « بعد ما » .

استشهاد البهتادى :

قبل أن نذكر مقاله البهتادى لعود إلى الأصل ، وهو : استشهاد
نجم الأئمة : الرضى في شرح كافية ابن الحاجب .

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر .

ويراجع ١٣٣/٨ ، ١٣٤ شرح ابن يعيش لفصل الزمخشري .

ذكر ابن الحاجب حروف المصنوع : « مَا ، وَأَنَّ ، وَأَنْ : »
ثم بين ما يختص به « ما » المصدرية ، وذكر صلتها .
فقال الرضي :

(وصلة « ما » المصدرية : لا تكون عند سمويه إلا فعلية .
وجوز غيره : أن تكون اسمية - أيضاً - .
وهو الحق : وإن كان ذلك قليلاً ، كما في نهج البلاغة : « بقوا في
« بقوا في الدنيا ، ما الدنيا باقية »
وقال الشاعر :

أعلاقة أم الوليد بـعندما أفنان رأسك كالشفام المخلص
وأجاز ابن جني : كون صلتها جاراً ، ومجروراً .
فهبوز على مذهبه « ما خلا زيد ، وما عدا زيد » - بالجر -
وه « ما » مصدرية^(١) .
وعلى ذلك نقول :

إن الاستشهاد بالبيت في نوعية « ما » : وهي المصدرية ، لا الزائدة
- كما تقدم - .

وفي معنى الجملة بعدها : فعلية ، أو اسمية .

(١) ٢ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ شرح كنفية ابن الحاجب للرضي .

ثم يأتي استشهاد البغدادي ، فيسجل البيت ، ثم يقول :
الشاهد فيه :

على أن « ما » مصدرية على قول بعضهم .
خلافاً لسيبويه : فإنه جعل « ما » كافة « لبعده » عن الإضافة (١) .
وعزز المصدرية بما نقله عن ابن هشام في المغني ، وسيأتي - إن شاء
الله تعالى - ثم ذكر استشهاد سيبويه بالبيت ، وقد تقدم .

استشهاد ابن هشام الأنصاري في معنى اللبيب :
استشهد ابن هشام بالبيت في حرف الميم : « ما » ، وذكر وجهيها :
اسمية ، وحرفية .

ثم شرع في التبيان .
ثم تكلم عن « ما » الزائدة ، وذكر أنها نوعان : كافة ، وغير كافة .
ثم أخذ في ذكر مواضع الكافة ، وأنواعها :
وهي : الكافة عن عمل الرفع ، والكافة عن عمل النصب ، والرفع ،
والكافة عن عمل الجر .

وذكر أن الكافة عن عمل الجر تتصل بأحرف ، وظروف .
ثم قال :

وأما الظروف ، فأحدها « بعد » كقوله :

أعساقاً أم الوليد بنحسدَمَا أفنان رأسك كالشَّامِ المُخْطِمين ؟
وقيل : « ما » مصدرية .

وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها : من الإضافة ،
ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت (١) .

وهنا نقول :

إن أصل الاستشهاد بالبيت على أن « ما » كافة ، داخلة على أحد
الظروف ، وهو : « بعد » .

ثم جاء بالقول الثاني ، وحكاها بصيغة « قيل » ، وفحواه : أن « ما »
مصدرية .

وقد استظهر هذا القول ، وعلل له .

وهو بهذا :

يعزز ما ذكره نجم الأئمة : الرضى ، في شرح الكافية وقد تقدم ذلك .

ويعلق الدسوقي ، في حاشيته على معنى اللبيب على قول ابن هشام :

وقيل « ما » مصدرية : أى : مؤولة مع صلتها بمصدر : مضاف

« لبعده » .

أى : بعد سكون أفنان . . . إلخ .

ثم يعلق على قوله : « من الإضافة » فيقول : « أى : والقطع عنها

خلاف الأصل .

ويعلق على قوله : « لنونت » : أى : لأن الكف بما لا يوجب حذف

التنوين (٢) .

وعزز بعض ما تقدم الشيخ : محمد الأمير في حاشيته على المعنى ، فقد

(١) ٣١١/١ معنى اللبيب . . .

(٢) ٣١١/١ حاشية الدسوقي على المعنى .

علق على قول ابن هشام : « لو لم تكن مضافة لنونت » فقال : أى : لأن الكف بما لا يوجب حذف التنوين (١) .



ثم يأتي دور السيوطي :

يقول السيوطي : وأنشد ، ثم يذكر البيت ، ويعلق عليه ، فيقول : هذا للمرار الفقعسي :

وعلاقة : منصوب بفعل مضمر . والهمزة للتوبيخ على حذف قوله : أطرباً ، وأنت قنسى ؟

والأفنان : جمع : فن ، وهو الفصن ، وأراد - هنا - ذوائب رأسه استعارة .

قال يوسف بن السرياني :

وليل :

إن الرواية الصحيحة « أم الوليد » - بالتكبير - ويكون مزاجفاً . وإنما جعلت الرواية بالتصغير ، لأنه أحسن في الوزن (٢) .

وهنا نقول :

إن الحفاظ السيوطي : أتى ببعض الفوائد في ذكر الروايتين . وترجيح أحدهما على الأخرى ، وأورد تفسيرات .

ولكن الاستشهاد بالبيت جاء به على غير ما استشهد به ابن هشام . فقد كان كلام السيوطي في : « علاقة أم الوليد » ؟ .

(١) ١٠/٢ حاشية الأمير على المفتي .

(٢) ص ٢٤٦ شرح شواهد المفتي للسيوطي .

واين هشام في قوله : « بعدما » . (وجل من تتره عن الهنات) .
استشهاد السيوطى بالبيت في : « مع الموامع » (١) .
ذكر السيوطى أحوال « بعد » :

ويضاف « بعد » لجملة ، ما لم يكف « بما » كقوله :
أَعْلَاقُهُ أُمُّ الْوَلِيدِ بِنْعَسَدَمَسَا ؟ أَفَنَانَ رَأْسِيكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِيسِ
وقد جرى استشهاد السيوطى -- هنا -- على أن « ما » كافة .



دور الشنقيطى في التوضيح ، وتحديد موطن الاستشهاد .
يقول الشنقيطى ، بعد ذكر البيت :
« استشهد به على أن « بعد » تضاف لجملة ، ما لم تكف « بما » (٢) » .
وقد أخذ الشنقيطى ، يشرح ، ويذكر نقولا في تسجيلها تكرار لكثير
ما تقدم .

إعراب البيت

أعلامه : المزمه للاستفهام ، حرف ، مبنى على الفتح : لا محل له من الإعراب .

أم الوليد : وليس المراد به : طلب الفهم .

ولأنما خرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى ما يطلق عليه البلاغ : الإنكار التوبيخي ، أى : ما كان ينبغي .

ويمكن أن يخرج الاستفهام إلى التعجب ، فكأنه يقول : أعجب من علاقة : منصوب بفعل محذوف . يؤخذ من مضمون الكلام ، والتقدير : أتقيم علاقة ، أو أتمد علاقة ؟ . أو أتعلق أم الوليد ؟ . والفعل محذوف مع فاعله :

و «علاقة» : مصدر ، أو اسم مصدر . كما يقول الأستاذ : عضية في تعليقه على الشاهد : « على نصب » أم الوليد « بعلاقة » فإنه اسم مصدر « لتعلق » وعمل عمل المصدر « (٢ - ٥٣) التعليق على المقتضب . وعلى أى من الاحتمالين يكون قوله : أم الوليد : « أم » منصوب « بعلاقة » لعمل علاقة عمل الفعل « تعلق » على أنه مفعول به . و « الوليد » : مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

بعدهما : « بعد » ظرف زمان . منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

« ما » كافة : أو مصدرية - على الخلاف المتقدم .

أقنان : مبتدأ . مرفوع بالابتداء . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

رأسك : « أفنان » : مضاف ، ورأس مضاف إليه ، مجرور بالإضافة
وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

والكاف : ضمير مضاف إلى « رأس » مبنى في محل جر
بالإضافة .

كاللثغام : الكاف : حرف تشبيه ، وجر ، مبنى على الفتح ، لا محل
له من الإعراب . « اللثغام » مجرور بالكاف ، وعلامة جره
الكسرة الظاهرة . والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف .
خبر المبتدأ .

المخلص : صفة للثغام ، وصفة المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة
الظاهرة ، (و « ما » مع الجملة في موضع جريا بإضافتها
إليها .) الأعلام .

الدراسة ، والتحليل ، وعرض بعض الملاحظات . . . والتحقيق
اللغوي ، والنحوي :

وفلذلك فيما يلي :

١ - تحقيق ضبط « العين » في كلمة : « علاقة » :

ونؤم معاجم اللغة في هذا الصدد :

(أ) في مختار الصحاح ، مادة : (ع ل ق) :

« . . . والعلاقة - بالكسر - : علاقة الفرس ، والسوط ، ونحوهما .

والعلاقة - بالفتح - : علاقة الخصومة . . . » .

فاخصات تكون بكسر العين ، والمعنويات بفتحها .

(ب) وفي المصباح المنير : مادة : (علق) :

« . . . وعلاقة السيف - بالكسر - : سألته . . . والعلاقة - بالفتح - مثلها .

ومنه : علاقة الخصومة ، وهو : القدر ، الذى يتمسك به ، وعلاقة الحب . فكأنه يجيز فى مفتوح العين أن يأتي فى المحسات .

(ج) أساس البلاغة : مادة : (ع ل ق) .

... وأعلقت المصحف : جلعت له علاقة يعلق بها ، ولفلان فى هذا الأمر علقه ، وعلاقة ، وما نفعه بعلاقة سوط ، وما لفلان علاقة : أى : ما يتعلق به معيشته ، من حرة ، أو ضيفة ... » .

(د) القاموس المحيط : مادة (العلق) :

« والعلاقة - وبكسر - : الحب اللازم للقلب ، أو بالفتح فى المحبة ، ونحوها ، وبالكسر : فى السوط ، ونحوه » .

والفيروز باذى : يعطى ماتقدم ، ويضيف اتساعاً ، فى المنويات .

(هـ) لسان العرب : مادة (علق) :

والعلاقة - بالفتح - قال المرار الأسدى .

أَعْلَقَهُ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْتَنَ رَأْسُكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِسِ
وأعلق أظفاره فى الشيء : أتشباها ، وعلق الشيء بالشيء ، ومنه ،
وعليه تعليقاً : ناطه .

والعلاقة : معلقته به .

وفى هذا تعزيز لما تقدم .

(و) كتاب الأفعال السرقطى : مادة (علق) :

وعلق الشيء بالشيء ، والخصم بالخصم ، والشجاع بقرنه حلوقاً :
تشبث .

وعلق الحب بالقلب حلماً ، وعلاقة ... »

م ١٦ - الكواكب الدرية ج ٢

كتاب الجيم للشياني :

(ز) كتاب جهرة اللغة : مادة (الملق) :

والعلاقة : الحب ، والعلاقة : علاقة السيف ، وغيره .

الأولى : بفتح العين ، والثانية بيكسرها .

أى : فى المعنويات بالفتح ، وفى المحسات بكسر العين .

ويمكننا أن نقول - فى اطمئنان نفس - أخيراً مما تقدم :

١ - علامة - بفتح العين : فى المعنويات ، وعلامة - بكسر العين -

فى المحسات .

٢ - من يضع مفتوح العين فى موضع مكسورها ، والعكس : لانهقول

له أخطاء .

وإنما نجيّزه - كما ذكر بعض أصحاب المعاجم .

٣ - الأدق ، والأولى : مراعاة الفتح ، والكسر فى موضعيهما جرياً

على الوارد فى كتب اللغة ورودا معززا ببعض الشواهد ، والنطق فى

اللسان العربى .

٢ - علاقة : من المصادر ، أم من أسماؤها ؟

وقبل أن نتكلم عن ذلك ينبغى أن نفرق بين المصدر ، واسمه ليكون

الأمر بينا بالنسبة لكل من المصدر ، واسم المصدر ، فنقول :

يفترق المصدر - ، واسمه من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى .

(١) التفارقة من جهة اللفظ :

يشتمل المصدر على حروف فعله : لفظاً ، أو تقديرأ ، أو مع

التمويضي .

فاشتمالة لفظاً ، نحو : « أكرم أخيراً » .

واشتماله تقديرًا نحو : « قاتل قتلاً » .

فإن أصله : « قيتلاً » .

بدليل النطق بذلك في بعض الكلام .

واشتماله مع التعويض ، نحو : « عدة » فالتاء عوض عن فاء الكلمة
« وعد » .

أما اسم المصدر : فإنه يخلو حتماً : لفظاً ، وتقديراً من بعض حروف
الفعل ، دون عوض .

ذلك : نحو : « عطاء » من : « أعطى » و « غسل » من « اغتسل »
وكلام ، من « كلم »

(ب) التفرقة من ناحية المعنى :

مدلول المصدر : هو الحدث .

ومدلول اسم المصدر : لفظ المصدر ، من حيث معناه .

ولبعض الصرفيين رأى : وهو : أن المصدر ، واسمه سواء في الدلالة
على الحدث .

وعلى هذا القول : فالفرق بينهما إنما هو بالصيغة فقط ، أى : الفرق
اللفظي فقط .

وإذا اتضح الفرق في الحقيقة ، والماهية بين المصدر ، واسمه ،
فتقول ، إننا ينبغي أن نذكر الفعل لكلمة « علاقة » حتى نبين نوعها .

في مختار الصحاح ، مادة : (ع ل ق) :

« العَلَقَ : الدم الغليظ ... وعَلِقَت المرأة : حبِلت ، وعَلِقَ الظبي في الحباله ، وعَلِقَت الدابة : إذا شربت الماء فعلقت بها العلقه .
وباب الكل : « طرب » .

وعَلِقَ به - بالكسر - عَلَقاً ، أى : تعلق ، وعَلِقَ يفعل كذا : مثل « طلق ... » و « أَعْلَقَ أظفاره في الشيء » : أنشبهها ... وعَلِقَ الشيء تعليقا ، واعتلقه : أحبه ... وتعلقه ، وتعلق به بمعنى ، وتعلقه - أيضاً : بمعنى : علقه تعليقا .

وفي المصباح المنير ، مادة (علق) :

« علقت الإبل من الشجر علقا من باب « قتل » وعلوقا : أكلت منها ، بأنفواهما ، وعلقت في الوادى ، من باب « تعب » مرحت .

وعلق الشوك بالشوب عَلَقاً من باب تَعَبَ ... وعَلِقَت المرأة بالولد ، وكل أنثى تعلق من باب « تَعَبَ » - أيضاً -
والمصدر العلوق ... » .

وجاء في القاموس المحيط ، مادة : (العلق) .

« ... وقد عَلِقَه - كَفَرِحَ - وبه عُلُوقا ، وعَلَقاً : - بالكسر ، وبالتحريك وعَلَاقَةً ... »

وفي لسان العرب : مادة : (علق) .

« ... وعلق الشيء علقا ، وعلق به علاقة ، وعلوقا : لزمه ... »
وعلى ذلك نقول :

بناء على تقدير الأعلام الشتمرى - المتقدم - لبيت الشاهد ، وهو قوله :

« الشاهد في نصب « الأم » بقوله : « علاقة » ، لأنها بدل من اللفظ
« تعلق » ، فعلت عمله » (١) .

وهذا ما جعل الأستاذ عضية يقول : حاكياً عن سيويه : « واستشهد
به في ص ٦٠ على نصب « أم الوليد » « بعلاقة » فإنه اسم مصدر « لتعلق
وعمل عمل المصدر » (٢) .

وذلك : لأن مصدر « تعلق » : « تعلقاً » فإذا وضع في موضعه
« علاقة » وجاء اللفظ يدلًا من الفعل « تعلق » فإننا نحكم بأنه « اسم مصدر »
بناء على التفرقة المتقدمة ، في اللفظ .

وإذا نظرنا إلى ما جاء في القاموس المحيط ، ولسان العرب وجدنا
كلمة « علاقة » مصدر « علق به » .

فيكون المصدر « علاقة » للفعل الثلاثي : ومصادر الثلاثي سماعية إلا في
أشياء .

ولهذا : نرى البغدادى يقول :

« قال ابن خلف الشاهد فيه : إعمال المصدر عمل الفعل ، ونصب
« أم الوليد » « بعلاقة » لأنها بدل من اللفظ بالفعل ، فعلت عمله .

وعلى ذلك نقول :

من قال إن « علاقة » اسم مصدر ، نظر إلى أن الفعل الذى قام مقامه
هو « تعلق » ومن قال : إنه مصدر نظر إلى أن الفعل : « علق به » .

(١) ٦٠/١ اشواهد الأعلام علي الكتاب .

(٢) ٥٣/٢ التعليق على المختضب .

.. وعلى كل من الأمرين : فإن العمل في « أم الوليد » سائغ ، لأن المصدر يعمل عمله فعله ، مع تحقق ما اشترط للعمل ، وكذلك : اسم المصدر .

٣- إعمال المصدر :

وعلينا أن نوضح ذلك ، فنقول :

(أ) يلحق المصدر بفعله في عمله : فيعمل عمل الفعل : في الزوم ، والتعدي بنفسه ، وبالحرف .

(ب) يخالف المصدر فعله في أمرين :

أحدهما : أن في رفعه نائب الفاعل خلافاً .

ومذهب جمهور البصريين جوازه ، وقد ذهب ابن مالك إلى ذلك في التمهيل .

والثاني : أن فاعل المصدر يجوز حذفه ، بخلاف فاعل الفعل .

(ج) يفعل المصدر في الأحوال الآتية :

١ - يعمل مضافاً ، كقوله تعالى : « وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ - ^(١) » وهو أكثر في العمل .

٢ - يعمل مجرداً : من « أَل » ، والإضافة « كقوله تعالى : « أَوْ أَعْطَا » في يوم ذي مَقَبَةٍ يَتِيمًا ^(٢) » وهذا النوع أقل من المضاف .

٣ - يعمل مع « أَل » وهو أقل من مجرد قول الشاعر :

ضعيفُ النكابة أعداءهُ يخالُ القرارُ بُرائِحِي الأَجَسَلُ

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٤ من سورة البلد .

(٥) شرط إعمال المصدر :

يعمل المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله - بالشروط الآتية :

- ١ - أن يصح تقديره بالفعل ، مع حرف مصبرى ، تقول : إكرامك الضيف واوجب : والتقدير : أن تكرم ...
- ٢ - أن يكون مظهراً ، فلو أضمر لم يعمل ، لعدم حروف الفعل .
- ٣ - أن يكون مكبرا ، فلو صغر المصدر لم يعمل .
- ٤ - أن يكون غير محدود ، فلو وجد بالتاء لم يعمل .
- ٥ - أن يكون غير منعت قبل تمام عمله ، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما بالنعته .
- فلو نعت بعد تمامه لم يعمل .
- ٦ - أن يكون مفرداً .

وهذه الشروط مستقاة من كتب ابن مالك : الخلاصة ، الكافية ، وشرحها ، التسهيل ، وشرحه ، الذى لم يكمله . . . وشرح غيره .

وفى بعض هذه الشروط خلاف بين النحاة .

قال ابن مالك فى الخلاصة :

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مُضَافاً ، أَوْ مُجَرِّداً أَوْ مَعَ أَنْ
 إِنَّ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ ، أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ
 وقال فى الكافية :

وَأَهْمَلُ الْمَضْمَرُ ، وَالْمَحْسُودُ وَمَصْلَرٌ فَأَرْقَهُ التَّوَجُّهُدُ
 وَرَبٌّ مَحْدُودٌ ، وَمَجْمُوعٌ عَمِلَ وَبِسْمَاعٍ ، لَا بَقِيَّاسٍ قَدْ قُبِلَ^(١)

(١) ص ٥٥ الكلفية الشافعية

أما اسم المصدر :

فقد قال فيه ابن مالك :

... .. ولاشم مَصْدَرٍ عَمَلٍ

يعنى : يعمل اسم المصدر عمل فعله ، لكنه قليل .

ويلحظ ذلك من تنكير « عمل » فى قول الناظم .

الكوفيون : يجزون عمله ، والبصريون يجزون عمله فى الضرورة ، ويتأولون ماورد من ذلك على إضمار فعل ، مثال ذلك قول الصديقة بنت الصديق (رضى الله عنهما) : « من قُبِّلَ الرجل امرأته الوضوء ^(١) » ومن ذلك نقول :

ساغ عمل « حلاقة » فى « أم الوليد » على أنه مصدر ، أو اسم مصدر .

٤ - « أم الوليد » ، وأمّ الوليد :

البيت روايتان : فى « الوليد » :

الأولى : بالتصغير أمّ الوليد ،

وهى أحسن من فاحيتين :

صغر الوليد ، الذى يدل على أن أمه فى أيام شبابها . إن كان هذا غير مسلم : « فإنها قد تكون مستة ، ولها ولد صغير (٢) » .

والناحية الثانية : أن رواية التصغير أحسن فى الوزن العروضى :

الثانية : بالتكبير : « أمّ الوليد »

(١) « قبلة » : اسم مصدر ، أضيف إلى مفعله ، ونصب مفعوله ، وهو : « امرأته » والجار ، والمجرور خبر مقدم ، والوضوء مبتدأ مؤخر .
(٢) ٤٩٤/٤ خزائن الأديب للبغدادي .

ونقل البغدادى عن السير فى أن : « الراوية الصحيحة » أم الوليد .
بالتكبير - ويكون البيت مزاحفاً أى بالوقص (١) .

فالبيت من « الكامل » - كما سبق - .

وأجزاء الكامل :

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن

ويكون قد دخل التفعيلة من أنواع الزحاف ما يطلق عليه العروضيون
الوقص .

وهو : حذف الثانى المتحرك من « متفاعلن » فتصير إلى « مفاعلن »
وتنقل - أيضاً - إلى « مفاعلن (٢) » .

• - فتح الكاف ، وكسرها من « رأسك » .

أكثر أصحاب الكتب التى أطلعت عليها - قد ضبطت كلمات
الشاهد - وجرى فيها الضبط « رأسك » - بفتح الكاف - .

ويكون الموار الفقعسى يخاطب نفسه على طريقة الالتفات ، كما قال
المتنبى :

لا خيلَ عندك تُهْدِيهَا ، وَلَا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِن لَّمْ يُسْعِدِ الْحَالُ
وقد أراد نفسه ، وكان عليه أن يقول : « لا خيلَ عندى أهْلِهَا » .
ولكنه التفت من التكلم إلى الخطاب .
والالتفات باب من أبواب البلاغة هـ .

(١) ٤٩٤/٤ خزائن الادب للبغدادى .

(٢) ص ٢٥ من كتابنا « الطريق المعبد إلى على الخليل بن احمد .
تحت الطبع » .

وقد ذكرنا المعنى على هذا الضبط - فيما سبق - .

والضبط الثاني : بكسر الكاف لكلمة « رَأْسِيكَ » خطاب للمرأة .
وقد جرى على هذا الضبط الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة في
تحقيق كتاب المفتض للمبرد : أى : لا أتريدن علاقة بعد هذا كله ٢٠٠ .
وقد ضبط البيت كما يلى :

أَحْلَاقَةً أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا ؟ أَفَنَأْنُ رَأْسِيكَ كَالثَغَامِ الْمَخْلَسِ
وقد وجهنا المعنى عليها - فيما سبق - .

والمعنى عليها سألغ :

وكأنه يقول لها كما قالت لىلى الأخيلىة لتوبة الخفاجى :
لَنَا صَاحِبٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ نَحْوَنَهُ وَأَنْتَ لِأُخْرَى صَاحِبٌ ، وَخَلِيلٌ
وكلا الضبطين لا أثر له فى الاستشهادين : الأول ، والثانى .



٦- بين سبويه وابن الشجرى :
يقول سبويه :

هذا باب الحروف التى تستعمل . وتلقى (١) .

فهى : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَأَرَيْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَزَعَمْتُ ،
وما يتصرف من أفعالهن .

فإذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة « رَأَيْتُ » ، وَضَرَيْتُ ، وَأَعْطَيْتُ :
فى الإعمال ، والبناء على الأول ، وفى الخبر ، والاستفهام ، وكل شئ .

وذلك قولك : « أَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَظُنُّ عَمْرًا ذَاهِبًا ، وَزَيْدًا
أَظُنُّ أَبَاكَ ، وَعَمْرًا زَعَمْتُ أَخَاكَ »
وتقول :

« زَيْدٌ أَظَنَّهُ ذَاهِبًا . »

« ومن قال : « عَبْدُ اللَّهِ ضَرِيبُهُ » نصب ، فقال : « عَبْدُ اللَّهِ أَظَنَّهُ ذَاهِبًا »
وتقول : « أَظُنُّ عَمْرًا مُنْطَلِقًا ، وَبِكْرًا أَظَنَّهُ خَارِجًا ، كَمَا قُلْتُ
« ضَرِيبْتُ زَيْدًا ، وَعَمْرًا كَلِمَتُهُ .
وإن شئت رفعت على الرفع في هذا .
فإن ألفيت قلت : « عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ ذَاهِبًا . وهذا إنحال أخوك ،
وفيها أرى أبوك » .

وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى .

وكل عروى جيد (١) .

وقد استفيد من كلام سيوييه : جواز الإعمال ، والإلغاء .
وهذا : نرى ابن مالك يقول في الخلاصة .

وجوز الإلغاء . . .

ويعلل لذلك ابن عقيل فيقول :

« ولما قال المصنف : « وَجُوزَ الْإِلْغَاءُ » لئنه على أن الإلغاء ليس
بلازم ، بل هو جائز ، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال (٢) . »

(١) ٦١/١ كتاب سيوييه .

(٢) ٥٠/٢ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك .

ونعود إلى حكم « إن » إذا اتصلت بها « ما » الكافة : فإنها تصبح « إنما » ولا تعمل شيئاً ، وهي ما يطلق عليها العربون : « كافة » ومكفوفة ، ويقول ابن مالك في الخلاصة :

« ووصل ما » يذى الحروف مبطل إحصائها »

فعل المذهب الصحيح - كما يقول ابن عقيل - تقول : « إنما زيد ذاهب »^(١) . وكلام ابن الشجري منصب على التشبيه :

فهو تشبيه ممنوع بجائز ، - في نظره - .

« فإنما » لا تعمل فيها بعدها ، كما أن « أرى » - بضم الهمزة - لم تعمل .

ونقول :

إن اعتراض ابن الشجري منصب على مطلق تشبيه « إنما » « بأرى » : للأولى : لا تعمل ، والثانية قد تعمل .

ولكننا : إذا تخطينا عن هذا الإطلاق ، وقلنا : إن التشبيه مقيد :

أى : « إنما » لا تعمل ، مثل « أرى » بقيد أنها ملغاة ، ولغو ، صبح الكلام ، وانلغ الاعراض .

والنفس إلى هذا أميل ، وهو الأولى في الانجاء إليه .

إذ يقول الخليل :

« ... » « إنما » لا تعمل فيها بعدها ، كما أن « أرى » إذا كانت

لغو لم تعمل^(٢) .

(١) ٣٧٥/١ شرح ابن عقيل لالنية ابن مالك - بتصريف - .

(٢) ٢٨٣/١ كتاب سيبويه .

فقيد « أرى » بحالة كونها لغواً .

فالتشبيه إنما هو في حالة واحدة من حالتى « أرى » .

وهى حالة كونها ملغاة - بقطع النظر عن الجواز . - .

وقد جاء بيت الشاهد تنظيراً فى إلغاء اختصاص « بعد » حينما كتبها
« ما » عن الإضافة لما بعدها .



ونعود إلى تعليق ابن الشجرى الثانى :

يقول ابن الشجرى - معلقاً على عبارة سيبويه - :

« . . . جعل « بعدما » بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعدها » .

بقوله :

« . . . فتشبيه « إنما » بقول الشاعر : « بعدما » مانع من إعمال

« إنما » كما أن قوله : « بعدما » لا يصح إعماله (١) » .

وهنا - أيضاً - يعترض ابن الشجرى على تشبيه « إنما » بقول الشاعر
« بعدما » .

وفى رأى ابن الشجرى : أن « بعدما » ليست مثل « إنما » فى الكف
عن العمل ، وزوال الاختصاص .

ونقول :

إن « ما » الكافة : إذا دخلت على « إن » وأخواتها « كتبها » عن العمل ،

لزوال اختصاصها بالأسماء . بعد دخول « ما » الكافة عليها ، إلا « ليت » .

فإنه يجوز فيها : الإعمال ، والإعمال .

وشاهد ذلك قول الشاعر :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حِمَايَتِنَا ، أَوْ نَصِفَهُ فَقَدْ .

الرواية : ينصب « الحمام » ورفعهُ ، على الإعمال والإهمال .

ويقول الأشموني :

يروى : ينصب « الحمام » على الإعمال : ورفعهُ على الإهمال .

وأما البوق :

فذهب الزجاج ، وابن السراج (١) إلى جواز هـ فيها قياساً .

وواللهم الناظم ، ولذلك أطلق في قوله :

... .. وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

وبمذهب سيبويه المنع (٢) .

ونقول :

إن مذهب سيبويه منع عمل « إن » إذا كنت « بما » وزوال اختصاص

« بعد » في الإضافة إلى ما بعدها إذا دخلت عليها « ما » وكفت بها .

والتشبيه على مذهبه في غاية الدقة .

أما ابن السجري :

فلأنه مع القائلين بجواز العمل في البوق من أخوات « إن » : أي

« إن ، أن ، لعل ، لكن ، وكأن » .

(١) ابن السراج :

« طالب بن محمد بن نسيط ، أبو أحمد النحوي ، المعروف بابن السراج .
أخذ عن ابن الأثيري ، وله مختصر في النحو ، وكتاب عيون الأخبار
ومنون الأسفار » . (اليقظة ١٦/٢) .

(٢) ٢٨٤/١ شرح الأشموني ،

وجاء اعتراضه من زاوية اجتهاده ، وانتصاره لمذهبه .

لكن ذلك : غير ملزم لسيوييه .

وبهذا : اندفع الاعتراض على التشبيه .

٧- نوع « ما » :

« لا » أنواع كثيرة : ذكرها ابن هشام في مغنى اللبيب ، مفصلة مرتبة ، ومثل لها ، وذكر شواهد مما ورد فيها (١) .

والذى يهمنا - الآن - من أنواعها نوعان :

وهما : الكافة ، والمصدرية : توضيحاً للخلاف ، الذى وقع فى الاستشهاد بالشاهد فى قول المُرَّار : « بَعْدَ ما » ، ويعنينا النوع ، والمثيل له ، دون ذكر الخلاف .

أولاً : « ما » المصدرية :

والمصدرية نوعان : زمانية ، ومكانية ، وغيرها :

فغير الزمانية : كقوله تعالى : « عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ » (٢) .

والزمانية : كقوله تعالى : « وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا » : أى : مدة دواى حيا : حلف الظرف ، وخلفته « ما » وصلتها .

ثانياً : « ما » الكافة :

وهى ثلاثة أنواع :

أحدهما : الكافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال :

« قُلْ » ، « كُنْ » ، « وَطَالَ » تقول : قُلْنَا ... وكُنْرْنَا ... وَطَلْنَا ...

(١) راجع مغنى اللبيب ... ٢٩٦/١ إلى ٣١٨ .

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٢١ من سورة مريم .

وعلة ذلك : شهن « رَبُّ »

ولا يدخلن - حيثل - إلا على جملة فعلية ، صرح بفعليتها .

والثاني : الكافة عن عمل النصب ، والرفع .

وهي المتصلة « بِلَّانْ » وأخواتها « كقولہ تعالى : « إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ »^(١)

... ..

والثالث : الكافة عن عمل الجر :

وتتصل بأحرف ، وظروف :

فالأحرف : أحدها « رب » وأكثر ما تدخل - حيثل - على الفعل

الماضي ، كقوله :

رَبِّمَاسَا أَوْفِينَتْ فِي عَاسِمٍ تَرْفَضْنَ ثَوَابِي شَمَالَاتُ

لأن التكرير ، والتقليل : إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول .

الثاني : الكاف : كقول الشاعر :

أَخْ مَا جَدُّ لَمْ يَخْزَى يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمَرُوا لَمْ تَخْنَهُ مَقَامُ

الثالث : الباء ، كقوله :

فَلَسْتُ صَرْتُ لَا تَحِيرُ جَوَاباً لَبِمَا قَدْ تَرَى ، وَأَنْتَ خَطِيبُ

الرابع : « من » كقول أبي حية :

وَلَنَا لِمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانُ مِنَ الْفَمِ

وأما الظروف :

فأحدها « بعد » كقوله :

(١) من الآية ١٧١ من سورة النساء .

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأَيْكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِيسِ
وقيل :

« ما » مصلرية :

وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة ، ولأنها
لو لم تكن مضافه لثوت (١) .

والثاني : « بين » كقوله :

بينما نحنُ بالأَرَاكِ معاً إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ

والثالث والرابع : « حيثُ » موادٌ

ويضمنان - حينئذ - معنى « إن » الشرطية ، فيجزمان فعلين .

تقول : « حيثما تجلسُ أجلسُ »

وقال الشاعر :

وَإِنَّكَ إِذْ مَا زِلْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِسِهِ تَلْفٍ مِنْ لِيَاءِهِ تَامِرٌ أَنْيًّا

هذه هي أنواع « ما » : المصلرية ، والكافة

وعليها بعد عرض ما تقدم أن ذكر نوع « ما » في قول المزار الفقهاء
الأمسدي :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأَيْكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِيسِ ؟

١ - قال إمام أهل الصناعة : سيويه :

« جعل » بَعْدَ مَا « بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعدها (٢) » .

(١) معنى اللبيب . . . ٢٠٢/١ إلى ٢١٢ - بتصرف - .

(٢) ٢٨٣/١ كُتِبَ سَيَوِيهِ .

أى : جعل المرار « بَعْدَمَا » بمثابة كلمة واحدة ، وإن كانت مركبة من « بَعْدَه » وهى ظرف ، ومن « ما » وهى كافة .

والكلام عن كف : « الحروف الناسخة بما » الكافة .

ومن هنا نقول - فى اطمئنان نفس - :

إن « ما » عند سيبويه كافة ، وقد دخلت على الظرف « بعد فأزالت اختصاصه ، وكفته عن الإضافة لما بعده .

٢- نجم الأئمة الرضى :

ذكر الشاهد شارحاً قول ابن الحاجب فى « حروف المصدر : ما ، وأن ، وأن ذاك .

وأخذ يتكلم عن صلة « ما » المصدرية ، فقال :

وصلة « ما » المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية .

وجوز غيره : أن تكون اسمية - أيضاً - .

وهو الحق ، وإن كان ذلك قليلاً .

وقال الشاعر :

أَصْلَاحَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمَخْلُوسِ^(١)

وعلى ذلك نقول :

إن الرضى - تبعاً لابن الحاجب - مسلم بأن « ما » مصدرية ، والكلام عن كونها مصدرية مسكوت عنه ، ومسلم به .

(١) ٢٨٦/٢ شرح الرضى لكافية ابن الحاجب .

وإنما الخلاف في صلتها :

أى فعلية ؟ كما يقول سيوييه ، أم هى جائزة الاسمىة ، كما يقول غيره .

وذكر الرضى رأيه في الخلاف ، فقال : « وهو الحق » وإن كان ذلك قليلا « فما » مصدرية عند الرضى .

٣- ابن هشام الانصارى :

استشهد ابن هشام الانصارى بالبيت ، على أن « ما » كافة - كما سبق أن ذكرنا - .

فقد أورد البيت في شواهد « ما » الكافة عن عمل الجر . وذكر البيت في « ما » المتصلة بالظرف .

ثم قال :

وقيل : « ما » مصدرية .

وهو الظاهر : لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة . ولأنها لو لم تكن مضافة لنوت (١) .

والقصد :

فإن ابن هشام استشهد بالبيت لما استشهد به سيوييه - في هذا الموضع .

وعلى الاستشهادين « فما » كافة .

ثم عاد يحكى قولاً بصيغة « قيل » : على أن « ما » مصدرية .

وفى هذا : جنوح إلى مذهب ابن الحاجب ، والرضى .

ثم عاد واستظهر هذا المذهب ، بقوله : « وهو الظاهر » .

وخلل للاستظهار بما يلي :

١ - إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة لما بعدها ، ومراعاة الأصول عامة ، إذ لا يعدل عن الأصل إلا لعلّة .

٢ - عدم تنوين « بعد » لأنها لو لم تكن مضافة إلى ما بعدها لتونت .

٤ - التصوق ، والأمير : صاحباً حاشيتين على المعنى .

استظهِر ما استظهِره ابن هشام ، وعزراه بالتوجيه - كما تقدم - .

هذا

والنفس أميل إلى مصدرية « ما » تبعاً : للرضى . وابن هشام .

ومن وافقها ، لما ذكر ، ويشتم ذلك من الأعم في التقدير (١ - ٦٠)

كتاب سيبويه : شواهد الأعم ، والله تعالى أعلى ، وأعلم .

- ٢٦١ -

- ١٤ -

قال المخبل السعدي :

أَتَهَجَّرُ لَيْسَ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تُطِيبُ

المخبل السعدي :

في الأصل : اسم مفعول من « خبله تخيلاً » : أى : أفسد عقله ،
ورجل غيبل : كأنه قطعت أطرافه .

واسمه : ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال بن أنف الناقة - بكسر
القاف ، بعدها مثناة فوقية ، بعدها لام - كلها في مختصر أنساب الكلبى .
وقال أبو عبيد البكرى - في شرح أمالي القالى - : المخبل : لقب ،
وهو : ربيعة بن مالك . . . أحد بنى أنف الناقة . . .
وهو شاعر مخضرم ، فحل . . .

قال صاحب الأغاني : وأحسبه مات في خلافة عمر ، أو عثمان ، وهو
شيخ كبير .

هجا المخبل الزبرقان بن بدر ، وذكر أخيه خليفة - التي خطبها لنفسه ،
وزوجها الزبرقان رجلاً من بنى جشم - ثم آوته مكسوراً ، وجبرت
كسره ، فلما عرفها قال :

لَقَدْ ضَلَّ حُلْمِي فِي خُلَيْدَةَ ضَلَّةً سَاعَتَبَ نَفْسِي بَعْدَهَا وَأَتُوبُ
وَأَشْهَدُ ، وَالْمُسْتَغْفِرُ اللَّهُ أَنْنِي كَذِبْتُ عَلَيْهَا ، وَالْهَجَاءُ كَلُوبُ
(٢ - ٥٣٥ ، ٥٣٦ خزنة الأدب للبغدادى)

ويقول العيني :

وبقال : إنه لأعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله

ونسبه أبو الحسن بن سيدة لقيس بن الملوح العامري .
ولكن العيني قال : أقول : قائله هو الخليل السعدي .
قال : وبعده :

إذا قيل : من ماء القرات ، وطيبه تعرض لي منها أغنَّ غُضُوبُ
وأهلكني شَيْبَانٌ في كُلِّ شتوةٍ لقلبي من خَوْفِ الفراقِ وَجِيبُ
أشيبانٍ ما أدراك أنْ ربَّ ليلةٍ عِقةٌ تَأْتِي فيها ، والغُبُوقُ حَيِّبُ
(٣ - ٢٣٥ ، ٢٣٦ شواهد العيني)

والبيت من قصيدة من الطويل .

والبيت من شواهد الأعلام تبعاً للمازني ١ / ١٠٨ بأسفل كتاب سيبويه ،
ومقتضب المبرد ٣ / ٣٧ ، وجمل الزجاجي ٢٤٦ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ،
والإنصاف ٤٩٣ وابن يعيش الحلبي ٢ / ٧٣ ، ٧٤ ، والعيني ٣ / ٢٣٥ .
ومجمع الفواعل ١ / ٢٥٢ والدرر اللوامع ١ / ٢٠٨ ، والأشعراني ٢ / ٢٠١ .
ولسان العرب (حجب ٢٨١) والشاح الأندلسي ص ٥٤٣ .

اللغة :

هجر : من الهجر .

وفي مختار الصحاح : مادة (هجر) :

الهجر : ضد الوصل ، وبابه نصر ، وهجراناً - أيضاً - والاسم :
الهجرة .

ليلي : المحبوبة .

بالفراق : بالبعد ، والهجر ...

وجاء في المصباح المنير ، مادة : (فوق) :

« فرقت بين الشيء فرقا من باب « قتل » : فصلت أبعاضه ، و فرقت بين الحق ، والباطل : فصلت - أيضا - .

هذه هي اللغة العالية ، وبها قرأ السبعة في قوله تعالى : « فافترقَ بَيْنَنَا ، وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ » (١) .

وافترق القوم ، والاسم الفرقة - بالضم - وفارقتَه مفارقة ، وفراقا . .
حبيبها : المراد به : المحب ، وهو : العاشق .

تطيب : في المصباح المنير ، مادة : (طاب) .

« طاب الشيء يطيب طيبا : إذا كان للذيل ، أو حللا ، فهو طيب ، وطابت نفسه تطيب : انبسطت ، وانتشرت » ويكون المعنى : تطيب : تنبسط ، وتنشرح ، وترضى .

والمعنى :

ما ينبغي لليل ، ولا يصح منها أن تهجر عجبها ، وعاشقها ، وتتباعد عنه ، وتفارقه ، وعهدى بها ، والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ، ولا ترضى عنه .

(١) من الآية ٢٥ من سورة المائدة .

الاستشهاد بالبيت

أنشد إمام أهل الصناعة سيويه قول الشاعر :

« كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ شَمِيسٌ
وذكر الأعلام الشنفرى الشاهد فيه ، فقال :

« الشاهد فيه : وضع البطن في موضع البطون - كما تقدم قبله -
وصف شدة الزمان ، وكلبه ، فيقول : كلوا في بعض بطنكم ، ولا
تملثوها ، حتى تعتاد ذلك ، وتعفوا عن كثرة الأكل ، وتقنعوا باليسير ،
فإن الزمان ذو غمضة وجذب (٢) . ثم أورد بيت الشاهد ، قائلا :
وبما أنشد المازني في الباب قول الخليل السعدى :

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وما كان نفساً بالفراق تطيبُ
الشاهد فيه : تقديم التمييز ، وهو قوله : « نفساً » على العامل فيه ،
وهو : « تطيب » .

وقياسه عند المازني : قياس الحال ، والحال متقدم عند جميع النحويين ،
إلا الجرجي (٣) ، إذا كان العامل فيها فعلاً .

(١) ١٠٨/١ كتاب سيويه .

(٢) ١٠٨/١ شرح الأعلام لشواهد سيويه .

(٣) الجسرى :

« صالح بن إسحاق : أبو عمر الجرجي ، البصري ، مولى جرم
ابن زيان ، من قبائل اليم . . . كان مفتياً ، عالماً بالنحو ، واللغة ، ديناً ،
ورماً ، حسن المذهب ، صحيح الاعتقاد ، قدم بغداد ، وأخذ النحو عن
الأخفش ، ويونس ، واللغة عن الأصمعي ، وأبى مبيدة ، وحدث عنه
البرد . وكان جليلاً في الحديث ، والأخبار ، وناظر الفراء ، وانتهى إليه
علم النحو في زمانه .

صنف التنبيه ، وكتاب السير ، وكتاب العروض ، ومختصر في النحو ،
وغريب سيويه . . وغير ذلك ، مات سنة ٢٢٥ هـ (البغية ٨/٢ ، ٩) .

وسبويه : لا يرى تقديم التمييز . وإن كان العامل فيه فعلا ، لأنه منقول عن الفاعل ، والفاعل لا يتقدم .

وأما الحال : فهو مفعول فيها . كالظرف ، فجاز فيها من التقديم مايجوز فيه والرواية الصحيحة :

.....
وَمَا كَانَ نَفْسٌ بِالْفِرَاقِ تَطْلُبُ (١)

ومما يستفاد من الأعم مائل :

(أ) البيت أنشده المازني .

(ب) استشهاد المازني به على : جواز تقديم التمييز على العامل فيه ، إذا كان هذا العامل فعلا .

(ج) قاس المازني التمييز - في هذا التقدم - على الحال .

(د) الجري : لا يرى ذلك .

(هـ) سبويه : لا يجوز تقديم التمييز ، وإن كان العامل فيه فعلا . لأنه منقول عن الفاعل ، والفاعل لا يتقدم على رافعه .

وأما الحال فهو مفعول فيها كالظرف ، فجاز فيها : من التقديم مايجوز فيه .

(و) ذكر الأعم للبيت رواية أخرى هي : « وما كان نفس بالفراق تطلب » ونعنها بأنها الرواية الصحيحة للبيت .



استشهاد المبرد في كتابه « المتعصب » بالبيت .

استشهاد المبرد بالبيت في باب قال فيه :

« هذا باب التبيين ، والتمييز (٢) » .

(١) ١٠٨/١ حواشي الأعم بأسفل الكتاب .

(٢) ٢٢/٣ المتعصب .

قال المبرد :

وأعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه . لتصرف الفعل ، فقلت :

« تَفَقَّاتُ شَحْماً ، وَتَصَبَّيْتُ عَرَقاً » :

فإن شئت قدمت ، فقلت : « شَحْناً تَفَقَّاتُ ، وَعَرَقاً تَصَبَّيْتُ »
وهذا لا يجزئه سيهويه .

لأنه يراه كقولك : « عشرون درهماً . » « وهذا أفرههم عبداً ،
وليس هذا بمنزلة ذلك .

لأن : « عشرين درهماً » : إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل .
ألا ترى أنه يقول : « هَذَا زَيْدٌ قَائِماً ؟ »

ولا يجيز : « قائماً هَذَا زَيْدٌ » لأن العامل غير فعل
وتقول : « راكباً جاء زيدٌ » لأن العامل فعل .

فلذلك : أجزونا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً .
وهذا رأى أبي عثمان المازني .

وقال الشاعر :

— تقديم التمييز لما كان العامل فعلاً .

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي لِغُرَاقِ حَبِيبَتَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْغُرَاقِ تَطْيِبُ^(١)



ونأخذ من كلام المبرد :

-- أنه يخالف لسيبويه .

-- وأنه موافق لأبي عثمان المازني .

وسنلقى الأضواء على ذلك في الدراسة والتحليل -- إن شاء الله تعالى --.



استشهاد الزجاجي (١) ، في الجمل بالبيت :

يقول البطلوسي (٢) ، صاحب كتاب « الحلل في شرح أبيات الجمل » ،

وأنشده أبو القاسم في باب التمييز :

أنهجرُ ليلى للفراقِ حَبِيبِها ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفراقِ طَبيبِ

وهذا البيت : أنشده أبو عثمان شاهداً على جواز تقديم التمييز على العامل

فيه إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً .

(١) الزجاجي :

« عبد الرحمن بن إسحاق : أبو القاسم : الزجاجي : صاحب الجمل ، منسوب إلى شيخه : إبراهيم الزجاج ، أصله من « صير » ونزل بغداد ، ولزم الزجاج حتى برع في النحو ، ثم سكن طبرية ، وأملى ، وحدث بدمشق عن الزجاج ، ونطويه ، وابن دريد ، وأبي بكر بن الأنباري ، والأخفش الصفي . . . وغيرهم ، روى عنه أحمد بن شرام النحوي ، وأبو محمد بن أبي نصر ، وصنف : الجمل في النحو بركة -- وكان إذا فرغ من باب منه طاف أسبوعاً -- الإيضاح ، والكافي ، كلاهما في النحو . . . توفي بطبرية سنة ٣٣٩ هـ (البقية ٧٧/٢) . »

(٢) البطلوسي :

« عبد الله بن محمد بن السيد -- بكسر السين -- : أبو محمد البطلوسي : نزيل « بلنسية » كان عالماً باللغات ، والأدب ، متبحراً فيهما ، انتسب لإعراء النحو ، واجتمع إليه الناس وله يد في العلوم القديمة . . . »

فأجاز قياساً على هذا : « عَرَفْنَا تَصَبَّيْتُ ، وَشَحْمًا تَفْعَّاتٌ ،
ولا حجة فيه عند أصحابنا لوجهين :

أحدهما : أن هذا لم يسمع إلا في الشعر . وما انفرد به الشعر ليس
بأصل يقاس عليه ، إنما يوجه إلى الضرورة .
ويجب أن يقال له :

إذا كنت تجعل هذا البيت حجة فاجعل قول الآخر حجة على جواز
تعريف التمييز وهو :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ جِلَادَنَا رَضِيتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا بُكَرَ عَنْ عَمْرٍو
وكما أننا لا نرى هذا البيت حجة - في جواز تعريف التمييز ، إنما
هو عندنا - وعندك - جرى مجرى الضرورة .
وكل ذلك هذا البيت الآخر .

وإلا فمن أين فرقت بينهما ، وكل واحد منهما مما انفرد به الشعر .

= وكان لابن الحاج - صاحب قرطبة - ثلاثة أولاد ، بن أجمل الناس
صورة : « عزون ، ورحمون ، وحسون » فأولع بهم ، وأقال ميم :
أَخْفَيْتُ سَقَمِي حَتَّى كَادَ يَخْفِينِي وَهَمْتُ فِي حُبِّ عَزُونٍ فَعَزُونِي
ثُمَّ ارْحَمُونِي بِرَحْمَتِهِ ، فَإِنْ ظَلِمْتُ نَفْسِي إِلَى رِيقِ حَسُونٍ فَحَسُونِي
ثُمَّ خَلَّتْ عَلَى نَفْسِهِ ، فَخَرَجَ مِنْ قَرْطَبَةِ .

صنف : أدب الكاتب ، شرح الموطأ ، شرح سقط الزند ، شرح ديوان
المقبلي - إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، الطلل في شرح أبيات الجبل ..
ولد سنة ٤٤٤ هـ ومات في رجب سنة ٥٢١ هـ ببلنسية (البغية
٥٥/٢ ، ٥٦) .

والوجه الثاني :

أن أبا إسحاق الزجاجي (رحمه الله تعالى) قال : الرواية :

... .. وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(١)

ومن ذلك نعلم :

— أن الزجاجي لا يحتاج بالبيت ، ولا يوافق على بناء قاعدة نحوية عليه ، ذلك ، لأنه شعر ، والشعر أبو الضرورات — كما يقال — .

— إذا أخذنا بالبيت ، وبنينا عليه قاعدة ، فعلينا أن نأخذ بالبيت الآخر ، وهو :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَسَرْتَ جِلْدَنَا

ونبنى عليه قاعدة . هي : جواز تعريف التمييز .

وهو ممنوع عندنا ، وعندكم .

وعلى هذا يكون عدم الاحتجاج بالبيتين سواء ، وحملهما على الضرورة كما أن الرواية .

... .. وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعليها فلا شاهد في البيت عند أحد .



استشهاد ابن جني في الخصائص :

يقول ابن جني في كتابه « الخصائص » :

« فأما ما أنشده أبو عثمان ، وتلاه فيه أبو العباس [المبرد] من قول

الخبيل [السعدي] .

(١) ص ٣٣١ إلى ٣٣٣ الطلح في شرح أبيات الجبل ...

أَتَهَجَّرُ لِيَلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
فَتَقَابِلُهُ بِرِوَايَةِ الرَّجَاجِيِّ ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ نَصْرٍ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ - أَيْضًا - .

... ..
وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
فِرْوَايَةِ بِرِوَايَةِ .

وَالْقِيَاسُ - مِنْ بَعْدِ - حَاكِمُ (١) .

وَلَكَّانَ ابْنُ بَجْنَى يَقُولُ :

إِنَّ الرِّوَايَةَ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا ، وَاسْتَشْهَدَ بِهَا : أَبُو عُمَانَ الْمَازَنِي ، وَأَبُو
الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ ، غَيْرُ مُسَلِّمَةٍ ، لِأَنَّهَا عَوْرَضَتْ بِرِوَايَةِ أُخْرَى نَقَلَهَا ثَقَاتُ
وَالرِّوَايَتَانِ قَدْ تَعَارَضَتَا ، فَلَا شَاهِدَ فِي إِحْدَاهُمَا ، وَالْأُخْرَى مُعَارَضَةٌ بِأَنْتَهَا .

وَعَلَى ذَلِكَ : فَلَا حُجَّةَ بِالسَّيَاحِ ، وَيَبْقَى بَعْدَهُ الْقِيَاسُ .

اسْتَشْمَ دَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ بِالْبَيْتِ فِي كِتَابِهِ : « الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ » .
تَنَاوَلَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِهِ ، وَجَعَلَهَا الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ (١٢٠) (٢) وَعَرَضَهَا
عَرَضًا مُوَفَّقًا ، وَتَنَاوَلَ الْمَذْهَبَيْنِ تَنَاوُلًا طَيِّبًا ، كَعَادَتِهِ .

وَلِنَلْخِصَ مَا عَرَضَهُ فِيهَا يُلَى :

- اخْتَلَفَ الْكُوفِيُّونَ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ ، إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ
فِعْلًا مُتَصَرِّفًا :

نَحْوُ : « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ الْكَبْشُ شَحْمًا »

- بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ يَجْيزُونَ ذَلِكَ ، وَوَافَقَهُمُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ : أَبُو عُمَانَ
الْمَازَنِي ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ .

(١) ٣٨٤/٢ الْخُصَائِصُ -

(٢) ص ٤٩٣ الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافَةِ . . . ، وَمَا بَعْدَهَا .

— أكثر البصريين : يذهبون إلى المنع .

— حجة المحيذين من الكوفيين .

النقل ، والقياس :

— النقل : وشاهدهم قول الخليل السعدي :

أَتَهَجَرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

على أن « نفساً » منصوب على التمييز ، وقد مه على العامل فيه ، وهو « تطيب » لأن التقدير فيه : « وما كان الشأن ، والحديث تطيب سلمى نفساً » .

وذلك : يدل على الجواز .

— القياس : العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه ،

كسائر الأفعال المتصرفة :

لأنك تقول : « ضرب زيد عمرا » وتقدم المفعول ، فتقول : « عمرا ضرب زيد » .

ولهذا : ذهبتم إلى جواز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً

متصرفاً ، نحو : « ركباً جاء زيد » .

وإننا لنستدل به عليكم — وإن كنا لا نقول به — لأنكم تقولون به فصح أن يكون إلزاماً عليكم .

احتجاج البصريين :

عدم جواز تقديم التمييز على عامله : لأنه الفاعل في المعنى ، لأننا

إذا قلنا : « تصيب زيد عرقاً » المتصيب هو العرق ، وهو فاعل في المعنى .

والفاعل لا يجوز تقديمه .

إذا أجزنا تقديم الحال على العامل ، نحو : « راكباً جاء زيدٌ » :
فإن راكباً فاعل في المعنى ، ومع هذا جاز تقديمه ، للفرق الظاهر بين
الحال ، والتمييز .

فإذا قلت : « جاء زيدٌ راكباً » : « فزيدٌ هو الفاعل : لفظاً ،
ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ ، والمعنى صار « راكباً »
بمترلة المفعول المختص ، لا ستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ، فجاز
تقديمه ، كالمفعول نحو : « عمراً ضربَ زيدٌ » .

بخلاف التمييز : فإنك إذا قلت : « تصيبَ زيدٌ عرقاً » لم يكن « زيدٌ »
هو الفاعل في المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو « العرق » .

ولهذا : لم يكن العرق بمترلة المفعول من هذا الوجه ، لأن الفعل
استوفى فاعله لفظاً ، لا معنى .

فلم يجر تقديمه كما جاز تقديم الحال .

أجاب جمهور البصريين عن كلمات الكوفيين ، فقالوا :
الرواية الصحيحة للبيت :

... .. وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبَ
وعلى ذلك ، فلا شاهد في البيت على هذه الرواية .

إن سلمنا بصحة الرواية « ... نَفْساً » فنخرج البيت ، فنقول :
« نفساً » منصوب بفعل مقدر ، تقديره : أعنى نَفْساً ، لا على التمييز .
- الفرق واضح بين : « ضربَ زيدٌ عمراً » ، « تصيبَ زيدٌ عرقاً »
في المنصوب في كل منهما ، وهو « عمراً » ، و« عرقاً » :

« لعمراً » منصوب : لفظاً ، ومعنى « عروفاً » وإن لم يكن فاعلاً لفظاً ،
فهو فاعل معنى .

— الاحتجاج بتقديم الحال على العامل ، لا حجة لهم فيه ، لأنهم
لا يعتقلون صحته ولا يجوز احتجاج الكوفيين على الخصم بما لا يعتقلون صحته .
وهذا :
ظهر فساد ماذهب إليه الكوفيون .. وظهرت صحة ماذهب إليه جمهور
البحرین .



استشهاد ابن يعيش بالبيت في كتابه « شرح مفصل الزمخشري » :
يقول الزمخشري : في « مفصلة » .
ولقد أتى سيويه بقلم التمييز على عامله .
وفرق أبو العباس بين النوعين :
فأجاز : « نَفْساً طَابَ زَيْدٌ » ولم يجز : « لِي سَمْنًا مَتَوَكَانٌ » وزعم أنه
رأى المازني .
والشد :

... .. وما كان نفساً بالقرأ تطيب ^(١)

ويجىء دور ابن يعيش في الشرح ، فيقول :

« أعلم أن سيويه : لا يرى بقلم المميز على عامله : فعلاً كان الفاعل ،
أو معنى .

لا يجوز أن تقول : « هَرَقًا تَصَبَّبَ زَيْدٌ » ولا « نَفْساً طَبِئَتْ » .

(١) ٧٣/٢ ، ٧٤ شرح المفصل لابن يعيش .
م ١٨ — الكواكب الدرية ج ٢

وكذلك : لا يجوز : « سَمْنَا عِنْدِي مَتَوَان » ولا بُرَّا عِنْدِي قَفِيرَانِ ،
على تقدير : « عِنْدِي مَتَوَان سَمْنَا » وقَفِيرَانِ بَرَّا » .
أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه
ظاهر لضعف عامله .

وكذلك : يمتنع تقديم الحال على العامل ، المعنوى .
فلا نقول : « قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ » على إرادة « فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا » .
وأما إذا كان العامل فعلاً منصوباً ، فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه
عليه ، لتصرف عامله .

إلا أنه منع من ذلك مانع ، وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في
المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى ، والحقيقة :
ألا ترى : أن « التصبب » في قولك : « تصبب زيد عرقاً » . وتفقاً
شحمًا في الحقيقة للعرق ، والتفقؤ للشحم .
والتقدير :

تصبب عرقُ زيد ، وتفقأ شحمُه .
فلو قدمناهما لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل إذا
قد مناه نخرج عن أن يكون فاعلاً .
وكذلك إذا قدمناه لا يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل ،
إذ كان لهذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل .

فإن قيل : فأنت إذا قلت : « جاء زَيْدٌ رَاكِبًا » نصبت « رَاكِبًا »
على الحال ، وجزاك تقديمه ، فنقول : « رَاكِبًا جاء زيدٌ » والمنصوب
- هنا - هو المرفوع في المعنى .

فما الفرق بينهما ؟

قيل : نحن إذا قلنا « جاء زيدٌ ركباً » : فقد استوفى الفعل فاعله : لفظاً ، ومعنى ، وبقي المنصوب فضلة ، فجاز تقديمه .

وأما إذا قلنا : « طابَ زيدٌ نفساً » : فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً . ولم يستوفه من جهة المعنى .

فلذلك : لم يجوز تقديم المرفوع .

وقد ذهب أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد ، وجماعة من الكوفيين إلى جوازه .

واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه ، وهو :

أتَهَجَّرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
أَرَادَ :

... .. وَمَا كَادَ تَطِيبُ نَفْسًا
ولا حجة في ذلك ، لقلته ، وشذوذه .
مع أن الرواية :

... .. وَمَا كَادَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
هكذا قال أبو إسحاق الزجاج (١) .

الروح رُوحُ ابن الأثيري ، وهنسة العبارة ، وجمال العرض ، وحلاوة العبارة لابن يعيش .

(١) ٧٣/٢ ، ٧٤ شرح المفصل لابن يعيش .

استشهد العيني بالبيت

استشهد العيني بالبيت ، تبعاً لاستشهاد شارحين من شراحه به ، وهما :

- ابن الناطم .

- وابن عقيل .

وقد رمز لهما بالرمز (ظم) :

ونعود إلى كتابهما قبل توضيح العيني ، فنقول :

قال ابن مالك :

وعا ملّ التمييز قسّم مُطلقاً والفعل ذو التصريف نَزَرَ رأسيقاً

وقال ابن الناطم في شرحه :

« ملهّب سيبويه (رحمه الله) : امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقاً
ولا خلاف في امتناع تقديمه على العامل ؛ إذا لم يكن فعلاً متصرفاً .

أما إذا كان فعلاً متصرفاً ، نحو : « طابَ زيدٌ نفساً » :

فمذهب الكسائي ، والمأزني ، والمبرد : جواز تقديم التمييز عليه ؛
قياساً على غيره من الفضلات ، المنصوبة بفعل متصرف .

ولم يجز ذلك سيبويه ، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف
كونه فاعلاً في الأصل .

وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما يستحقه
من وجوب التأخير ، لما فيه من الإخلال بالأصل .

وحجتهم : أنه فعل متصرف .

والقول ما قاله سيبويه ، لأن الفاعل لا يتقدم على عامله .

فإن قلت فما تقول في التقديم في قول ربيعة بن مقروم .

وواردة كأنها عَصَبُ الْقَطَا تشيرُ عَجَاجاً بالسنايكِ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيْدِ نَهْدٌ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ ماءٌ تَحْلَبُ
وقول الآخر :

ولست إذا ذرعا أضيقُ بفصارعٍ ولا يائسٍ عندَ التَّحَسُّرِ مِنْ بَسَرٍ
وقول الآخر :

أتهجرُ لَيْلِي للفراقِ حبيبَهَا ؟ ومَا كانَ نَفْساً للفراقِ تَطِيبُ

(١) من شواهد أملى ابن الشجري ٣٣/١ ، والمعنى ٢٢٩/٣ ،
والمعنى ٤٦٢ (٢٩١) والاسموني ٢٠٢/٢ .

اللفظة :

وواردة : أراد القطيع من الخيل ، والمصعب : جمع عصب : الجماعة ،
تثير : من الإثارة ، عجاجا : فجارا ، السنايك : جمع سنك : طرف مقدم
الحافر ، السيد : الخنزير ، نهدي : ضخم ، مقلص : طويل القوائم ، كميشت :
حاد في مدوه ، مسرع ، عطفاه : جانباه ، تحلبا : سبالا ماء ، ويريد عرقا .
والمعنى : رب خيل واردة ، تشبهه - في سرعتها - جماعة القطا ،
تثير الفجار بسنايكها ، رددت بفارس سريع الجري ، يشبه الخنزير في سرعة
مدوه ، ضخم الجسم ، طويل القوائم ، حاد في مدوه ، إذا جرى سبال
عطفاه ماء ، أي : عرقا .

(٢) الشاعر : هو أبو الهول الحميري ، والبيت من شواهد ابن
الشجري ٩١/١ .

ومعنى البيت :

من صفاتي أنني لا أضيق ذرعا بذليل ضارح ، وأنني غير قانط من
رحمة ربي ، لأنني أتنسم أرواح الفرج في القعدة .
والشاهد فيه : « ذرعا » فهو تمييز ، تنسجم على حاله ، وهو
« أضيق » .

قلت :

هو مستباح للضرورة ، كما استبيح لها تقديم التمييز على العامل ، غير المتصرف ، فيما ندر من قول الراجز (١) :

ونارنا لم يُسرَ ناراً مثلها قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعْدُ كُلُّهَا (٢)
وابن الناطم قد ذكر المسألة ، وأورد الخلاف . . ومن ذلك نقول :
- ذكر ابن الناطم مذهب سيويه ، وهو منع تقدم التمييز على عامله مطلقاً .

- ذكر رأيه في المسألة ، وذكر أن القول الفصل ما قاله سيويه ،
فالقول ما قالت حدام - كما يقال - .

- ذكر التعليل الذي بنى عليه سيويه مذهبه ، ولم يخرج عما سبق
إلا في طريقة العرض . . . فكلما جاني هرشي لمن طريق - كما
يقال - .

(١) لم ينسب البيت لراجز معين .

والشاهد من شواهد المعنى ٢٣٩/٣ ، والأشمونى ٢٠١/٢ .

اللمعة :

نارنا : يريد النار التي تشب لهداية الضال ، وقرى الضيف نار عظيمة عظيمة ، لم تعرف نار مثلها ، ويشهد لنا بذلك جميع قبائل معد ابن سعدان .

والشاهد فيه قوله : « ناراً » وهو تمييز ، منصوب ، فقدم على العامل فيه ، وهو مثل ، وهو اسم جامد .

والأشمونى يقول : إن مثل ذلك يعتبر ضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، « وناراً » مفعول ثان ، ٢٠١/١ شرح ، الأشمونى .

(٢) ص ٣٥١ إلى ٣٥٣ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناطم
- بتحقيقنا - .

— ذكر مذهب المازني ، والمبرد ، والكسائي : في جواز التقديم ، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً .

— سجل اتفاق الجميع على المنع ، إذا كان العامل غير فعل متصرف .

— أكثر من الاستشهاد — تبعاً لوالده — وفي بعض الشواهد التي أوردها كلام ، سنذكره — إن شاء الله تعالى — عند الدراسة والتحليل وحمل الشواهد على الضرورة .

والقصد :

فإن ابن الناطم أحسن العرض ، « وأقل الحز ، وطبق المفصل » كما يقال وفتح باباً للمناقشة ، والتحليل .



استشهاد ابن عقيل بالبيت :

ذكر ابن عقيل بيت الناطم المتقدم : « وعامل المميز (١) » .

ثم قال :

ملهب سيبويه (رحمه الله) : أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفاً ، أو غير متصرف .

فلا نقول : « نفساً طابَ زيدٌ » ولا « عندي درهماً عشرون »

وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد : تقديمه على عامله المتصرف ، فنقول :

« نفساً طابَ زيدٌ » و « شيباً اشتعلَ رأْيى »

وقوله :

أَتَهْجُر لِبَلِيَّ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

وقوله :

ضَمِيحَتِ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْحَوَيْتُ ، وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا
وَوَافَقَهُمُ الْمَصْنَفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ .
وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ قَلِيلًا .

فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، فَقَدْ مَنَعُوا التَّقْدِيمَ ، سِوَاهُ : كَانَ فَعَلًا ،
نَحْوُ :

« مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » أَوْ غَيْرِهِ نَحْوُ : « عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا » ،
وَقَدْ يَكُونُ الْعَامِلُ مُتَصَرِّفًا ، وَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ الْمَيِّزِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ ،
وَذَلِكَ نَحْوُ : « كَفَى بَزِيدَ رَجُلًا » :

فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ « رَجُلًا » عَلَى « كَفَى » وَإِنْ كَانَ فَعَلًا مُتَصَرِّفًا
لَأَنَّهُ بِمَعْنَى فَعَلٍ غَيْرٍ مُتَصَرِّفٍ ، وَهُوَ فَعَلُ التَّعَجُّبِ .

فَمَعْنَى قَوْلِكَ : « كَفَى بَزِيدَ ، رَجُلًا » : « مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا ! » (١) .



وَابْنُ حَقِيلٍ أَفَادَ مِنْ ابْنِ النَّازِمِ ، كَمَا ذَكَرَ اجْتِهَادُ ابْنِ مَالِكٍ : مِنْ
مِنْ حَيْثُ الْمَوَافَقَةُ ، وَالتَّعْلِيلُ .

وَقَدْ ذَكَرَ فَرْعِيهِ نَسْتَوْفِي الْكَلَامَ فِيهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي التَّحْلِيلِ
وَهِيَ امْتِنَاعُ التَّقْدِيمِ ، وَالْحَالَةُ أَنَّ الْفِعْلَ مُتَصَرِّفٌ .



دور العيني :

- سجل العيني البيت ، ثم ذكر قائله - في رأيه - كما أورد الخلاف
الوارد في نسبة البيت إلى قائله .

- ذكر العيني بعض أبيات القصيدة ، التي كان أولها بيت الشاهد .

- ذكر الشرح اللغوي لما أورده ، ثم أعرب البيت - في إيجاز - .
وعند ذكر الاستشهاد بالبيت قال :

والاستشهاد فيه :

في قوله : « نَفْسًا » فإنه تمييز عن قوله : « تطيب » ، وتقدم عليه
والقياس : « تطيب نَفْسًا . »

وهذا قد جوزه الكوفيون ، والمالزي ، والمبرد .
وتبعهم ابن مالك .

والجمهور قالوا : إنه ضرورة ، فلا يقاس عليه .

ويقال : إن أبا إسحاق الزجاج قال : إنما الرواية :

... .. وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْلُبُ

فحينئذ : لا يكون فيه شاهد لمن يجوز تقديم التمييز على العامل فيه .
وقد قال بعض شراح أبيات المفضل :

المشهور أن المروى : « كَادَ » و « كَانَ » و « سَلِمَ » و « لَبَّيْ » .

و « تطيب » . بالتذكير ، والتأنيث ، و « نفساً » و « ونفسي »

ونقل أبو الحسن :

أن الرواية في ديوان الأعشى :

أتوذنُ سَلَمَى بالفراقِ حبيبَهَا ؟ ولم تَكُ نَفْسِي بالفراقِ تطيبُ
وقال العلامة : شمس الدين التكري :

وجه التمسك بهذا البيت : إنما يتمشى على رواية التائيث في « تطيب »
لأنه - حينئذ - في كان ضمير الشأن لتذكيره ، ففي تطيب ضمير سلمى
أى : وما كان الشأن تطيب سلمى نفساً بالفراق ، أى : بإرادة الفراق
فقدم « نفساً »

وأما على رواية التذكير . في ضمير « تطيب » فلا يتعين الاستدلال
إذ جاز أن يكون الضمير في كان للحبيب ، ونفساً تطيب على التمييز من
كان ، وهو العامل فيه ، وتطيب خبر كان ، أى : ما كان نفساً تطيب
بالفراق ، يعنى : ما كان نفسه تطيب بالفراق .

وأما على رواية : « نَفْسِي تطيب » خبر كاد ، أو كان ، واسمها
نفسى .

فيحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن ، والقصة : ونفسى مبتدأ ،
وتطيب خبره ، والجملة مفسرة لذلك الضمير .

وعلى رواية « نفساً » يجوز أن يرجع ضمير كان إلى الحبيب ،
أو إلى لىلى ، بتأويل المعشوق ، والمحبوب ، ونفساً خبر كان ، وتطيب
على التذكير ، أو على التائيث صفة « نفساً » بتأويله بالشخص في التذكير ،
أى : ما كان نفساً طيبة بالفراق .

هذا : على رواية « كان » .

أما على رواية « كاد » :

« فنفساً » خبر « كاد » - على الأصل المرفوض - فحذف المضاف ،
أى : ما كاد الحبيب ذا نفس طيبة .

ويروى : « تُطِيبُ » - بضم التاء - من « أطاب إطابة » . فعل هذا
« نفساً » مفعول « لتطيب » وفاعله ضمير « ليل » ، وفي « كاد »
ضمير الشأن ... » .

وفيما تقدم استقصاء الروايات : وإعراب عليها ، وإن دل فإنما يدل
على طوع باع ، وكبير تحقق .



استشهاد الشارح الألدلسي بالبيت :

قال ابن مالك :

وعامل التمييز قَدْمْ مطلقاً والفعلُ ذُو التَّضْعِيفِ نَزَرَ أُسْبَحاً

قال ابن جابر الهواري : - في شرح البيت - :

« نهك في هذا البيت : على أن عامل التمييز يلزم تقديمه سواء : كان
العامل في التمييز متصرفاً ، أو غير متصرف ، وسواء كان التمييز منصوباً
عن تمام الاسم « كَرِ طَلَّ زَيْتًا » أو عن تمام الكلام « كطابَ زيدٌ نفساً »
وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

... قسِّمْ مُطْلَقاً ...

ثم نبه على أن العامل إذا كان فعلاً ، متصرفاً ، قد سبقه التمييز إلا
أنه قليل .

وإلى قلته أشار بقوله :

... « نَزَرَ » ...

وهذا الذي قلل به وجعله قليلاً هو :

مذهب الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، ومن تبعهم من الكوفيين ،
والبصريين .

والأول مذهب سيويه ، ومن تبعه .

وعليه الأكثر :

ولن أجاز التقديم على الفعل المتصرف شواهد كثيرة من كلام
العرب ، منها .

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى لِلْفَرَاقِ حَبِيبَتَهَا ؟ وما كَانَ نَفْسًا لِلْفَرَاقِ تَطِيبُ
وقال بعض طيِّء :

إِذَا الْمَرْءُ قَرَّ عَيْنًا بِالْأَهْلِ مُثْرِبًا ولم يُغْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمًا
وقال آخر :

ضَمِيعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وما اِرْعَوَيْتُ ، وَشَيْبًا رَأَيْتُ أَشْتَمَلَا
وقال آخر :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضْمِيقُ بِضَمَارِعٍ وَلَا يَأْتِسِرُ . عند التَّحَسُّرِ مِنْ يُنْسِرُ
وقال آخر :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بَنِيْلُ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَثْوَى يُنَادِي جَهَارًا ؟
« أَنْفَسًا » - في البيت الأول - و « عينا » - في البيت الثاني -
تُمَيِّزَانِ مَقْدَمَانِ عَلَى عَامِلِهِمَا ، وَهُوَ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ .

وَكُلُّكَ « شَيْبًا » - في البيت الثالث - وَكُلُّكَ « ذَرَعًا » - في
البيت الرابع - وَكُلُّكَ - « أَنْفَسًا » - في البيت الخامس - .
وَلَهُمْ غَيْرُ هَذَا أَهْيَاطٍ مَسْمُوعَةٍ .

قال الشيخ : أبو حيان : وهذا كثير ، بحيث نبني عليه القواعد .
وذكر أن ابن عصفور ، وأمثاله : من القائلين بالمنع أو لوا البيت
الأول : اعتقاداً منهم أنه لم يرد غيره .

قال الشيخ : أبو حيان :

وهذا علم اطلاع منهم على أشعار العرب .

ومما أولوا به : أنهم قالوا : الرواية « نَفْسِي » : مضافاً إلى ياء
المتكلم .

فيكون اسم « كان » لا تميزاً .

وقد شدّ تقديم التمييز المنسوب عن تمام الاسم ، على الاسم العامل
فيه ، بقول الراجز :

ونَارُنَا لم يُرَ نَاراً مثلها قد علمت ذاك مسعدٌ كلها
« فمثلها » مرفوع « يرى » بالنيابة عن الفاعل ، « وناراً » تمييز
مقدم على الاسم العامل فيه ، وهو « مثل » .

والفراء : يذهب إلى جواز مثل هذا ، إذا كان القصد به التشبيه ،
فيصح عنده ، « زيد حسناً القمر » .

ولا يجوز عنده : أن يتقدم على الجملة جميعاً .

فلا يصح عنده أن تقول : « حسناً زيد القمر » .

ولمّا يجوز ذلك عنده ، مع توسط التمييز بين الاسم العامل ، وما قبله ،
مستشهداً بالبيت المذكور .

وهذا : من القلة بحيث لا يعبر .

قال الشيخ : أبو حيان :

وغلط ابن عصفور ، فجعل هذا البيت :

ونارَكَ لم يُرَ ناراً مثلها

من التمييز المنصوب عن تمام الكلام .

وتأويل هذا البيت : بأن يجعل « ناراً » مفعولاً ثانياً « بيرى » (١)



وابن جابر الأندلسي :

— يضيف على الاستشهاد غزارة بما ذكر من الشواهد ، وبما لم يذكر وأشار إليه .

— استوعب آراء السابقين . وعرضها عرضاً جيداً .

— أخذ قاعدته من كلام ابن مالك : من شرطيه : الأول . والثاني .

— سجل رأى استاذہ : شيخ النحاة : أبي حيان في المسألة . وبذلك

يكون ابن جابر قد أضاف على المسألة بعد أجديداً : بما ذكره عن شيخه : أبي حيان .

— ذكر رأياً للفراء ، وأبدى فيه رأيه ، وجعله من القلة ، بحيث بحيث لا يعتبر .



استشهاد السيوطي بالبيت في « معجم الهوامع » .

قال السيوطي في « معجم الهوامع — شارحاً ما أوجزه في جمع الجوامع »

يجوز توسط التمييز بين الفعل ، ومرفوعه ، بلا خلاف ، نحو :

« طاب نفساً زيدٌ »

.. ..

قال أبو حيان :

وقياسه : جواز توسطه ، مع الوصف ، نحو : « طيب نفساً زيد »
قال :

وكذا قياسه الجواز بين الفعل ، ومنصوبه ، نحو : « فحجرت عيوناً
الأرض »

وأما تقديمه على الفعل :

فمنعه ابن عصفور جزماً : بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل .
إنما هو الجملة بأسرها .

والقائلون : بأن الناصب له : ما فيها من فعل ، وشبهه اختلّفوا :
فمنع سيبويه . والأكثر من البصريين ، والكوفيين ، والمغاربة
تقدمه ، فلا يقال : « نفساً طاب زيد » كما يمنع التقديم في تمييز المفرد .
وما ورد من ذلك فضرورة .

وجوزّه السكاكي . والمبرد . والمازني ، والجري ، وطائفة ، واختاره
ابن مالك : بشرط كون الفعل متصرفاً ، لوروده ، قال :

... .. وما كادَ نفساً الفراقِ تطيبُ
وقياساً على سائر الفضلات .

ويستثنى من المتصرف « كفى » :

فلا يقال : « شهيد اكفى بالله » - بإجماع -

ذكره أبو حيان

فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع ، فلا يقال : « مارجلأ أحسن
زيداً » ، كذا ، ولا « رجلاً أحسن بزيد » .

كما يتمتع إذا كان عامله جامداً بإجماع .
نعم : استثنى من محل الإجماع في الثاني صورة ، وهو التمييز ، بعد
اسم شبه به الأول نحو : « زيد القمر حسناً » .

فإن الفراء جوز فيه التقديم ، فيقال :
« زيد حسناً القمر (١) » .

وقد جمع السيوطي - في إيجاز ، وجمال عرض - كل الآراء ،
والانجذافات . و « كل الصبد في جوف الفرا » - كما يقال - .

دور الشنقيطي :

سجل الشنقيطي البيت ، وأتمه ، ثم قال :

استشهد به :

على جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، عند الكسائي ، والمبرد
ومن وافقهما .

والبيت من شواهد العيني « (٢) » .

ثم ذكر الشنقيطي آراء مما سبق أن سجلناها في الرواية ، ونسبة البيت
إلى قائله .

والشنقيطي لم يصف جديداً . .



استشهاد الإشبوني بالبيت :

مزج الإشبوني شرحه بيت ابن مالك - كعاته - فقال :

(١) ٢٥٢/١ جمع الهوايج ، شرح جمع الجوامع .

(٢) ٢٠٨/١ الدرر اللوابع .

(وعامل التمييز قدم مطلقاً) ، أى : ولو كان فعلاً متصرفاً ، وفاقا لسيبويه ، والفراء ، وأكثر البصريين ، والكوفيين ، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره ، لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه : من وجوب التأخير ، لما فيه من الإخلال بالأصل .

أما غير المتصرف فبالإجماع .

وأما قوله :

ونارُنا لم يَرِ ناراً مثلهما ...
فضرورة .

ولليل : الروية قلبية ، « وناراً » مفعول ثان .

والفعل ذوا التصريف نَزَرًا سُبِقًا ،

هو : مبنى للمفعول ، و « نَزَرًا » حال من الضمير المستتر فيه ،
النائب عن الفاعل .

أى : مجىء : عامل التمييز ، الذى هو فعل متصرف مسبقاً بالتمييز
نَزَرِ أى : قليل .
من ذلك قوله :

أَنْفُسًا تَطِيبُ بِنِيلِ الْمَسَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جَهَارًا ؟
وقسوله :

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ...
وقسوله :

ضَبِعْتُ حَرَمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ ، وَشَيْبًا رَأَى اشْتِعْلَا

وأجاز الكسالى ، والمازنى ، والمبرد ، والجرمى القياس عليه ،
محتجين بما ذكر ، وقياساً على غيره من الفضلات ، المنصوبة بفعل متصرف
ووافهم الناظم : فى غير هذا الكتاب ... » .



والأشعرونى : قد التقط كثيراً من آراء السابقين ، وأضفى عليها
من هناسة العبارة ، وترتيبها ما أضفى .
ولم يزد عن سبقه .



إعراب الشاهد

للبيت وجوه عديدة من الإعراب ، تبعاً لرواياته المتعددة ، وسنقصر
إعرابنا للبيت على وجه منها - إن شاء الله تعالى - حتى لا يطول الإعراب
ويتكرر .

أتهجر : همزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من
الإعراب .

وقد خرج الاستفهام عن معناه الحقيقى : طلب الفهم إلى
الإلكار ، أى : ما ينبنى ، ويمكن أن يكون للتعجب ، أى :
أعجب من إزاتها الترك . . . « تهجر » : فعل مضارع ،
مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة .

أبلى : فاعل للفعل « تهجر » مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة
على آخره للتقدير .

بالفراق : الباء حرف جر ، مبنى على الكسر ، لا محل له من الإعراب .
« الفراق » مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

حيثها : « حبيب » مفعول به للفعل « تهجر » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

« حبيب » مضاف ، و « ها » مضاف إليه ، في محل جريا بالإضافة .

وما : « الواو » واو الحال ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب . « ما » : نافية ، حرف مبنى ، لا محل له من الإعراب .

كان : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

واسم « كان » ضمير الشأن ، أى : والحال ، والشأن .

نفساً : تمييز ، تقدم على عامله ، المتصرف ، وهو قوله : « تطيب » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

بالفراق : الباء حرف جر .

« الفراق » مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
والجار والمجرور متعلق بقوله « تطيب » أى : تطيب بالفراق .

تطيب : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم بالضمّة ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، تقديره هى ، يعود على « ليلي » والجملة : في محل نصب خبر كان .

الدراسة ، والتحليل ، والتحقيق . . . وعرض الملحوظات . . .

١ - القضية النحوية التي دار الجدل حولها :

وهي : التمييز : وهل يجوز تقديمه على عامله ؟

وتحت هذه القضية نذكر بعض الملحوظات فيما يلي :

(١) التمييز :

لغة : « تخليص شيء من شيء » .

ومنه : « واشتازوا اليوم أيها المجرمون » (١) أي : انفردوا عن

المؤمنين ، أطلق على الاسم الآتي (التمييز) - مجازاً - : من إطلاق

المصدر على اسم الفاعل ، ثم صار فيه حقيقة عرفية (٢) .

واصطلاحاً : « اسم نكرة بمعنى « من » مبين لإبهام اسم ، أو لإبهام

نسبة (٣) .

وعلى ذلك يقال :

التمييز نوعان :

الأول : تمييز مفرد .

وهو : مازع لإبهام اسم قبله مجمل الحقيقة ، نحو :

نحو : « رطل سنناً » ، و « عشرين درهماً » . . .

والثاني : تمييز الجملة .

وهو : مازع لإبهام نسبة في جملة ، أو شبهها (٤) .

(١) الآية ٥٩ من سورة يس .

(٢) ٢٣١/١ حاشية الخضرى على ابن عقيل :

(٣) ٣٩٣/١ التصريح بمضيق التوضيح للشيخ خالد الأزهرى .

(٤) ١٦٥/٢ شرح ابن أم قاسم المرادى لالفتية ابن مالك .

وعامل النوع الأول : مميزه .

وعامل النوع الثاني : الفعل ، وما جرى مجراه من : مصدر ،
ووصف ، واسم فعل ، عند سيبويه ، والمآزى ، والمبرد ، ومن وافقهم .
وذهب قوم : إلى أن العامل فيه : هو الجملة التي انتصب عن تمامها ،
لا الفعل ، وما جرى مجراه .

وعلى ذلك لقول: المفسر : هو المميز ، والمفسر هو : المميز ،
ورتبة التمييز التأخير عن المميز - هذا هو أصل القضية .

فالأصل التأخير ، وعند إرادة التقدم يأتي الجدل ، ويتنوع الاجتهاد .

٢ - سر منع التقديم :

يؤخذ من كلام النحاة أنك إذا قلت : « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا »
و« تَفَقَّأَ الْكَبْشُ » : أن التمييز في المثالين ، تمييز محمول عن الفاعل ،
ويطلق عليه تمييز النسبة ، كما يقال عنه : التمييز الملحوظ .

والأصل :

« تَصَبَّبُ عَرَقُ زَيْدٍ » ، و« تَفَقَّأَ شَحْمُ الْكَبْشِ » :

« وقد حول الإسناد عنه (أى عن الفاعل) لقصد المبالغة (١) » .

كما يقول ابن الناطم .

ويقول : « . . . فلا يغير عما يستحقه من وجوب التأخير ، لما فيه

من إخلال بالأصل (٢) » .

ويعنى ابن الناطم :

« أن » عرقاً ، وشحماً « يجب تأخيرهما ، مراعاة لأصل الوضع .

(٢١) ص ٣٥١ شرح الفية ابن مذك ، لابن الناطم .

وَأَن فِي التَّقْدِيمِ اِرْتِكَابٌ مَحْظُورٌ ، هُوَ :
تقديم الفاعل على رافعه ، وذلك ممنوع - كما ذكرنا - فيما سبق - في
الشاهد :

« مَا لِلْجَمَالِ : مَشْيُهَا وَكَيْدًا ؟ »
هذا هو أصل مذهب سيويه ، وعليه الأكثرون .

٣- شبه المحيزين :

(أ) النقل ، والسماع : في بيت الشاهد ، وما جاء على نهجه .

(ب) القياس على الحال :

أما البيت الذي بنوا عليه القاعدة ، وهو بيت الشاهد ، فمؤول ،
والروايات ، لا شاهد فيها .

وأما القياس :

فإن جملة الحال : قد استوفت فاعلها لفظاً ، ومعنى ، وصار لفظ
الحال بمنزلة المفعول به الذي يجوز فيه : التقديم على الفعل : والفاعل ،
والتوسط بينهما .

أما جملة التمييز : فإنها قد استوفت فاعلها لفظاً فقط ، لا معنى .
لذلك : لم يميز تقديمه ، فلا نقول : « شحماً تفقاً الكبش »
- وقد تقدم ذلك -

٤- بين سيويه ، والمبرد ، والملائي :

(أ) سيويه :

يرى المنع المطلق ، ويقول :

« وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول . ولم تقو قوة غيره مما قد
تعدى إلى مفعول .

وذلك قولك : « امتلأت ماء » ، وَتَفَقَّاتُ شَحْمًا ،

ولا تقول : « امتلأته » ، ولا تفقَّته .

ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول :
فتقول : « ماء امتلأت كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ، ولا في
هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل .

وذلك ، لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال .

وإنما أصله : « امتلأت من الماء » ، وَتَفَقَّاتُ مِنَ الشَّحْمِ ، فحذف هذا
استخفافاً . وكان الفعل أجدر أن يتعدى ، إذ كان هذا ينفذ ، وهو في
أنهم ضعفوه مثله (١) .

(ب) ينقد المبرد عبارة الكتاب - في مسألة عدم تقديم التمييز على
عامله - فيقول المبرد : مبيناً مذهبه :

« واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ، لتصرف
الفعل فقلت :

« تفقَّاتُ شَحْمًا ، وَتَصَبَّبْتُ عَرَقًا . »

فإن شئت قدمت فقلت : « شَحْمًا تَفَقَّاتُ ، وَعَرَقًا تَصَبَّبْتُ » (٢)

ثم ينقد الكتاب ، فيقول :

« وهذا لا يميزه سيبويه ، لأنه يراه ، كقولك : « عِشْرُونَ جِرْهَمًا »

وهذا أفرهم عبداً »

(١) ١٠٥/١ كتيب سيبويه .

(٢) ٣٦/٣ المختضب .

وليس هذا بمنزلة ذلك ، لأن « عشرين درهماً » : إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل (١) .

فالمبرد : يريد التفرقة بين ما عمل فيه فعل ، وما لم يعمل فيه فعل ، وسيبويه لا يراها .

« ألا ترى أنه يقول : « هَذَا زَيْدٌ قَائِمٌ » ، ولا يجيز : « قَائِمٌ هَذَا زَيْدٌ » لأن العامل غير فعل .

وتقول : « رَأَيْتُ جَسَاءَ زَيْدٌ » لأن العامل فعل فلذلك :

أجزنا تقديم التمييز ، إذا كان العامل فعلاً .
وهذا رأى أبي عثمان المازني (٢) .
والمبرد :

يريد أن يسوى بين الحال ، والتمييز :
فلذا جاز تقديم الحال ، فإنه يجوز تقديم التمييز .
وسيبويه لا يقول بتقديم التمييز ، لما سبق من التعليل .

وهذا يجعلنا نستطرد ، فنذكر ما بين الحال ، والتمييز من : وجوه الاتفاق ، ونواحي الافتراق : طلباً للمزيد من الفائدة ، وتأكيداً لما سبق ذكره من الفرق بين الحال ، والتمييز .
وقد جمع ذلك الأشموني وجعله خاتمة ، ختم بها شرح أبيات الخلاصة في باب التمييز .

(١) ٣٦/٣ المختضب .

(٢) ٣٦/٣ المختضب .

قال الأسموني :

يتفق الحال ، والتمييز في خمسة أمور ، ويفترقان في سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق :

فلإنهما : اسمان ، نكرتان ، فصلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام .

وأما أمور الافتراق :

فالأول : أن الحال نجمة جملة ، وظرفاً ، ومجروراً . . والتمييز لا يكون إلا اسماً .

الثاني : أن الحال : قد يتوقف معنى الكلام عليها . . ولا كذلك التمييز .

الثالث : أن الحال مهيئة للهيئات ، والتمييز مبين لللوات .

الرابع : أن الحال تتعدد . . بخلاف التمييز .

الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها ، إذا كان فعلاً ، متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح .

السادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود .

وقلده يتماكسان : فتأني الحال جامدة « كَهَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا ،

وَيَأْنِي التَّمْيِيزَ مُشْتَقًّا ، نَحْوُ : « لَلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا »

السابع : الحال تأتي مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز (١) .

ونرى من بين الفروق بين الحال ، والتمييز : جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه .

ولا كذلك التمييز .

ويقول الأشموني : « ... على الصحيح » .

(ج) المازني :

هو الذي أسند إليه المبرد الرأي : في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا .

وذلك في قوله : « وهذا رأى أبي عثمان المازني » (١) .

كما نرى الأعلام الشتمري يقول :

ومما أنشد المازني في الباب قول الخليل السعدي :

أنهجر ليلئ بالفرق حبيبها ٢ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

... (٢)

وكذلك نجد في المراجع التي أطلعنا عليها اقتران هذا الرأي بالمازني .

ولعل ذلك لأنه أول من فتح هذا الباب أمام المحبطين من النحاة ،

ولعل التعرف على التقدم على العامل . . كان بسبب إعمال النظر في

هذا البيت .

ولعل ورود هذا البيت شاهداً على التقديم في مذهب المازني هو الذي

جعل العلماء يدفنون الاستشهاد : إما بالتأويل ، وإما بإثبات روايات

أخرى للبيت ، لا شاهد عليها في البيت .

هذا :

والمعركة الاجتهادية فيما أثاره المازني ، واستشهد به ممتدة .

(١) ٣٦/٣ المختضب .

(٢) ١٠٨/١ شواهد الأعلام بأسفل كتاب سيبويه .

٥ - ابن مالك وقضية التقديم :

يمثل ابن مالك مجتهداً : وجد آراء العلماء قبله ، فنظر فيها ، وكون لنفسه رأياً ، ومذهباً ، واتجهاها .

ولا يمنع ذلك : من تغيير رأيه في قضية نحوية ، كلما أنعم النظر فيها ، واطلع على شواهد تتجه به وجهة أخرى :

ولعلنا لو سألناه عن ذلك ، لكان جوابه : هذا الحكم حكماً به ، وهذا الحكم نحكم به ، وإمامه - في تغيير حكمه - ابن الخطاب (رضى الله عنه) « هذا ما حكمنا به ، وذلك ما نحكم به » .

فلا جهاد يتغير بتغير الظروف المحيطة ، واتساع الاطلاع ، والوقوف على ما لم يكن قد وقف عليه .

وتلك طبعة البشر : وهى طبائع الأشياء ، لأن نظرة البشر تبقى على ما أمكن النظر فيه ، وغير الممكن كثير ، فإذا فتح الله تعالى له أبواب علمه وزاده من فضله تغيرت نظرته ، ونمت معارفه .

ولنطبق ذلك مع ابن مالك في بعض كتبه : في قضيتنا النحوية .

أولاً :

مع ابن مالك في الكافية الشافية :

يقول ابن مالك :

« وعامل التمييز قديم ، وهو ما	لو أسقط التمييز كان مبهماً
ولأن يؤخر ، وهو فعل صرّفاً	فابن يزيد بالجواز مقتضى
من ذاك ما بعده تحلياً	ونفساً اللد بتطبيب انتصباً ^(١) »

(١) ص ٤٣ الشافية الكافية .

وإخلاصة اجتهاد ابن مالك : أنه يقول :

(أ) قدم عامل التمييز ، أى : وأخر التمييز .

(ب) إن أخرت العامل ، وهو فعل متصرف ، وقد مت التمييز ،

فأنت متبع ابن يزيد ، وهو : محمد بن يزيد المبرد .

ولكأنه يقول ، فأنت خطف عالم ، معتد بعلمه ، ومن قلّد عالماً لقى

الله سالماً - كما يقال - .

(ج) يشير ابن مالك إلى شاهدين - فى القضية - أشار إليهما على

الطريقة التى أشرنا إليها - من قبل - .

والشاهدان ، اللذان أشار إليهما قد سجلهما ابنه عنه فى شرح الخلاصة .

وأولهما :

... ..

رَكَدْتُ بِمَثَلِ السَّيِّدِ ، نَهْمُ قَلْبِي كَمِشِي إِذَا عِطْفَاهُ مَاءَ تَحْلِيٍّ

ولإليهما : البيت الذى أنشده المازنى ، وهو :

أَتَهَجَّرُ لَيْلَىَ لِلْفَرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَتَى كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ^(١)

والخلاصة :

أن ابن مالك : ذكر الحكم الأصلى ، وألقى تبعه ما خالفه على المبرد ،

وأضاف شاهداً فى إسالة على شاهد المازنى .

(١) ص ٣٥١ - ٣٥٢ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناطم - بتحقيقنا - .

ثانياً :

مع ابن مالك في الخلاصة :

يقول ابن مالك : في القضية النحوية السابقة :

وعامل التمييز قدّم مُطْلَقاً والفِعْلُ ذو التَّصْرِيفِ نَزْرُ اسْبِغًا
وموقف ابن مالك في الخلاصة يتقدم - بعض الشيء - في الجواز .
فهو يقرر المذهب الأول ، في الشطر الأول - بإطلاق - وهو مذهب
سبويه ، ومن تابعه من البصريين ، والكوفيين ، وهو مذهب الأكثرين .
ويشير في الشطر الثاني : إلى مذهب : المازني ، والمبرد ، والكسابي
ومن تابعهم ، ويجعل ذلك وارداً ، لكنه نزر يسير ، قليل .

و - هنا - يقرر عن اجتهاده ، ولا يلتقي التبعة على أحد .

فالإطلاق في تقديم العامل : وتأخير التمييز .

والندرة : والقلة في تقدم التمييز ، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً .

ويقول ابن عقيل - عن قضية التقديم - في شرح بيت الخلاصة -

« . . . وجعله في هذا الكتاب قليلاً » (١) .

لأنه :

مع ابن مالك في التسهيل :

وكتاب « تسهيل الفوائد » وتكميل المقاصد : من أجل كتب ابن

مالك ، ويمثل قمة اجتهاده النحوي .

يقول ابن مالك في التسهيل :

« ولا يمنع تقديم المميز على عامله : - إن كان فعلاً متصرفاً -

ولفناً للكسائي ، والمازني ، والمبرد .

(١) ٢٩٤/٢ شرح ابن عقيل لآلفية ابن مالك .

وَيَمْنَعُ إِنْ لَمْ يَكُنْهُ بِإِجْمَاعٍ .

وَقَدْ يَسْتَبَاحُ فِي الْضُرُورَةِ . . . (١) »

وَهُنَا يَأْتِي آخِرُ اجْتِهَادِ ابْنِ مَالِكٍ ، فَيَقُولُ :

(١) لَا يَمْنَعُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ . إِنْ كَانَ عَامِلُهُ فَعَلًا ، مُتَصَرِّفًا ، وَهَافًا لِلْكَسَائِي ، وَالْمَازَنِي ، وَالْمُبْرَدِ .

وَكَلِمَةُ « وَهَافًا » فِيهَا مَا فِيهَا مِنَ الرِّضَا عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ .

(ب) يَمْنَعُ التَّقْدِيمُ بِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ الْمَدْرَسَتَيْنِ : الْبَصْرِيَّةِ . وَالْكُوفِيَّةِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فَعَلًا مُتَصَرِّفًا ، أَيْ : الْعَامِلُ ، بَأَن كَانَ جَامِدًا .

(ج) الْحَظَرُ لَيْسَ بِإِطْلَاقٍ : وَإِنَّمَا يَسْتَبَاحُ التَّقْدِيمُ لِلضَّرُورَةِ ،

وَيَأْتِي ابْنُهُ ، فَيَقُولُ : فِي شَرْحِ بَيْتِ الْخُلَاصَةِ السَّابِقِ : مُسْتَعْدَمًا تَعْبِيرَهُ وَالِدُهُ .

هُوَ : مُسْتَبَاحٌ لِلضَّرُورَةِ ، كَمَا اسْتَبِيحَ لَهَا تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى الْعَامِلِ .
غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ .

فِيمَا نَلَرُ مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ :

وَنَارُنَا لَمْ يُسْرَ نَارًا مِثْلُهَا قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ مَعْدُّ كُلِّهَا (٢) »
وَالشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « نَارًا » : وَهُوَ تَمْيِيزُ مُنْصَوْبٍ ، مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ ، وَهُوَ « مِثْلُ » وَهُوَ : اسْمُ جَامِدٍ .

وَالْأَشْمُونِيُّ : يُلْجَأُ إِلَى التَّخْرِيجِ ، فَيَقُولُ : « . . . إِنْ مِثْلُ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ ضَرْوَةً ، وَقِيلَ : الرُّوْيَةُ قَلْبِيَّةٌ ، « وَنَارًا » مَفْعُولُ ثَانٍ (٣) »

(١) ص ١١٥ تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ ، وَتَكْوِيلُ الْمَقَاصِدِ .

(٢) ص ٣٥٣ شَرْحُ الْفَلْيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ، لِابْنِ الْفَاضِلِ .

(٣) ٢٠١/٢ شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ لِلْفَلْيَةِ ابْنِ مَالِكٍ .

وعلى ذلك نقول :

إن ابن مالك اجتهد ، وتقدم اجتهاده ، كلما تقدم في اطلاعه ، وعظمت خبرته ، ومازال يتقدم حتى انتهى به الأمر إلى مقاله أحد شراح ألفيته ، وهو ابن عقيل ، وهو بصدد القضية النحوية السابقة :

يقول ابن عقيل :

وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد : تقديمه على عامله المتصرف .

ثم يقول :

« ووافقه المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك (١) » .

ولعله يعنى : التسهيل .



٦ - أبو حيان الفرناطى ، وهذه القضية :

علمنا - مما تقدم - أن أبا حيان الفرناطى كان أشد النحاة نقداً لابن مالك ، كما أنه كان من أكثر النحاة اعتراضاً بفضلله ، وإشادة به .

وأن تراث ابن مالك اشتهر على يديه ، وعلى أيدي تلامذته ، الذين صاروا أئمة في حياته .

وبهمنا - في هذا الصدد - أن نقف على رأيه من هذه القضية النحوية

وقد استقيننا ذلك من أحد تلامذته النجباء ، شراح الألفية ، وهو

ابن جابر الأندلسى :

- شرح ابن جابر بيت الخلاصة - وقد سبق ذلك - وقد سجل كثيراً من الشواهد .

(١) ٢٩٣/٢ ، ٢٩٤ شرح ابن عقيل للألفية ابن مالك .

- أطلعنا على رأى شيخه : أبى حيان فى المسألة حيث قال : - بعد أن ذكر شواهد ، - أثبتناها فيما تقدم - : وأشار إلى غيرها مما سمع .
قال الشيخ : أبو حيان :

وهذا كثير تبنى عليه القواعد (١) .

قال ابن جابر : . . . ومال إلى جواز التقديم (٢) .

وقال ابن جابر ، عن شيخه : أبى حيان :

« وذكر أن ابن عصفور ، وأمثاله من القائلين بالمنع ، أولوا البيت الأول : اعتقاداً منهم أنه لم يرد غيره .

قال الشيخ أبو حيان :

وهذا عدم اطلاع منهم على أشعار العرب (٣) .

ومما أولوا به :

أنهم قالوا : الرواية « نفسى » - مضافاً إلى ياء المتكلم ، فيكون اسم « كان » لا تمييز (٤) .

وتحدث ابن جابر - أيضاً - عن شيخه : أبى حيان ، فقال :

« قال الشيخ » : أبو حيان : وغلط ابن عصفور ، فجعل هذا البيت

يعنى : « وناركنا لم يُرَ ناراً مثلها »

من التمييز ، المنصوب عن تمام الكلام (٥) .

وتأويل هذا البيت : بأن يجعل « ناراً » مفعولاً ثانياً « يرى » (٦)

(١) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر لاللفية ابن مالك .

(٢) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر لاللفية ابن مالك .

(٣) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر . . .

(٤) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر . . .

(٥) ص ٥٥٣ شرح ابن جابر . . .

(٦) ص ٥٥٣ شرح ابن جابر . . .

٧- روايات بيت الشاهد :

كما قاله شيخ النحاة : أبو حيان : - عن القائلين بالمنع - أنهم
« أولوا البيت الأول : اعتقاداً منهم أنه لم يرد غيره ...
والبيت الأول هو :

أنهجر لَيْلَى بالفراقِ حَبِيبَهَا ٢ وما كان نفساً بالفراقِ تَطِيبُ
فقد سلطوا عليه الأضواء ، وطعنوا فيه من ناحيتين :
(أ) ناحية الرواية ، وصولاً إلى عدم الاستشهاد به .

(ب) وناحية التأويل ، وصولاً إلى عدم الاستشهاد به من ناحية تطرق
الاحتمال عليه ، ليسقط الاستدلال به .

(أ) من حيث الرواية :

رواية أبي إسحاق الزجاج :

.....
وما كانَ نَفْسِي بالفراقِ تَطِيبُ

- ونقل أبو الحسن : أن الرواية في ديوان الأعشى : - على أن قائله :
أعشى همدان .

أَتَوَدُّنَ سَلَمَى بالفراقِ حَبِيبَهَا ولم تَكُ نَفْسِي بالفراقِ تَطِيبُ
وعلى هاتين الروایتين : لا شاهد في البيت .

ويقول الأستاذ : محمد محيي الدين عبد الحميد : في التعليق على شرح
ابن عقيل :

« والذي وجدته في ديوان أعشى همدان ، رواية البيت ، كما رواه
الشارح ، وأكثر النحاة .

ففيه الشاهد . الذى يساق من أجله (١) .

- جميع العيني كثيرا من الروايات - كما سبق - أخذها عن شراح
المفصل : قال :

« المشهور أن المروى : « كَادَ ، وَكَانَ » ، « وَسَلَّمَى ، وَلَيْئَلَى »

« وَيَطِيبُ : بالتذكير ، والتثنية » ، « وَنَفْسًا ، وَنَفْسَى »
وذكر الرواية ، التى فيها الشاهد - وقد سبق ذلك - .

والقصد :

فقد كان هدف المانعين : هو إبطال الاستشهاد بالبيت : : بذكر
روايات ، لا شاهد فيها .

(ب) من حيث التأويل :

وقد أول المانعون البيت ، ونكثنى من ذلك بما قاله أبو البركات
الأبزارى ، صاحب الإنصاف .

« نصب « نفساً » بفعل مقدر ، كأنه قال : أُعْهِى نَفْسًا .
لا على التمييز » (٢)

ويضيف المانعون إلى ما تقدم : « الضرورة » لورود الشواهد فى الشعر

وقد أدلى ابن هشام الأنصارى « دلوهُ » فى القضية النحوية . وفى
التأويل :

ذكر ابن هشام فى معنى اللبيب . . « أن الحال تتقدم على عاملها

(١) ٢٩٤/٢ على شرح ابن عقيل .

(٢) ص ٤٦ الإنصاف فى مسائل الخلاف .

إذا كان فعلاً منصرفاً ، أو وصفاً يشبهه ، نحو : « خاشعاً أبصارهم
يَخْرُجُونَ » (١) ،
ثم قال :

« ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح »

فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله :

رددتُ بمثل السيد نهدي مقلصٍ كعيشٍ إذا عطفاه ماء تحلباً
وقوله :

إذا المرء عينا قر بالعيشِ مثرياً ولم يُعَنَّ بالإحسانِ كان مُكَمَّماً
فسهو :

لأن : « عطفاه ، والمرء » مرفوعان بمحذوف ، يفسره المذكور
والناصب للتمييز هو المحذوف .

وأما قوله :

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وما ارْعَوَيْتُ، وشيبياً رأيي اشتعلأ
وقوله :

أَنْفَساً طَلِيبُ بَنِيْلِرِ الْمَنَى وداعى المنون ينادى جهاراً ؟
فضرورتان

ومن ذلك نقول :

— إن ابن هشام مع المانعين .

— وإله — أيضاً — يؤول بعض الشواهد .

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

- وإذ به يحمل بعضها على الضرورة .

٨- متى يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع التقديم ؟

يجيب عن هذا السؤال ابن عقيل في شرحه للخلاصة ، فيقول :
« وقد يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجمع .
وذلك نحو : « كفى بزيد رجلاً »
فلا يجوز تقديم : « رجلاً » على « كفى » وإن كان فعلاً متصرفاً ،
لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب .

فمعنى قولك : « كفى بزيد رجلاً » : « مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا » (١)
ونحن نترك من القواعد النحوية المقررة :
« أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه » .

ويجوز ذلك في كثير من أبواب النحو :

وفيما يلي أمثلة تعزز ذلك ، وتفتح القلب للتعرف على الأشباه منها ،
والنظائر ، وتعيد الذاكرة إلى تشابه النطق العربي فيها ، وجهود علماء اللغة
في جمعها ، وجهود علماء النحو في ترسيخ قواعدها .
من ذلك :

(١) المشتقات كلها : - اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة
المبالغة - أشبهت الفاعل في مادته ، ومعناه ، فأخذت حكمه ، رفعت
الفاعل والمتعدي منها : رفع الفاعل ، ونصب المفعول به .

(ب) « ما ، ولا ، وإن ، ولات » :

هذه الحروف أشبهت « ليس » في المعنى : فأخذت حكمها في
العمل : رفعت الاسم ، ونصب الخبر .

(١) ٢٩٥/٢ ، ٢٩٦ شرح ابن عقيل .

(ج) « إن وأنصواتها » :

أشبهت الفعل في معناه : فرفعت ، ونصبت ، وقدم منصوبها وجوبا على مرفوعها - بعكس الفعل - ليظهر للتأخر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل ، لكونها فرعاً .

وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

(د) تشابهت « إلا » و « غير » : فأخذت كل واحدة منها حكم الأخرى : ف وقعت « غير » أداة استثناء ، كالأ « وقعت » إلا « صفة » كغير « .

تشابهت « عسى ، ولعل » .

فجاء خبر « عسى » شذوذاً مقرّفاً كخبر « لعل » في نحو :
« عسى الفوير أبوّسا » (١) .

(١) مثل من أمثال الميداني (١ / ٤٤٧) .

والمثل : « عسى الفوير أبوّسا » :

ويقول الميداني :

الفوير : تصغير : فار .

والأبوس : جيع بؤس ، وهو : الشدة .

وأصل هذا المثل - فيما يقال - : من قول الزبيد حين قالت لقومها ، عند رجوع تصير من الفراق ، ومعه الرجال ، وبات بالفوير ، على طريقته :
« عسى الفوير أبوّسا » .

أي : لعل الشر ياتيكم من قبل هذا الفار .

وجاء رجل إلى عمر (رضى الله عنه) يحمل لقيطاً ، فقال عمر :

« عسى الفوير أبوّسا » .

قال ابن الأعرابي : إنما عرّض بالرجل ، أي : لعنه صاحب هذا اللقيط .

قال : ونصّب « أبوّسا » على معنى : « عسى الفوير يصير أبوّسا » .

وجاء خبر «لعل» فعلا مضارعاً ، مقترناً «بأن» في نحو :
في نحو : «لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته»
(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط :
فجاز أن تلخل الفاء في خبر الاسم الموصول ، في نحو :
«من يزورني فإني أكريمه»
كما تلخل في جواب الشرط .

وما تقدم يفتح الذهن للتعرف على المتشابهات . وفي ذلك علم كثير ،
ودراسة خصبة .



٩- الاستشهاد اللغوي بالبيت :

ذكرنا - فيما سبق - أن البيت من شواهد اللسان .

ولذا ذكر ذلك فيما يلي :

جاء في لسان العرب ، مادة : (حب) :

الحب : نقيض البغض ، والحب : الوداد ، والمحبة ، وكذلك :
الحب - بالكسر - وأحبه فهو محب ، وهو : محبوب - على غير قياس .
هذا الأكثر .

وقد قيل : محب - على القياس - .

= ويجوز أن يقتر : «عسى الخويز أنه يكون أبوسا» .

قال أبو علي : جعل عسى بمعنى كان ، ونزل منزلته .

يضرب الرجل ، يقال له : «لعل الشر جاء من قبلك» .

قال الأزهرى :

وقد جاء المحبُ شاذًا فى الشعر ، قال عنصرة :
ولقد نَزَلَتْ ، فَلَا تَنْظِي غَيْرَهُ مِثْنَى بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ .
وحكى الأزهرى عن الفراء :

قال : وحبيته لغة :

قال غيره : وكرة بعضهم : حبيته .

وحكى سيبويه : حَبَبْتُهُ ، وَأَحْبَبْتُهُ بمعنى .

أبو زيد : أَحَبَّهُ اللهُ فهو محبوب .

قال : ومثله محزُونٌ ، ومجنُونٌ ، ومزكُومٌ

وتحِبُّ لِمَالِهِ : تودد ، وانراة مُحِبَّةٌ لزوجها

الأزهرى : يقال : حُبَّ الشيء فهو محبوبٌ ، ثم لا يقولون : حبيب

كما ألوا : حُبْنٌ فهو مجنونٌ ، ثم يقولون : أَحَبَّهُ اللهُ .

والحب : الحبيب ، مثل : خلدن ، وخلدن .

قال ابن بري (رحمه الله) .

الحبيب بجمي تارة بمعنى الحب : كقول الخليل السعدي :

أَنْهَجِرُ لَيْلًا بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ نَطِيبًا .

أى : محبها .

وبجمي تارة بمعنى المحبوب ، كقول ابن النعمية :

وإِنَّ الْكُتَيْبَ الْفَرْدَ مِنْ جَانِبِ الْجَمَى إِلَى ، وَإِنْ لَمْ آتِ سَمِيحٌ لِحَبِيبٍ

أى : لهبوب .

والحِبُّ : المحبوب

١٠- الرأى الذى نطمئن إليه فى القضية :

بعد عرض جميع ماتقدم ، - وقد طال البحث فيه - ولا يقنع منا
بغير عووض رأينا فى القضية النحوية :

والرأى الذى استراحت إليه النفس هو :

رأى سيويه وجل البصريين - وكثير من الكوفيين ، والمغاربة ،
والأكثريين :

وهو : عدم جواز تقدم التمييز على عامله المنصرف .

لأصالة التعليل الذى تقدم فى المنع ، ولأن الأصل عدم التقديم .

أما مآذبح إليه المازنى ، والكسائى ، والمبرد . . ومن تبهم فإن
جميع الشواهد ، التى بدأت بالشاهد ، الذى جعلناه أصل الشواهد ،
وكثرت بالبحث . فلإننا نقول :

- إنها شعرية ، والشعر أبو الضرورات .

- إن بعضها له أكثر من رواية ، ولا شاهد عليها .

- إن بعضها تطرق إليه الاحتمال - بالتخريج - فيسقط به الاستدلال .

- إن بعضها حل على الضرورة .

ولم نر فى سعة الكلام ما يمكن أن يستشهد به .

والشواهد : وإن كانت كثيرة ، وقد جمعت :

ابن مالك بغير اجتهاده من كتاب إلى آخر .

وجعلت شيخ النحاة : أباً حيان . يقول : إنها لكثرتها تبنى عليها

القواعد ويميل إلى رأى المحيزين .

فلإننا نقول :

« القول ماقلت حذام » .

وهو قول سيويوه ، ومن تابعه .

لأنه مبنى على السماع الموثق من العرب الموثوق بهم ، وبأصالة لهجتهم .
وعلى وضوح التعليل ، وأصالته .

والله تعالى أعلى وأعلم . . .

تم بحمد الله الذى تقم به الصالحات الجزء الثانى من كتاب
الكواكب الدرية فى الشواهد التحوية .

ويليه - بحسبئة الله تعالى وعونه - الجزء الثالث

الفهارس - إن شاء الله تعالى - التفصيلية المتنوعة فى الجزء
الأخير من الكتاب .

فهرس

شواهد الجزء الثاني من الكواكب الدرية

رقم الشاهد	الصفحة	الشاهد
٧	٥	اتاعن قوم سلى ، أم نوا ظلنا ؟ إن يظعنوا فمجيئ عيش من ظلنا
٨	٣٣	خير بنو لهب ، فلا تك بليفا مقالة لهبى ، إذا الطير برت
٩	٦٧	أبا خرافة : أما أنت ذا نفر فلن قوس لم تأكلهم الضبع
١٠	١١٠	ما للجبال مشيها وثيدا
١١	١٤٣	تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسليه : بمذة وهميم
١٢	١٨٧	ليت ، وهل ينفع شيئا ليت ؟ ليت فسيابة بسوع فاضريت
١٣	٢١٦	أعلاقة أم الوليد بعدها أنتن رأسك كالنفسام المخلص
١٤	٢٦١	أنهجر ليلى بالفراق حبيبها ؟ وما كان نفسا بالفراق تطيب

مطبعة دار التكليف
٩٠٨ شارع يعقوب - بالقية
طبعون : ٣٥٤١٨٢٥

